KHALEEJI COMMERCIAL BANK

المصرف الخليجي التجاري

النمو مع التركيز

التقرير السنوي ٢٠١٤

بسم الله الرحمن الرحيم

صاحب السمو الملكي
الأمير سلمان بن حمد آل خليفة

ولي العهد نائب القائد الأعلى
النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء

حضرة صاحب الجلالة
الملك حمد بن عيسى آل خليفة

ملك مملكة البحرين المفدى

صاحب السمو الملكي
الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة

رئيس الوزراء الموقر

مؤشرات مالية	٣
أعضاء مجلس الإدارة	٤
هيئة الرقابة الشرعية	٥
تقرير رئيس مجلس الإدارة	٦
تقرير الإدارة التنفيذية	٨
الحوكمة الإدارية	١٢
إدارة المخاطر	١٤
تقرير هيئة الرقابة الشرعية	١٩
تقرير مدققي الحسابات	٢٠
البيانات المالية الموحدة	٢١
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة	٢٨
إفصاحات إدارة المخاطر	٦٩

المصرف الخليجي التجاري ش.م.ب
برج المرفأ الشرقي
مرفأ البحرين المالي
ص.ب. ٦٠٠٠٢
المنامة، مملكة البحرين
هاتف: ٥٠ ٥٠ ١٧ ٥٠ ٩٧٣+
فاكس: ١٧ ٠٠ ١٠ ١٧ ٩٧٣+
بريد إلكتروني: info@khcbonline.com
www.khcbonline.com

مرخص من قبل مصرف البحرين المركزي كمصرف إسلامي (قطاع التجزئة)

مؤشرات مالية

بآلاف الدنانير البحرينية

أعضاء مجلس الإدارة

الدكتور أحمد خليل المطوع
رئيس مجلس الإدارة

عبدالرحمن محمد جمشير
نائب رئيس مجلس الإدارة

عبدالله عبدالكريم شويطر
عضو مجلس الإدارة

بشار محمد المطوع
عضو مجلس الإدارة

هشام أحمد الريس
عضو مجلس الإدارة

خالد راشد آل ثاني
عضو مجلس الإدارة

محمد برّاك المطير
عضو مجلس الإدارة

مصبّح سيف المطيري
عضو مجلس الإدارة

طارق قاسم فخرو
عضو مجلس الإدارة

هيئة الرقابة الشرعية

يعمل المصرف الخليجي التجاري وفقاً لإرشادات هيئة الرقابة الشرعية التي تضم ثلاثة من علماء الدين الأجلاء ممن يمتلكون الخبرة الكافية في القطاع المالي. وتقوم هذه الهيئة بمراجعة مدى تطابق أعمال المصرف ومنتجاته وإستثماراته مع مبادىء الشريعة الإسلامية، وتضم الهيئة في عضويتها كلاً من:

د. فريد يعقوب المفتاح
رئيس الهيئة الشرعية

الخبرة:
- عضو المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.
- وكيل وزارة العدل والشئون الإسلامية – البحرين.
- قاضي سابق في المحكمة الشرعية العليا.
- محاضر سابق بجامعة البحرين.

المؤهلات:
- حاصل على شهادة الدكتوراة من جامعة إدنبرج – المملكة المتحدة.

د. فريد محمد هادي
عضو تنفيذي بالهيئة الشرعية

الخبرة:
- أستاذ الفقه والحديث المساعد بكلية الآداب قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية بجامعة البحرين.
- مدير برنامج البكالوريس في الإقتصاد والتمويل الإسلامي – جامعة البحرين.
- نائب رئيس رابطة علماء الشريعة بدول مجلس التعاون الخليجي.
- عضو هيئة الرقابة الشرعية لعدد من المصارف الإسلامية.

المؤهلات:
- حاصل على شهادة الدكتوراة في منهج الإمام إبن حزم في الجهالة من جامعة إدنبرج – المملكة المتحدة.
- حاصل على شهادة الدكتوراة في منهج الإمام البخاري من جامعة الملك محمد الخامس – المملكة المغربية.

الشيخ نظام محمد صالح يعقوبي
عضو الهيئة الشرعية

الخبرة:
- عضو المجلس الشرعي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.
- عضو الهيئة الشرعية لمصرف البحرين المركزي.
- عضو مجلس إدارة مؤشر داوجونز الإسلامي.
- عضو هيئة الرقابة الشرعية لعدد من المصارف وشركات التكافل الإسلامية.

تقرير رئيس مجلس الإدارة

الدكتور أحمد خليل المطوّع
رئيس مجلس الإدارة

حضرات السادة المساهمين الكرام،

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء وسيد المرسلين محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم،

نيابة عن مجلس الإدارة، يسرني أن أقدم لحضراتكم البيانات المالية الختامية للمصرف الخليجي التجاري وذلك للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤. وهي السنة العاشرة من عمر البنك، والتي حفلت بالكثير من التغيرات الاقتصادية. فعلى الرغم من ظهور بوادر تحسن في الإقتصاد الإقليمي والعالمي في بداية العام، إلا أن العالم قد تفاجأ بأزمة جديدة تتمثل في إنخفاض أسعار النفط خلال الربع الأخير منه، وهي أزمة تحمل الكثير من التحديات للإقتصاد العالمي والمحلي على حدٍ سواء، والتي بالتأكيد ستلقي بظلالها على نشاط المؤسسات المالية.

لقد دشن البنك خلال عام ٢٠١٤ خطته الإستراتيجية الجديدة وبرنامج عمله للثلاث سنوات القادمة، والتي وُضعت بعد دراسة متعمقة لأفضل الممارسات المعمول بها في السوق وعلى ضوء حاجة البنك ومتطلبات النمو والتطور، واضعة في الإعتبار كافة الإمكانيات والقدرات المتاحة في البنك. حيث تركّز الإستراتيجية الجديدة بصورة أساسية على تنمية نشاط الخدمات المصرفية للأفراد والعملاء ذوي الملاءة المالية العالية، وزيادة نشاط الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات المتوسطة والصغيرة، وذلك من خلال إبتكار منتجات مصرفية تلبي حاجة كل قطاع، إلى جانب تحسين تجربة العملاء وجودة الخدمات المقدمة لهم من خلال مختلف القنوات المصرفية وتطويرها، والعمل على تطوير العمليات الداخلية والخدمات المساندة، وما يتطلبه ذلك من ضرورة إعادة هيكلة البنك، والإستفادة من التكنولوجيا كأداة تمكين. ولقد تمكنّا بفضل الله تعالى من تحقيق تطورات عملية مهمة شملت افتتاح فروع تجارية في مناطق استراتيجية، وإطلاق منتجات وخدمات مصرفية جديدة خاصة بتمويل الأفراد والشركات، حيث أدى ذلك إلى زيادة حصة البنك التمويلية في السوق المحلي.

الأداء العام للبنك

كما هو الحال مع المؤسسات المالية الأخرى، فقد كان للظروف الإقتصادية تأثيرات سلبية على البنك بصورة مباشرة وغير مباشرة. وعلى الرغم من ذلك، يسرني القول بأننا استطعنا من خلال اتباع سياسات فاعلة، من اجتياز هذه المرحلة الصعبة بنجاح حيث ركز البنك على تنويع وتوسيع نطاق أعماله مع الاحتفاظ بنسبتي سيولة وملاءة مالية عاليتين.

ومن المؤشرات الإيجابية لأداء البنك لهذا العام نمو إجمالي الموجودات من ٥٤٢,٢ مليون دينار بحريني في ٢٠١٣ إلى ٥٩١,٩ مليون دينار بحريني في ٢٠١٤، أي بنسبة بلغت ٩,٢٪. كما تجاوز النمو في إجمالي صافي الإيرادات ضعف المبلغ الذي تم تحقيقه في نفس الفترة من العام الماضي، أي ١٤,٦ مليون دينار بحريني في العام ٢٠١٤ مقارنة بـ ٧ مليون دينار بحريني تم تحقيقها في العام ٢٠١٣. وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من قيام البنك بتخفيض متوسط نسبة الأرباح الموزعة على أصحاب الودائع، إلا أن النتائج تشير إلى نمو تلك الودائع بنسبة ٩,٩٪، من ٣٩١,٩ مليون دينار بحريني خلال العام ٢٠١٣ إلى ٤٣٠,٥ مليون دينار بحريني خلال العام ٢٠١٤، الأمر الذي يؤكد ولاء عملاء البنك وثقتهم في منتجاته وخدماته. كما زادت موجودات التمويلات بنسبة ٢٠,٢٪ مقارنة بالعام ٢٠١٣، لتبلغ ٣٤٧,٧ مليون دينار بحريني، مع زيادة في محفظة تمويل المستهلك بلغت ٧٨,٧ مليون دينار بحريني، وبمعدل ٥٠,٥٪ مقارنة بالعام ٢٠١٣. وتمثّل إيرادات الخدمات المصرفية التجارية ما نسبته ٨٨٪ من إجمالي الإيرادات، وذلك بفضل الزيادة المؤثرة في إيرادات أنشطة تمويل المستهلك.

ومع مواصلة البنك لتنفيذ خطته الاستراتيجية، فقد قام مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بمراجعة وتقييم موجودات البنك وخاصة تلك التي تم الإستحواذ عليها قبل تنفيذ الخطة الجديدة، للتأكد من أنها تعكس القيمة العادلة التي يمكن تحقيقها. وبناءاً على نتائج المراجعة، قرر مجلس الإدارة اتّباع سياسة متحفظة في التعامل مع فكرة توفير مخصصات لجميع

الموجودات المتعثرة أو من المتوقع تعثرها على المدى القريب والمتوسط. ونتيجة لذلك، إستطاع البنك بفضل الله، من تحقيق أرباح صافية للعام ٢٠١٤ بلغت ٣ مليون دينار بحريني مقارنة بخسارة صافية بلغت ١٩,٢ ألف دينار بحريني تم تسجيلها في ٢٠١٣. إضافة إلى ذلك، ستساهم هذه النتائج في تحقيق الكثير من الاستقرار لمنظومة العمل في المستقبل وستهيأ الطريق لتحقيق نتائج مالية أفضل بإذن الله تعالى خلال السنوات القادمة. والجدير بالذكر، أن معدل الأصول السائلة بالبنك بلغ ٩,٤٢٪ إضافة وبلغ معدل ملاءة رأس المال ٢٣,٣٪ مقارنة بالنسبة القانونية المطلوبة التي تصل إلى ١٢٪، وهما نسبتان تفوقان المتطلبات القانونية.

وسوف يستمر البنك بإذن الله في الترويج لمجموعته المتنوعة والمتكاملة من منتجات تمويل الأفراد بما فيها التمويل الشخصي والتمويل العقاري وتمويل المركبات وبطاقات فيزا الإئتمانية وبطاقة إيزي ٣٦ للتقسيط الشخصي، بالإضافة إلى المنتجات الجديدة التي سوف يتم طرحها في العام المقبل. ويسعدني القول بأن المنتجات التي تم طرحها خلال العام قد لاقت استحساناً كبيراً من قبل عملاء البنك. هذا إلى جانب خطط لتوسعة شبكة فروع البنك بإضافة ثلاثة فروع جديدة، علماً بأن البنك قد قام بإفتتاح فرعه الثامن خلال العام في منطقة الزنج. كما واصل حساب الوافر في النمو واستقطاب شريحة جديدة من العملاء، حيث قام البنك بتطوير برنامج حساب الوافر في دورته الجديدة متضمنا جوائز أكبر واحتمالات فوز أكثر خلال العام ٢٠١٥ إن شاء الله تعالى. بالإضافة إلى ذلك، فقد أطلق البنك حساباً جديداً باسم "حساب وديعة تحت الطلب"، وهو حساب استثماري متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية مبني على أساس المضاربة غير المقيدة، حيث لاقى رواجا لدى العملاء من الأفراد والشركات. كما قام قسم تمويل الشركات في البنك خلال العام بالتوقيع مع بعض الشركات الكبرى والمطورين فيما يتعلق بعدد من المشروعات المهمة. واستمر فريق العمل بالبنك في إدارة محفظة المنتجات الإستثمارية وحسابات الإستثمار المقيدة بمهنية عالية من أجل تعزيز قيمة الموجودات وكذلك للإستفادة من أفضل الفرص المتاحة للتخارج منها.

التطوير التنظيمي

يؤمن مجلس الإدارة بضرورة تطوير قدرات البنك التنظيمية، بما في ذلك الكوادر البشرية، من أجل المنافسة على المدى الطويل. إن الكوادر البشرية الملتزمة والمؤهلة هي المفتاح الرئيسي لتحقيق أهداف البنك. ونتيجة لذلك، فقد قام البنك في عام ٢٠١٤ بتوظيف ٣٠ من أصحاب المؤهلات الجامعية والخبرات العملية حيث استقطبت الخدمات المصرفية التجارية العدد الأكبر من هؤلاء. كما واصل البنك في الاستثمار في تدريب وتطوير موارده البشرية من خلال برامج التدريب الخارجية والداخلية المختلفة بالإضافة إلى برامج تدريب الخريجين الجدد. ويفخر مجلس الإدارة بالنسبة العالية للبحرينيين العاملين في البنك حيث بلغت ٩٧٪ خلال العام. كذلك واصل البنك دعمه لصندوق الوقف ومؤسسة إنجاز البحرين.

المسؤولية الإجتماعية

يحرص مجلس الإدارة على أن يقوم البنك بدوره ومسؤوليته تجاه المجتمع ومكوناته حيث واصل دعمه للعديد من المبادرات الإجتماعية التي تعود بالنفع على المجتمع. وقد قام البنك خلال عام ٢٠١٤ بتقديم مساعدات نقدية وعينية لعدد من المؤسسات التي تعمل في المجال الخيري والتعليمي والصحي وغيرها بالإضافة إلى رعايته لمسابقة البحرين الكبرى للقارئ العالمي والتي نُظمت تحت رعاية صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة حفظه الله ورعاه. وسيواصل مجلس الإدارة بإذن الله التزامه بدعم مثل هذه الأنشطة مستقبلاً من منطلق إيمانه بالواجب الذي يقع على عاتقه.

نظرة مستقبلية

يرى مجلس الإدارة بأن التحديات التي تواجه الإقتصاد الإقليمي والعالمي، وما تشكله من تحديات على القطاع المصرفي ستستمر في العام القادم حيث لن يكون البنك بمنأى عنها. ومع ذلك، يتوقع مجلس الإدارة توفر العديد من فرص النمو لأعمال البنك في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي وأسواق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وخلال السنوات الخمس الأخيرة، اتخذ البنك عدة خطوات لتنويع موجوداته، ومصادر دخله وتوسيع قاعدة عملائه. ومن المأمل أن يكون لإطلاق منتجات مصرفية جديدة تلبي حاجة كافة القطاعات، وتوسعة شبكة الفروع التجارية دور مؤثر في دعم هذا المسعى.

إن التحدي الرئيسي الذي يواجه البنك على المدى المتوسط يتمثل في مدى إمكانية تعزيز قدراته التنافسية على المستويين المحلي والإقليمي. وسيواصل البنك بإذن الله في العمل بصورة جادة لتحقيق مزيد من النمو والتنوع في مجال الخدمات المصرفية التي يقدمها من خلال شبكة فروعه وقنوات اتصاله من أجل الوصول إلى أكبر عدد من العملاء. كما سيعمل البنك على دراسة الفرص الاستثمارية المتاحة التي تشمل الاستحواذ على كيانات أخرى أو محافظ أصول وكذلك تشكيل تحالفات استراتيجية أو اندماجات مع مؤسسات مالية أخرى.

ويؤمن مجلس الإدارة بأن البنك يقف اليوم على أرضية صلبة ستمكنه بإذن الله من تنفيذ الخطط الاستراتيجية المرسومة والاستفادة من الفرص المتوفرة في السوق بما يحقق المزيد من الإنجاز مستقبلاً بإذن الله تعالى.

شكر وتقدير

نيابة عن مجلس الإدارة، أود أن أعرب عن بالغ شكري وعظيم امتناني إلى حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، وإلى صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس مجلس الوزراء الموقر، حفظه الله ورعاه، وإلى صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد نائب القائد الأعلى لقوة دفاع البحرين والنائب الأول لرئيس مجلس الوزراء حفظه الله ورعاه، وذلك لتشجيعهم على تنمية القطاع الخاص وتطوير المؤسسات المالية والمصرفية في مملكة البحرين. كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى جميع الوزارات الحكومية ولمصرف البحرين المركزي على توجيهاتهم المستمرة ودعمهم الكبير.

وفي الختام، يسرني أن أعرب عن عظيم امتناني وتقديري للمساهمين الكرام والعملاء الأفاضل والشركاء الإستراتيجيين وذلك لثقتهم المستمرة وولائهم ودعمهم للبنك، وكذلك إلى أعضاء الإدارة التنفيذية والموظفين على عملهم الجاد وتفانيهم.

والله ولي التوفيق.

الدكتور أحمد خليل المطوّع
رئيس مجلس الإدارة

تقرير الإدارة التنفيذية

خليل اسماعيل المير
الرئيس التنفيذي

على الرغم من إستمرار الإقتصاد العالمي خلال العام ٢٠١٤ من التعافي وبنسق بطيء، إلا أن أسواق دول مجلس التعاون الخليجي شهدت نشاطاً كبيراً رغم تأثيرات إنخفاض أسعار النفط التي بدأ تأثيرها يظهر في النصف الثاني من السنة المالية. وعلى الرغم من عدم الإستقرار في قطاع النفط الخام على المستوى العالمي، فقد برزت المنطقة باعتبارها واحدة من أكثر المناطق حيوية في الاقتصاد العالمي بسبب النمو القوي للقطاعات غير النفطية وكذلك بسبب تعزيز مستويات الإنفاق على مشاريع البنية التحتية والإسكانية التي تنفذها الحكومة بدعم من مشرع المارشال الخليجي. وفضلاً عن الإلتزام الراسخ من قبل حكومات دول مجلس التعاون بدعم النشاط الإقتصادي والمشاريع ذات الأولوية، يتم تدعيم مرونة الاقتصاد غير النفطي وبصورة كبيرة من خلال بقية القطاعات المالية المزدهرة.

وفي البحرين ظهرت إتجاهات مواتية في إقتصاد المملكة حيث ساهم إطلاق عدد من مشاريع البنية التحتية الهامة فضلا عن تعزيز محركات الطلب المحلي في دعم حركة نمو وإنتعاش واضح في الاقتصاد المحلي، ولكن الإنخفاض الأخير في أسعار النفط كان له تأثيره على الاقتصاد الذي ربما يشكل عائقاً كبيراً أمام النمو الإقتصادي. ومع ذلك لا يزال القطاع المصرفي في البحرين سليماً من الناحية المالية، ويتجلى ذلك في الأرباح التي تم تحقيقها من قِبَل القطاع المصرفي الإسلامي بعد عمليات الدمج الكبيرة التي تمت في عام ٢٠١٣.

وفي مقابل هذا التراجع الذي شكل تحديا صعبا، إستطاع المصرف أن يحافظ على تركيزه الإستراتيجي المتمركز على زيادة قاعدة الزبائن على المدى الطويل والمتعلق بتنمية الأعمال المصرفية وتوسيع شبكة الفروع. وإنطلاقاً من الإنجازات الإستراتيجية الهامة التي تحققت على مدى السنوات الماضية، من حيث التوسع في شبكة التوزيع وتشكيلة المنتجات، نجح المصرف في التوسع في قطاع الأعمال المصرفية للأفراد ومحافظ الأصول المصرفية للشركات مع زيادة التركيز على المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

الخدمات المصرفية للأفراد

تميز عام ٢٠١٤ بالنمو والإبتكار في قطاع الخدمات المصرفية للأفراد حيث دشن المصرف عدداً من المنتجات الرائدة التي شملت تسهيل حساب المضاربة تحت الطلب الذي يعتبر الأول من نوعه. ويجمع هذا الحساب المُبتكر بين مرونة وسهولة إستخدام كل من الحساب الجاري مع مفهوم تقاسم الأرباح الخاص بحساب المضاربة الإستثماري. وتشمل الإضافات الأخرى للتشكيلة المتزايدة من منتجاتنا الاستهلاكية بطاقة "إيزي ٣٦"، وهي أحدث بطاقات الإئتمان الخاصة بالمصرف. وتوفر هذه البطاقة، التي وافقت عليها شبكة فيزا، للعملاء مرونة وراحة إضافية بتسديد المستحقات على مدى ٣٦ قسطاً شهرياً متساوياً.

وفي إطار مهمتنا الهادفة إلى تزويد الزبائن بالمنتجات التي تتيح لهم مزايا إضافية، قام المصرف بزيادة ما يقدمه من جوائز على حساب "الوافر"، وهو حساب يحظى بشعبية كبيرة لأنه حساب إستثمار غير مُقيد يقدم للعملاء جوائز شهرية وفصلية وسنوية على إستثماراتهم، حيث إرتفع إجمالي قيمة جوائز حساب الوافر إلى ١,٢ مليون دولار أمريكي. كما تم إضافة جوائز أخرى إلى مجموع جوائز هذا الحساب من بينها السيارات الفارهة. وكنتيجة لهذه المزايا الإضافية، سجلت حسابات "الوافر" لدى المصرف إرتفاعا بنسبة ٦٢٪ خلال عام ٢٠١٤. وقد تم توزيع جوائز نقدية على الفائزين بقيمة إجمالية بلغت مليون دولار أمريكي على مدى ١٢ شهراً بالإضافة إلى ٤ سيارات فاخرة. وقد تم إجراء السحب الكبير في ديسمبر ٢٠١٤ بجوائز إجمالية قدرها ٢٥٠,٠٠٠ دولار أمريكي.

كما قام المصرف بالتواصل مع عملائه من خلال عدد من الحملات الإعلانية والتي ألقت الضوء على عروض منتجاتنا التي تم تعزيزها بالمزيد من المزايا الجديدة والمحسنة للزبائن. وقد تضمنت هذه الحملات الترويج لعرض المصرف الخاص بإضافة أميال شركة طيران الخليج بما يعادل مبالغ التمويل التي تصل إلى ٢٠٠,٠٠٠ دينار بحريني، وقد لاقى هذا العرض قبولاً كبيراً من الزبائن. وتأكيداً على التزامنا بتقديم المزيد لزبائننا، قام المصرف بتوقيع اتفاقية أخرى مع شركة طيران الخليج تتيح لحاملي البطاقات الائتمانية للمصرف الحصول على خصومات حصرية على مشتريات التذاكر عبر الانترنت. وبالإضافة إلى عروض حساب "الوافر" والمزايا التي تمنحها طيران الخليج، قام المصرف بمنح فترة سماح مدتها ١٢٠ يوم كجزء من حملة المصرف للتمويل الشخصي في عام ٢٠١٤.

وقد حققت الأنشطة الترويجية والتسويقية المتزايدة نتائج إيجابية للمصرف لينعكس ذلك عبر الزيادة في محفظة الأصول المالية للأفراد، والتي تشمل الإجارة والتمويل الشخصي، وتمويل السيارات بأكثر من الضعف خلال العام، حيث سجلت نموا بنسبة ٥٠,٥٪ لتصل إلى ٧٨,٧ مليون دينار بحريني. كما حققت الودائع نموا بنسبة ٩,٩٪ في

كافة القطاعات لتصل إلى ٤٣٠,٥ مليون دينار بحريني، مسجلة نمواً بنسبة ١٦,١٪ في حسابات الإستثمار غير المُقيدة. ويُعزى هذا النمو الإيجابي في ودائع العملاء إلى شبكة الفروع الواسعة بالإضافة إلى الوعي المتزايد في السوق بخدمات المصرف ومنتجاته.

وعلى صعيد آخر، اتخذ المصرف خطوات رئيسية في اتجاه تنفيذ الاستراتيجية التوسعية للمصرف خلال عام ٢٠١٤ حيث تم افتتاح فرعنا في الزنج، مما أدى إلى زيادة مجموع عدد شبكة الفروع إلى ثمانية. كما تم تركيب جهاز صراف آلي في مستشفى الملك حمد، وهو الجهاز الوحيد في المستشفى. وقد تم إختيار مواقع إستراتيجية لشبكة الفروع، بما في ذلك الفروع الجديدة في الرفاع ومجمع اللولو في الحد، كما تم تشييد هذه الفروع بتصميم موحد وتزويدها بالموظفين لجذب وخدمة عدد كبير من الزبائن المحتملين حيث توفر هذه الفروع مجموعة شاملة من الخدمات المصرفية. ومما يدل على التطبيق الناجح لإستراتيجيتنا هو الزيادة في قاعدة الزبائن بالمصرف بنسبة ٢٢,٧٪ خلال عام ٢٠١٤.

وتشير الدلائل الى أن عام ٢٠١٥ سوف يكون أكثر إشراقاً بالنسبة للأعمال المصرفية للأفراد بالنسبة للمصرف في نفس الوقت الذي نشعر فيه بتفاؤل كبير بأن الاقتصاد المحلي وظروف السوق المحلية تسير في المسار الإيجابي. ونحن نؤمن بأن المصرف في وضع جيد سيمكنه من الاستفادة من الفرص المواتية.

الخدمات المصرفية للشركات

شهد عام ٢٠١٤ نمواً إيجابياً في الطلب على الإئتمان في البحرين، وكان المصرف في وضع جيد يمكنه من تحقيق أقصى قدر من الاستفادة من الفرص التي أُتيحت في هذا المجال. وعلى هذا الصعيد، واصل المصرف في تعزيز علاقاته القائمة مع العملاء من الشركات بالإضافة إلى بناء علاقات جديدة والتوسع في الأنشطة التجارية، حيث تمكن من تسجيل أعمالاً جديدة بقيمة ٩٨ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٤. وقد حقق المصرف نمواً صافياً في موجوداته بلغت ٣٠,٥ مليون دينار بحريني. كما إستمر المصرف في لعب دور فعال في تعزيز نظام التمويلات المدعومة من تمكين، والذي نعتقد أنه سوف يساهم في إتاحة فرص جديدة في المستقبل القريب. وقد بلغت قيمة هذه المحفظة في إطار نظام تمكين ١٣,٩ مليون دينار بحريني في نهاية عام ٢٠١٤.

وخلال هذا العام، قام المصرف بعمل مراجعة تفصيلية لمحفظة التمويل من أجل تحديد الموجودات التي تعاني من نقص في القيمة أو التي من المُرجح أن تعاني من هذا النقص على المدى القصير الى المتوسط. وبناءً على هذه المراجعة، تبنت الإدارة ومجلس الإدارة وجهة نظر متحفظة وأقرت تدابير إحتياطية لكافة الموجودات التي تم تحديدها، مما أدى إلى زيادة كبيرة في مخصصات انخفاض قيمة الموجودات. من ناحية أخرى، وقع المصرف صفقة تمويل جديدة لبناء مستشفى السلام، وهو مستشفى تخصصي جديد في البحرين، الأمر الذي من شأنه أن يتيح للمصرف لعب دور أساسي في رفع مستوى خدمات الرعاية الصحية في البحرين. وبالإضافة إلى ذلك، وقع المصرف إتفاقية مع تمكين لزيادة محفظة التمويل للشركات إلى ٢٥ مليون دينار بحريني، وهو برنامج من شأنه أن يضمن توافر حلول مالية منخفضة التكلفة للشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة. وتأكيداً على إلتزامنا بدعم الصناعة والنمو الاقتصادي في مملكة البحرين، وقع المصرف مذكرة تفاهم مع عدد من المطورين العقاريين في المملكة، والتي شملت شركة داداباي لتطوير وتنمية العقارات، المطورون لبيع و شراء العقارات و دلمونيا وذلك بغرض مساعدة المطورين العقاريين على تقديم التسهيلات الائتمانية للمشترين المحتملين.

الخدمات المصرفية الاستثمارية

على الرغم من أن الأعمال المصرفية الإستثمارية لعبت دوراً أساسياً في نمو المصرف ونجاحه في السنوات الأولى منذ إنشائه، إلا أنها تأثرت سلباً بالأزمة المالية، والشعور على وجه الخصوص بتأثيراتها غير المواتية على بيئة الأعمال وتقييم الإستثمارات. ونتيجة لذلك بدأت الإدارة بالتركيز على حماية وتعزيز القيمة إلى إستثمارات المصرف الحالية تحت إشراف الإدارة مع العمل على الوصول إلى طرق التخارج الممكنة من هذه الإستثمارات.

وبالتوازي مع هذا التركيز، قام المصرف ببيع سبع فلل ضمن مشروع تلال المها، ويعمل الآن على بيع الـ ٢٥ وحدة المتبقية بأسعار مناسبة في عام ٢٠١٥. وسوف تستمر جهود التسويق بالنسبة للموجودات الأخرى التي يحتفظ بها المصرف في مملكة البحرين.

ومما يؤكد التزام المصرف بمعالجة مشكلة الطلب المتزايد في المملكة على إيجاد حلول سكنية و بأسعار مقبولة، يتدارس المصرف القيام بمشاريع مشتركة مع شركاء يتمتعون بالسمعة الطيبة في مجال تطوير المشاريع الإسكانية في المناطق ذات الطلب المرتفع في البحرين.

وعلى المستوى الإقليمي والعالمي، إستطاع المصرف أن يتخارج بنجاح وبالكامل من إستثمارين عقاريين من الإستثمارات التابعة له، وهما الجوهرة الخضراء للإستثمار في قطر، وصندوق الحارث في فرنسا في حين يستمر المصرف في متابعة التخارج من مشاريع التنمية المشتركة ضمن إستثماراته طويلة الأجل في الهند.

وفي حين تم تمديد مواعيد تخارج المصرف من الكثير من المنتجات الإستثمارية ، إلا أن فريق الإستثمار في المصرف سوف يستمر في تقييم وإستكشاف كل الفرص الممكنة للتخارج من هذه الإستثمارات. وبالنسبة إلى المنتجات ذات الدخل الثابت، حقق إجمالي محفظة الصكوك إرتفاعا بنسبة ٢٣,٨٪ ليصل إلى ٦,٩ مليون دينار بحريني بحلول نهاية عام ٢٠١٤.

وفي انطلاقتنا الى الأمام في العام ٢٠١٥، وتماشياً مع إستراتيجية الإستثمار للمصرف، سوف نستمر في التركيز على تسجيل الأصول الإستثمارية القابلة للتسييل في مجال الأسهم .

الخزينة

يستمر قسم الخزينة في المساهمة بصورة أساسية في عمل المصرف. فخلال عام ٢٠١٤، إرتفع إجمالي محفظة الصكوك بنسبة ٢٣,٨٪ عن العام السابق. و قد كان العائد على الصكوك ٣,١٪ بحلول نهاية العام، وتم تخفيض الودائع لدى المؤسسات المالية بنسبة ٨,١٪، من ٨٢,٧ مليون دينار بحريني في ديسمبر ٢٠١٣ إلى ٧٦ مليون دينار بحريني في ديسمبر ٢٠١٤. وكان العائد ٠,٧٪ في ديسمبر ٢٠١٤ في حين تم تخفيض إجمالي الودائع من المؤسسات المالية بنسبة ٣,٤٪ من ٢٥,١ مليون دينار بحريني في ديسمبر ٢٠١٣ إلى ٢٤,٢ مليون دينار بحريني في ديسمبر ٢٠١٤، فيما بلغت التكلفة ٠,٥٩٪ في ديسمبر ٢٠١٤. وأفادت التقارير أن مكاسب النقد الأجنبي بلغت ٤٣٥ ألف دينار بحريني في عام ٢٠١٤ مقارنة مع ٢٩٣ ألف دينار بحريني في عام ٢٠١٣.

التطوير التنظيمي

واصل المصرف طوال عام ٢٠١٤ في تعزيز قدراته التنظيمية بما يتماشى مع النمو في حجم ونطاق الأعمال، حيث قام بإجتذاب وتطوير والاحتفاظ بالمواهب المتفوقة من أجل الحفاظ على أدائه العالي، حيث يبقى فريق العمل المتفاني هدفاً تنظيمياً رئيسياً. ومن أجل تحقيق ذلك، فإننا نشجع ثقافة مؤسسية تقدر التعلم، وتعزز بيئة مواتية لعملية التطوير. ويستثمر المصرف بكثافة في برامج التدريب التي تمكن موظفينا من اكتساب المهارات والمعارف ذات الصلة، كما يضمن المصرف إبقاء جميع الموظفين على إطلاع مستمر بالتغيرات في المجالات التي تتعلق بتخصصاتهم. وبالإضافة إلى التحديات المتعلقة بتطوير موظفينا لتحقيق كامل إمكاناتهم، يلعب المصرف دوراً رئيسياً في إعداد الشباب البحريني ليكونو جزءاً من القيمة المضافة للقوى العاملة في البلاد في المستقبل. وفي هذا الإطار، إستمر المصرف خلال السنة في تقديم فرص التدريب للطلاب الجامعيين وطلاب إنجاز البحرين، كما واصل المصرف في دعمه المستمر للبرنامج التدريبي لصندوق الوقف.

وفي مجال الهيكل التنظيمي للمصرف، فقد تم تنفيذ العديد من التغييرات والتي سرت اعتباراً من سبتمبر ٢٠١٤، في محاولة من المصرف لتعزيز المزيد من الكفاءة والفعالية التنظيمية، ودعم التنفيذ الناجح لإستراتيجية المصرف الجديدة لمدة الثلاث سنوات القادمة.

الخدمات المساندة

يعمل المصرف جاهدا على الإستفادة من أحدث ما توصلت إليه تكنولوجيا المعلومات من أجل تعزيز أنشطته التجارية وتحسين قنوات الإتصال للزبائن. وخلال العام ٢٠١٤، تم تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات وتحديث نظام الحاسب الآلي الأساسي إلى الإصدار الأحدث، والذي سيوفر وظائف إضافية فضلاً عن تبسيط العمليات والإجراءات.

وفي هذا الاتجاه، قام المصرف بتحويل تسع عمليات رئيسية تتعلق بالتمويل التجاري، بيع وشراء السلع، تجميد الحساب، وإصدار خطابات التمويل الإستهلاكي المختلفة إلى النظام الآلي، كما تم إضافة مميزات جديدة للتعامل مع الرواتب الداخلية والمدفوعات المتعددة. وكذلك يجري حالياً تنفيذ عدد من التحسينات الأخرى والتي من شأنها تبسيط عمليات وإجراءات المصرف.

كما لعب قسم الخدمات المساندة خلال عام ٢٠١٤ دوراً رئيسياً في دعم إنجاز عدد من المشاريع الهامة، وتضمن ذلك تركيب جهازي صراف آلي جديدين، أحدهما في مستشفى الملك حمد الجامعي، والثاني في فرع الزنج، وإطلاق بطاقة الائتمان "إيزي ٣٦". كما يتم حالياً إنجاز عدة مشاريع منها التحقق عن طريق الفيزا "VbV" ، مشروع تحديث الخدمات المصرفية الإلكترونية، و نظام الوسائط المتعدد بالإضافة إلى بعض المشاريع الأخرى.

وسوف يستمر قسم الخدمات المساندة في لعب دور في غاية الأهمية في دعم المصرف لتحقيق أهدافه، وسيشارك بفاعلية في تطوير عمليات الخدمات المصرفية الإلكترونية بالإضافة إلى رصد المعاملات التي تتم من خلال قنوات الإتصال المذكورة.

الخاتمة

و بالنظر إلى التحديات الهائلة التي واجهناها خلال عام ٢٠١٤، فقد كان أداء المصرف جيداً إلى حد كبير، كما إن الإدارة ومجلس الإدارة على ثقة بأن المصرف في وضع جيد يمكنه من الاستفادة من الفرص المُتاحة على المستوى المحلي والإقليمي.

وانطلاقاً من إستراتيجيتنا الجديدة، سوف نستمر دائماً في التركيز على تنويع إيرادات وموجودات وقاعدة عملاء المصرف، وسوف ننمي الأعمال المصرفية للأفراد من خلال تعزيز ما نقدمه من منتجات وخدمات. وعلى المدى المتوسط، سوف يتم وضع الخطط لمواصلة توسعة شبكة فروع المصرف وتعزيز قنوات التوزيع، كما سيتم أيضاً استكشاف الفرص المتاحة في الأسواق الإقليمية خارج حدود البحرين.

وفي الختام، يطيب لي أن أغتنم هذه الفرصة لأتقدم ببالغ الشكر والإمتنان لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة على دعمهم وتوجيههم المستمرين، ولمصرف البحرين المركزي وبورصة البحرين على توجيهاتهما المستمرة، وكذلك لزبائننا على ولائهم للمصرف واستمرار ثقتهم فيه. وأود أيضاً أن أعرب عن خالص إمتناني لموظفينا على تفانيهم في عملهم حيث أن عملهم الجاد، وإبداعهم، والتزامهم يشكل جزءاً رئيسياً من نجاحنا وعنصراً حيوياً في هذا النجاح مما يتيح لنا الفرصة للمُضي قُدماً نحو مستقبل أكثر إشراقاً.

فريق الإدارة

خليل اسماعيل المير
الرئيس التنفيذي

سيلفان فارغيس
رئيس العمليات
(إستقال في ٣٠ يونيو ٢٠١٤)

فؤاد علي تقي
نائب المدير العام – الخدمات المصرفية التجارية

مهدي عبدالنبي محمد
نائب المدير العام – الخدمات المساندة

صلاح خليفة محمد
رئيس تمويل الشركات

الحوكمة الإدارية

هيكل نظام الحوكمة

يركز نظام الحوكمة الذي يعتمده المصرف على مسؤوليات مجلس الإدارة، والإشراف على عمليات الإدارة العليا والمساءلة وفقاً لقوانين الرقابة وأفضل الممارسات المهنية. كما أن إطار العمل متوافق مع أفضل الممارسات والتطبيقات العالمية والمتطلبات التي تقضيها قوانين الهيئات الرقابية والتي تهدف إلى تشكيل هيكلية ريادية متوازنة تمتاز بالإنصاف والشفافية بما يحقق المنفعة لجميع المعنيين.

وضوابط الحوكمة الإدارية هي مجموعة إجراءات ومبادئ تضبط كيفية تنظيم المصرف لإدارته وعملياته بهدف الوصول بنجاح إلى الأهداف الإستراتيجية التي يضعها المصرف. ويعتبر مجلس إدارة المصرف مسؤولاً أمام مساهمي المصرف في إيجاد وتحقيق أداء مالي قوي يمتاز بالإستمرارية وتحقيق قيمة مضافة للمساهمين. وفي سبيل تحقيق ذلك، قام المجلس الإدارة باعتماد ومراقبة إستراتيجية المصرف والأداء المالي باستخدام إطار عمل لضوابط الحوكمة الإدارية الرشيدة والطرق الفاعلة لإدارة المخاطر.

ويلتزم المصرف بمعيار الحوكمة الإدارية ونظام الإفصاحات العامة وإفصاحات البورصة حسب متطلبات مصرف البحرين المركزي. وترتكز فلسفة المصرف المتعلقة بالحوكمة الإدارية على أن تكون أخلاقية ومبنية على الشفافية فيما يخص جميع المعاملات. ولتحقيق هذا الهدف فقد وافق مجلس الإدارة على إطار الحوكمة الإدارية وسياسة التعارض في المصالح لإعضاء مجلس الإدارة وسياسة التداول للأفراد الرئيسيين في المصرف. ويعمل المصرف من خلال لجان مجلس الإدارة على تحقيق أعلى معايير الحوكمة بما يحقق مصلحة المساهمين.

كما يلتزم المصرف بشكل متواصل بمراجعة معايير الحوكمة الإدارية وتطويرها لضمان استيفاء متطلبات إطار عمل الحوكمة الإدارية المعدل المعمول به لدى كل من مصرف البحرين المركزي والجهات الرقابيه الاخرى، وكذلك ليواكب هذا الإطار المعايير العالمية لأفضل الممارسات المهنية.

مجلس الإدارة

يتألف مجلس الإدارة من تسعة أعضاء. ويتولى رئيس مجلس الإدارة مسؤولية الإشراف على الإدارة التنفيذية وتقييم أدائها إلى جانب مسؤوليته في رئاسة المجلس، وذلك للتأكد من أنها تقوم بمهامها على أكمل وجه، كما يقوم رئيس مجلس الإدارة بمراقبة أداء الرئيس التنفيذي والإبقاء على حلقة تواصل مع مساهمي المصرف. وقد أنشأ مجلس الإدارة لجاناً تابعةً له ومنحها امتيازات تمثيلية معينة للإشراف على الإدارة ومراقبة أدائها في بعض العمليات التي يجريها المصرف وفي عملية صنع القرار. ويتولى مجلس الإدارة، سواءً بشكل مباشر أو من خلال اللجان المختلفة التابعة له، مسؤولية الإشراف على إدارة المصرف.

الهيكل التنظيمي للجان مجلس الإدارة

أنشأ مجلس الإدارة ثلاثة لجان ومنحها امتيازات تمثيلية معينة هي:

- لجنة المجلس للتدقيق وإدارة المخاطر: تتولى لجنة المجلس للتدقيق وإدارة المخاطر مسؤولية التدقيق الداخلي والخارجي، والإلتزام بقوانين مكافحة غسيل الأموال. هذا إلى جانب، مسؤولية التأكد من وضع إطار عمل فعّال لإدارة المخاطر، وكذلك للتأكد من أن المخاطر الأساسية تتم إدارتها وفقاً للمتطلبات التي يضعها مجلس الإدارة (خلال عام ٢٠١٤ تم دمج لجنة المجلس للتدقيق مع لجنة المجلس لإدارة المخاطر في لجنة واحدة).
- لجنة المجلس للإستثمار والإئتمان: تتولى لجنة المجلس للإستثمار والإئتمان مسؤولية الموافقة على الإستثمار والحصول على التمويل اللازم، وإعداد الضوابط وحدود الموافقات على المخاطرات المختلفة، وإدارة الموجودات والمطلوبات، وتنظيم العلاقات المصرفية، وكذلك الإشراف على البنود غير المشمولة في الميزانية العمومية.
- لجنة المجلس للتعيينات، والمكافآت، و الحوكمة الإدارية: تتولى لجنة المجلس للتعيينات، والمكافآت، والحوكمة الإدارية مسؤولية وضع برامج تعويضات الموظفين والحوافز، وإعداد السياسات الداخلية لإدارة الموارد البشرية والمسائل الإدارية الأخرى. كما تتولى مسؤولية الإشراف على إطار عمل الحوكمة الإدارية للمصرف.

ويعمل كل من رئيس مجلس الإدارة، وأعضاء مجلس الإدارة، ولجان المجلس بالتعاون المباشر مع رئيس قسم التدقيق الداخلي بالمصرف، ورئيس قسم إدارة المخاطر، ورئيس قسم الإلتزام بالأنظمة الرقابية، ورئيس قسم الرقابة الشرعية.

يتم عقد إجتماعات مجلس الإدارة وإجتماعات اللجان التابعة له متى دعت الحاجة لذلك، ولكن ووفق الأنظمة، فإن مجلس الإدارة يجتمع مرة واحدة على الأقل كل ربع سنة. إجتمع مجلس الإدارة خلال ٢٠١٤ سبع مرات. تم عقد إجتماع الجمعية العمومية السنوي للبنك في ١٨ مارس ٢٠١٤. إضافة إلى الحضور الشخصي للإجتماعات، فإن قرارات عديدة قد تم إتخاذها عن طريق التمرير إما عن طريق البريد وعن طريق الفاكس خلال ٢٠١٤.

إضافة لذلك، إجتمعت لجنة التدقيق ولجنة إدارة المخاطر كل على حدة مرة واحدة قبل دمجهما، أما بعد الدمج، فقد إجتمعت لجنة التدقيق وإدارة المخاطر ثلاث مرات، كما إجتمعت لجنة الإستثمار والإئتمان ٤ مرات، ولجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة ٥ مرات.

لجان الإدارة التنفيذية

يفوض مجلس الإدارة الرئيس التنفيذي بالقيام بكافية الأمور المتعلقة بالإدارة اليومية لأنشطة المصرف، كما أن الرئيس التنفيذي مسؤول عن تنفيذ الخطة الإستراتيجية للمصرف. ويقوم الرئيس التنفيذي بإدارة المصرف عبر اللجان الإدارية التالية:

لجان مجلس الإدارة

لجنة التعيينات، والمكافآت، والحوكمة الإدارية	لجنة التدقيق وإدارة المخاطر	لجنة الإستثمار والإئتمان
- إعداد سياسات الموارد البشرية - التعويضات والحوافز - الشؤون الإدارية - الحوكمة الإدارية	- التدقيق الداخلي - التدقيق الخارجي - الإلتزام - مكافحة غسيل الأموال - إدارة المخاطر - سياسات إدارة المخاطر	- الموافقة على الإستثمار والإئتمان - الحدود الإئتمانية - سياسات الإستثمار - إدارة الموجودات والمطلوبات - العلاقات المصرفية - الاشراف علي أدوات خارج الميزانية العمومية

لجان الإدارة التنفيذية

اللجنة الإدارية	لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات	اللجنة التنفيذية للإستثمار والإئتمان	اللجنة التنفيذية لإدارة المخاطر
- وضع الإستراتيجيات - مراجعة الأداء - وضع الميزانية التقديرية - الموارد البشرية - الشؤون الإدارية	- إدارة الميزانية العمومية - التمويل - السيولة - العلاقات المصرفية	- مراجعة العروض والاستثمارات والتخارج والإئتمان - مراقبة الإستثمارات	- وضع سياسات إدارة المخاطر - مراجعة المخاطر - مراجعة المخصصات ومخاطر إنخفاض القيمة

إدارة المخاطر

إطار عمل إدارة المخاطر

تمثل المخاطر جزءاً لا يتجزأ من أنشطة المصرف، وتعتبر الإدارة الفعّالة لتلك المخاطر مطلباً أساسياً لإيجاد قيمة مضافة عالية للمساهمين. إنها العملية التي بموجبها يتعرف المصرف على المخاطر الرئيسية ويضع معايير ثابتة يمكن فهمها للمخاطر حيث يختار أي من المخاطر التي يتوجب التخفيف منها او تحويلها او تجنبها او قبولها وبأية وسائل وبذلك تؤسس الإجراءات الكفيلة بمراقبة الوضع الناشىء عن ذلك. وتعتبر الإدارة الفعالة للمخاطر هي حجر الزاوية للأداء التشغيلي السليم وهيكل رأس المال. ويتولى مجلس ادارة المصرف مسؤولية خلق ثقافة للإدارة السليمة للمخاطر بالمصرف والتأكد من تطبيق أطر عمل قادرة على إدارة المخاطر والتعامل معها. حيث يقوم مجلس الإدارة باعتماد السياسات المثلى لإدارة المخاطر ومراجعة هذه السياسات واستراتيجيات مخاطر البنك بشكل دوري. وتعتبر إدارة المخاطر عبارة عن طريقة معالجة يقوم بموجبها بالتعرف على المخاطر الرئيسية ويضع المعايير اللازمة لمتابعة المخاطر المتبقية من أجل التأكد من السيطرة عليها وبذلك يتم تحقيق قيمة مضافة للمساهمين. إن المصرف معرّض للمخاطر التي تشمل، ولكن لا تقتصر على، مخاطر الائتمان والسوق والسيولة ومخاطر السمعة والتشغيل. ويحرص المصرف على تحقيق التوازن الملائم بين المخاطر والعوائد والتقليل من أي آثار سلبية على أدائه المالي.

ويتبع المصرف مبادئ أساسية في إدارته للمخاطر: منها حماية أموال المساهمين والمستثمرين من خلال التحليل والدراسة المستفيضة لمختلف أنواع المخاطر، والعمل بإستراتيجية (مكافأة المخاطر) لتعظيم العوائد التي يحققها المساهمون، والالتزام بمستويات حذرة في تركيز المخاطر.

وقد أسس مجلس الإدارة لجنة تنفيذية لإدارة المخاطر تتولى مسؤولية تطوير سياسات المصرف فيما يتعلق بإدارة المخاطر وتطبيق هذه السياسات في جميع الأعمال التي يزاولها المصرف. وتتكون اللجنه من رؤساء المجموعات والأقسام الإدارية الأخرى لدى المصرف، وتجتمع اللجنة مرة واحدة في الشهر وترفع تقارير منتظمة إلى لجنة المجلس للتدقيق وإدارة المخاطر.

ويتولى قسم إدارة المخاطر بالمصرف، وهو جهة مستقلة عن وحدات العمل، مسؤولية الإشراف على الأعمال اليومية وإدارة المخاطر المتعددة التي يواجهها المصرف. ويعمل رئيس إدارة المخاطر تحت الإشراف المباشر للجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة ويتبع من الناحية الإدارية للرئيس التنفيذي. ويوفر قسم إدارة المخاطر، بالتعاون مع إدارة التدقيق الداخلي وإدارة الالتزام، ضمانة مستقلة بأن جميع أنواع المخاطر يتم رصدها وإدارتها وفقاً للسياسات والخطوط الاسترشادية التي يضعها مجلس الإدارة.

سياسات إدارة المخاطر

يتم إعداد سياسات إدارة المخاطر لتحديد وتحليل المخاطر الناشئة عن أنشطة المصرف، وذلك لإعداد الضوابط الملائمة والسيطرة على المخاطر، ومراقبة الالتزام بمثل هذه الضوابط. كما تقوم سياسات إدارة المخاطر، المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، بتحليل وتحديد معايير المخاطر عن طريق وضع الحدود لمخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق (ويشمل ذلك مخاطر أسعار الأرباح ومخاطر العملات). وتخضع سياسات ادارة المخاطر وأنظمتها للمراجعة بشكل منتظم لإحتواء التغيرات التي تطرأ على أحوال السوق، وكذلك المنتجات والخدمات المعروضة. ويهدف المصرف من خلال التدريب، إلى إيجاد مناخ منضبط ومثالي للرقابة يمكن للموظفين أن يتفهموا من خلاله أدوارهم والتزاماتهم. وتحتوي سياسات المصرف لإدارة المخاطر على متطلبات الجهات الرقابية، ومتطلبات إعداد التقارير، والإجراءات اللازمة لإحالة الأمور المتعلقة بالمخاطر إلى الإدارة التنفيذية أو اللجنة التنفيذية لإدارة المخاطر أو مجلس الإدارة حسبما تقتضية الحاجة. ويتم اعتماد السياسات للتعامل مع جميع فئات المخاطر الرئيسية بما في ذلك مخاطر السيولة، والاستثمار والإئتمان، ومخاطر العملات، والمخاطر التشغيلية، والمخاطر القانونية والإشرافية، وتلك المتعلقة بسمعة المصرف.

مخاطر الإئتمان والاستثمار

يعتمد المصرف سياسات واضحة لإدارة مخاطر الإئتمان والاستثمار، وتشمل هذه السياسات على حدود صلاحيات منح الموافقات والتفويضات، وحدود التركيز، وحدود المخاطر، وحدود مخاطر الأطراف ذات العلاقة وغيرها. وتحدد مخاطر الائتمان والاستثمار كاحتمالية اخفاق المقترض او الأطراف ذات العلاقة في الوفاء بالتزاماتهم بمقتضى الشروط المتفق عليها. ويتم اعتماد حدود المخاطر الائتمانية والاستثمارية للزبون بعد إجراء دراسات مستفيضة لتقييم مخاطر الأطراف ذات العلاقة من خلال تجاربهم السابقة ومركزهم المالي، والمخاطر القانونية، ومخاطر السوق، حيث إن المصرف في أغلب الحالات يحرص في تعاملاته على أن تكون التغطية (الضمان) مقبولة، وذلك تماشياً مع توجيهات مجلس الإدارة بتفويض اللجنة التنفيذية لإدارة المخاطر بتولي مهام إدارة المخاطر. كما يتولى قسم مستقل بالمصرف مسؤولية إدارة مخاطر الإئتمان والاستثمار بشكل مستقل عن وحدات الأعمال. ويقوم قسم إدارة المخاطر بمراجعة جميع العروض والسجلات الاستثمارية والائتمانية ويبدي ملاحظاته قبل أن ترفع هذه العروض للموافقة النهائية. ويقوم كل من قسم الاستثمار وقسم الرقابة المالية الى جانب قسم إدارة المخاطر بالمصرف بمراجعة القيمة العادلة للاستثمارات حيث يقوم قسم إدارة المخاطر بإجراء الاختبارات اللازمة لتقييم انخفاض قيمتها كل ٣ أشهر ومن ثم تتم مراجعته من قبل المدققين الخارجيين وذلك وفقاً للسياسات المعمول بها في المصرف. وتؤدي سياسة المصرف في تقييم انخفاض القيمة وتجنيب المخصصات إلى إرساء خطوط استرشادية لإيجاد مخصصات للخسائر الناتجة عن الانخفاض في القيمة والتي تشكل خسارة متوقعة لحفظة الاستثمارات في المستقبل. ويقوم المصرف بمراجعة مخاطر الدول والبنوك والمؤسسات المالية الأخرى بالاستناد الى حدود المخاطر الموضوعة لهذا الدول والمؤسسات والمعتمدة من مجلس الإدارة وذلك حسب عوامل المخاطر المختلفة. وتقوم الإدارة بمتابعة ومراقبة المخاطر بصورة منتظمة للتأكد من بقائها في حدود المخاطر المعتمدة.

ويقوم قسم إدارة الإئتمان بالتأكد من أن التسهيلات الائتمانية يتم الموافقة عليها بعد الحصول على كافة الموافقات والمستندات اللازمة، فيما تتم الموافقة بالتصريح الملائم من الجهة المختصة على أي استثناءات، إن وجدت. كما يعمل القسم على مراقبة المبالغ التي تتجاوز حدود الائتمان المسموح بها والاستثناءات الخاصة بسياسة المصرف وترفعها الى اللجنة المختصة للبت فيها. وبالإضافة الى ذلك، يقوم القسم بمتابعة جميع المستندات غير المتوفرة وأي عدم انتظام، إن وجد، ومراجعة الحسابات المتعثرة بصورة دورية. وتخضع كافة العلاقات والاستثمارات للمراجعة السنوية فيما يتم متابعة الحسابات المتعثرة خلال فترات متقاربة، في حين يتم مراجعة الحسابات التي تعاني من مشاكل بانتظام لتقييمها وانتهاج استراتيجية التعامل معها.

الوافر
BMW 520
إستثمر أكثر لتربح أكثر
جائزة كبرى كل شهر
BMW 520 أو $50,000
يمنحك حساب الوافر من المصرف الخليجي التجاري هذا العام فرصة رائعة لتفوز بجائزة كبرى شهرياً؛ يمكنك
الفوز بجائزة نقدية تبلغ $50,000 دولار أمريكي أو سيارة BMW 520 بالإضافة إلى الجوائز النقدية الشهرية الأخرى كما
يمكنك أيضاً الفوز بالجائزة النقدية الكبرى و التي تبلغ $200,000 دولار أمريكي في نهاية العام.
ليس عليك إلا فتح حساب بمبلغ 50 د.ب. و إبقاء المبلغ في الحساب لفترة لا تقل عن شهر واحد من موعد السحب.
• متوافق مع احكام الشريعة الإسلامية • متاح لجميع الجنسيات
استثمر في العام الجديد و اربح الكثير!!
افتح حساب الوافر اليوم و استمتع بجوائز الوافر الكبرى!!
KHALEEJI COMMERCIAL BANK
المصرف الخليجي التجاري
* تطبق الشروط والأحكام
قدّم طلبك اليوم
للمزيد من المعلومات اتصل على هاتف رقم 17 54 00 54
أو تفضل بزيارتنا على الموقع الإلكتروني www.khcbonline.com
مرخص من قبل مصرف البحرين المركزي كبنك تجزئة إسلامي

مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر التقلبات في العوامل المتغيرة للسوق مثل معدلات الأرباح، وأسعار الأسهم، وأسعار صرف العملات الأجنبية، والفرق بين سعر الشراء والبيع، (لا ترتبط بالتغيرات في التصنيف الائتماني للمُلزِم / المُصدِر)، والتي قد تؤثر على دخل المصرف أو على قيمة استثماراته في الأدوات المالية. ويهدف قسم إدارة المخاطر إلى إدارة مخاطر السوق ومراقبتها باستخدام المعايير المقبولة، وفي الوقت ذاته تحقيق أقصى الاستفادة من هذه المخاطر.

- في عام ٢٠١٤ قام المصرف بتطوير خدمة التداول الشامل في الصكوك ووضع سياسة المشاركة في صندوق الصكوك بعد اعتمادها اصوليا من قبل مجلس الإدارة. وكان الهدف الأساسي يتمثل في التداول في الصكوك والمشاركة في صناديق الصكوك او المنتجات ذات الايرادات الثابتة المصممة بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية وذلك ضمن نشاطات الخزينة. وتضع هذه السياسة ارشادات واضحة حول كيفية التداول في الصكوك والمشاركة في صناديق الصكوك والحدود والأسواق المستهدفة والقطاعات والدول ومدتها وطرق واجراءات ايقاف الخسائر. ويتم متابعة المحفظة حسب تحركات السوق ويرفع تقارير بشأنها الى لجنة الموجودات والمطلوبات.

- كما اعتمد مجلس الإدارة في عام ٢٠١٤ سياسة شاملة للاستثمار في الأسهم المدرجة من خلال الصناديق المدارة من قبل اطراف ثالثة او في محافظ إختيارية وذلك بهدف مضاعفة العوائد ضمن معايير وحدود معينة. وتخضع هذه الاستثمارات لعناصر المخاطر الشاملة للمصرف والمناطق والعوائد المقبولة والأسواق المستهدفة والقطاعات وحدود واجراءات ايقاف الخسائر.

- تقوم لجنة الموجودات والمطلوبات بمراجعة هذه الاستثمارات وذلك كجزء من المتابعة العامة لإدارة السيولة وأنشطة الخزينة والاستثمار للمصرف.
- هذه الصكوك مغطاة بقيمتها العادلة بغرض اعداد التقارير المالية والتداول على أساس الأسعار والأحوال السائدة في السوق وايضا في الاستثمارات في محافظ الأسهم المدرجة من خلال الصناديق المدارة او المحفظة الاختيارية.

- لغرض التقارير المقدمة الى الجهات الرقابية، فإن هذه الصكوك تشكل جزءا من سجلات التداول وهي تخضع لمخاطر سوقية محددة (اعتمادا على التصنيفات الخارجية) والمخاطر العامة للسوق (بالاعتماد على فترة الاستحقاق المتبقية) وذلك لغرض احتساب متطلبات تجنيب الاحتياطيات اللازمة مقابل المخاطر السوقية.

المخاطر التشغيلية

المخاطر التشغيلية هي مخاطر الخسارة الناشئة عن إخفاق او عدم ملائمة الأنظمة والرقابة الداخلية او الخطأ البشري او تلك المتعلقة بالوقائع الخارجية. ونظرا لأن هذه المخاطر موجودة في كل المؤسسات وتغطي مجموعة واسعة من المسائل، فإن الاخفاق في التحكم في المخاطر التشغيلية يمكن أن يؤدي الى حدوث خسائر مالية وخسائر ذات علاقة بسمعة المصرف فضلا عن التبعات القانونية والرقابية وتلك المتعلقة بالامتثال للأنظمة. ولذلك فإن المصرف يعمل على ادارتها من خلال المتابعة المستمرة للبيئة الرقابية التي يعمل فيها المصرف، ويشتمل ذلك على المحافظة على السياسات المحددة والإجراءات التشغيلية النموذجية والمتابعة المتواصلة لعوامل المخاطر المحددة مسبقا والرفع الفوري للتقارير الخاصة بوقائع المخاطر التشغيلية الى الإدارة. ويحرص المصرف على التأكد من أن مخاطر التشغيل تخضع للإدارة المتعمقة وعن كثب بشكل يومي. وكجزء من عملية تقييم المخاطر التشغيلية، يقوم المصرف ايضا بإدارة مخاطر أمن المعلومات من خلال قسم إدارة المخاطر. ولدى المصرف موظف مختص بإدارة أمن تقنية المعلومات وذلك لمراقبة وضع أمن تقنية المعلومات الخاصة بالمصرف والتأكد من التزامها بالضوابط التنظيمية،القانونية ومتطلبات العمل.

هذا ويعتبر قسم إدارة المخاطر مسؤولاً عن تحديد كافة المخاطر وإدارة المخاطر التشغيلية في المصرف من خلال نظام إدارة المخاطر التشغيلية بما يتوافق مع إطار المخاطر التشغيلية المعتمد من مجلس الإدارة. ويسترشد نظام إدارة المخاطر التشغيلية بالمبادىء التالية:

- إدارة المخاطر هي من مسؤولية كل رؤساء الدوائر المختلفة بالمصرف.
- التقارير الإدارية الملائمة والمنتظمة.

- تقييم مخاطر النشاطات الهامة لتحديد المخاطر التي تواجه كل دائرة والمخاطر المشمولة في معالجتها وفي منتجاتها. واجراء المراجعات الدورية للتأكد من أن الظروف التي تم تحديدها بموجبها لم تتغير بصورة جوهرية.
- جمع البيانات الخاصة بخسائر المخاطر التشغيلية وتقديم تقارير عن كل حالة الى الإدارة العليا.
- الحرص على تحليل جميع المخاطر التي تم تحديدها و بيانات الخسائر التي تم الإبلاغ عنها لمعرفة الأسباب والعمل على التخفيف منها.

يقوم قسم إدارة المخاطر بصورة دورية بإجراء تقييم للمخاطر التشغيلية لكل قسم من أقسام المصرف وتقديم التوصيات الهادفة الى تعزيز طرق المعالجة. كما يقوم القسم بجهود لتوعية جميع الموظفين بشأن مخاطر التشغيل وبإبلاغ اللجنة التنفيذية لإدارة المخاطر والمجلس بكل النتائج التي تتوصل إليها بخصوص المخاطر التشغيلية.

تقع مسؤولية إدارة المخاطر التشغيلية على عاتق الإدارة العليا لكل قسم من أقسام الأعمال في حين تتولى وحدة المخاطر التشغيلية مسؤولية المتابعة والإشراف على العمليات بمقتضى اطار إدارة المخاطر التشغيلية. ويقوم قسم التدقيق الداخلي بصورة مستقلة بمراجعة مدى فعالية ضوابط الرقابة الداخلية للمصرف وقدرتها على التقليل من تأثيرات المخاطر التشغيلية.

استمرارية الأعمال في المصرف

وتتمثل في تطبيق وإدارة التدابير الوقائية والتخطيط والتهيئة والاستعدادات التي تضمن للمصرف استمرار عمله في حالة وقوع حادث أو خلل جوهري معين او حدوث اضطرابات كبيرة في عمليات المصرف، والتأكد من أن أنظمة واجراءات المصرف قادرة على الإستمرار في العمل في حالة حدوث أي مواقف محتملة من الإخفاق. ولدى المصرف خطط لاستمرارية الأعمال لضمان سير أعماله بصورة فعالة في حالة وقوع أي كوارث غير متوقعة حسب ارشادات ومتطلبات مصرف البحرين المركزي. ويحرص المصرف باستمرار على تعزيز خططه الحالية بتطبيق إطار راسخ لاستمرارية الأعمال للتأكد من أن أنظمته وإجراءاته مرنة ومهيئة بما يكفي للتعامل مع مختلف حالات الطوارىء.

مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي المخاطر التي تكمن في عدم توافر الاموال لدى المصرف للوفاء بالإلتزاماته عند استحقاقها للزبائن والمستثمرين (عدم توفر الأموال لتلبية المطلوبات). وقد تم وضع سياسة إدارة مخاطر السيولة من قبل مجلس الإدارة. ويتولى قسم الخزينة مسؤولية إدارة الميزانية العمومية والسيولة في المصرف بصورة يومية، تحت إشراف لجنة الموجودات والمطلوبات. وتحدد سياسة مخاطر السيولة فيما يتعلق بالحد الأدنى للموجودات السائلة التي يجب الحفاظ عليها واستخدام طريقة آجال الاستحقاق المتدرجة لإدارة مخاطر السيولة ومراقبتها، وإبلاغ لجنة الموجودات والمطلوبات التي يرأسها الرئيس التنفيذي وأعضاء الإدارة التنفيذية بشكل دوري عن مستوى الموجودات السائلة وعن أية مخالفات في مستوى السيولة. كما تكمن مسؤولية القسم في التأكد من أن المصرف يحتفظ برصيد كاف من السيولة للوفاء بالإلتزامات عند استحقاقها عبر الآجال القصيرة والطويلة من الأعمال. ويهدف المصرف من قيامه بإدارة السيولة الى التأكد، حيثما كان ذلك ممكنا، بأن لديه السيولة الكافية والمزيج الملائم من المنتجات التي تضمن قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته عند استحقاقها في جميع الأحوال العادية والصعبة منها، دون تكبد أي خسائر أو أضرار تمس بسمعة المصرف. والجدير بالذكر أن المصدر الرئيسي للأموال يأتي من ودائع العملاء وودائع وتمويلات ما بين البنوك. كما يتابع البنك أي تركّزات لقاعدة ودائع العملاء بما يتوافق مع خطط الطوارىء الموضوعة لمواجهة أي كوارث معينة او عرضية تحدث في السوق والتي تقوم لجنة الموجودات والمطلوبات بمراجعتها بصورة دورية.

مخاطر معدلات الأرباح

المخاطر الأساسية التي تتعرض لها المحافظ الأستثمارية غير المدرجة هي المخاطر الناشئة عن التقلبات في التدفقات النقدية المستقبلية أو تقلبات القيمة العادلة للأدوات المالية نتيجة للتغيرات في أسعار الفائدة في السوق. وتهدف سياسة المصرف فيما يتعلق بمخاطر معادلات الأرباح إلى تحديد، وقياس، ومراقبة، وإعداد التقارير عنها في الوقت المناسب. وتتم إدارة مخاطر معدلات الأرباح بشكل أساسي من خلال مراقبة الفروقات بين الأرباح والحدود الموضوعة مسبقاً. كما تتم إدارة مخاطرة معدلات الأرباح مقارنةً بحدود الفروقات في معدلات الأرباح بمدى حساسية الأصول المالية للمصرف والمطلوبات مقارنة بالسيناريوهات الثابتة وغير الثابتة المتعددة لمعدلات الأرباح. وتخضع المراكز المالية للمتابعة شهريا للتأكد بأنها ضمن الحدود الموضوعة.

مخاطر العملات الأجنبية

مخاطر العملات الأجنبية هي المخاطر الناتجة عن التقلبات في قيمة أداة مالية نتيجة للتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. وتتم إدارة مخاطر العملات الأجنبية في المصرف بأخذ الحدود التي يضعها مجلس الإدارة على المراكز المالية الصافية وكذلك التقييم المستمر لأسعار صرف العملات الحالية والمستقبلية. وتتم إدارة مخاطر العملات الأجنبية مقارنة بحدود المخاطر الصافية من خلال مراقبة حساسية الأصول المالية للمصرف والسيناريوهات المتعددة للعملات الأجنبية. ولا يشارك المصرف في أي تداولات بالعملات الأجنبية، ويعمل عند الضرورة على مطابقة مخاطر العملة المتعلقة بموجودات معينة بالمطلوبات بنفس العملة أو العملة المرتبطة بها. ويتولى قسم إدارة المخاطر بالتعاون مع إدارة الخزينة مسؤولية كافة العمليات ذات العلاقة بإدارة مخاطر العملات الأجنبية في المصرف.

المخاطر القانونية والإشرافية

تشمل المخاطر القانونية مخاطر الخسارة غير المتوقعة من الصفقات و / أو العقود التي لا يتم تطبيقها بموجب القوانين المعمول بها أو المستندات غير السليمة. كما تشمل هذه المخاطر القضايا التي يرفعها العملاء ضد المصرف فيما يتعلق ببعض العمليات. ولدى المصرف قسم للشؤون القانونية متكاملة تقدم الملاحظات والارشادات الضرورية الى جميع الدوائر الأخرى حول أي مسائل قانونية قد تنشأ، كما يقوم بإستخدام مستشارين قانونيين داخليين وخارجيين لتقديم المشورة عند الضرورة وتولي الدعاوي. وتتألف المخاطرة الرقابية من مخاطر عدم الالتزام بالمتطلبات القانونية والإشرافية. وقام المصرف بإنشاء إدارة لمراقبة الالتزام بالقوانين تتولى متابعة مستوى الالتزام بالمتطلبات الرقابية من قبل الدوائر الأخرى بالمصرف، والعمل كنقطة اتصال رئيسية لجميع التعاملات مع مصرف البحرين المركزي، كما أنها مسؤولة عن الالتزام بمبادرات المصرف الهادفة إلى مكافحة غسيل الأموال.

كفاية رأس المال وعملية التقييم الداخلية لقياس كفاية رأس المال

يتم احتساب نسبة كفاية رأس المال القانوني للمصرف وفقاً للخطوط الارشادية الصادرة عن مصرف البحرين المركزي، التي يتطلب من المصرف بموجبها المحافظة على حد معين من نسبة رأس المال المبدئي من إجمالي رأس المال مقارنةً بالموجودات المرجحة بحسب أوزان مخاطرها. كما يتطلب مصرف البحرين المركزي من المصرف أن يؤسس طريقة لمتابعة مستوى النسبة العامة لكفاية رأس المال بالمصرف مع الأخذ في الاعتبار جميع عوامل المخاطر ذات العلاقة. وبالإضافة لما ورد أعلاه، فإن مجلس إدارة المصرف قد اعتمد طريقة داخلية لتقييم نسبة كفاية رأس المال تهدف الى تلبية متطلبات المصرف المركزي. والطريقة الداخلية لقياس كفاية رأس المال هي إحدى متطلبات المستوى الثاني من اتفاق بازل ٢ وفقاً لمتطلبات مصرف البحرين المركزي، والتي تسعى إلى التأكد من التحديد المناسب، والقياس، ومراقبة المخاطر التي يتعرض لها المصرف وربط مستوى رأس المال الداخلي للمصرف بعوامل المخاطرة إجمالاً وخطة العمل. كما تبنّى المصرف منهجيةً منظمةً لتحديد وتقييم رأس المال المطلوب لكل فئة من فئات المخاطر الرئيسية من خلال توظيف الطرق المناسبة، ويتم اعتبار إجمالي مخاطر رأس المال كمتطلب لإجمالي رأس المال. كذلك، تضم الطريقة الداخلية لقياس كفاية رأس المال خطوطاً إرشادية لتقييم الاحتياجات الرأسمالية المستقبلية للمصرف حسبما تمليه خطط الأعمال على المدى الزمني الاستراتيجي لتنفيذ تلك الخطط.

اختبار الضغوطات

يتم احتساب كفاية رأس المال القانونية والداخلية لرأس المال بناءً على معلومات سابقة. وحين يتم وضع توقعات مستقبلية، فإن هذه التوقعات تعتمد على افتراض أن مناخ الأعمال سوف يكون اعتيادياً. ومن الضروري أن يقوم المصرف بقياس حساسية رأسماله مقارنةً بالتغيرات في عوامل المخاطرة الداخلية والخارجية والتغيرات المصاحبة للدورات الاقتصادية. وقام المصرف بتطوير نموذج لاختبار الضغوطات لهذا الغرض. والخطوة الأولى في هذه العملية هي تحديد العوامل المرتبطة بالضغوطات والتي تؤثر على إيرادات المصرف، وسيولته، ومركزه المالي، ونوعية موجوداته، ونمو أعماله،الخ. والخطوة التالية هي إعادة تقييم بنود الميزانية العمومية بناءً على مزيج من عوامل المخاطرة هذه وبمستويات متعددة و أكثر صرامة. ويتم احتساب مستويات كفاية رأس المال في ظل سيناريوهات الضغوطات مقارنةً بميزانيات عمومية حالية ومتوقعة لتحديد الاحتمال الأسوء واتخاذ تدابير الإدارة للوقاية من المخاطر الناشئة حسبما تقتضيه الحاجة. ويقوم قسم إدارة المخاطر بالمصرف بعمل اختبارات الضغوطات مرتين خلال العام ويتم الإفصاح عن النتائج لمجلس الإدارة مع خطط المعالجة المقترحة إذا تطلب الأمر ذلك.

مخاطر السمعة

مخاطر السمعة هي المخاطر التي قد تنشأ من ممارسة او واقعة قد تؤثر بصورة سلبية على نظرة المساهمين إلى المصرف وثقتهم فيه، مما قد يؤدي إلى تراجع في قاعدة المستثمرين لدى المصرف. وقد تكون السمعة غير ملموسة غير أنها من الأصول ذات القيمة العالية، وقد يفضي الاخفاق في إدارة هذه المخاطر الى تأثر أعمال المصرف بصورة كبيرة ويمكن أن يؤدي الى تطور مثل هذا الفهم إلى إجراءات قضائية مطولة تكون مكلفة مالياً، ما يؤدي إلى تأثير سلبي جوهري على المركز الرأسمالي للمصرف أو سيولته. وتعتبر السمعة القوية لأية مؤسسة عبارة عن أصول لا تقدر بثمن، فإذا تأثرت هذه السمعة في يوم من الأيام، فإنه من الصعوبة بمكان إستعادتها مقارنة بالأصول الأخرى للمؤسسة نظرا لأن السمعة لها تأثير حيوي على الازدهار طويل الأجل للمؤسسة. وتقوم الإدارة العليا من خلال اللجان المختلفة باختبار الأمور التي يمكن أن يكون لها تأثير سلبي على سمعة المصرف، كما تقوم الإدارة العليا بإصدار خطوط استرشادية للتعامل مع مثل هذه الأمور. كذلك، يقوم المصرف بموجب عملية التقييم الداخلية بقياس كفاية رأس مال مستقل المخاطر.

سياسات الإفصاح

يتبع المصرف في سياساته للإفصاح الالتزامات والخطوط الاسترشادية لمصرف البحرين المركزي، وسوق البحرين للأوراق المالية، والجهات الرقابية الأخرى. وقد اعتمد المصرف سياسات فيما يتعلق بالاتصالات الخارجية والإفصاح متوافقة من متطلبات اتفاقية بازل ٢ ومتطلبات مصرف البحرين المركزي للتأكد من تلقي جميع المعنيين المعلومات في الوقت المناسب. وتشكل متطلبات الإفصاح الخاصة بالمستوى الثالث التي يشترطها مصرف البحرين المركزي جزءًا من هذا التقرير السنوي.

تقرير هيئة الرقابة الشرعية

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ م

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله، وعلى وآله وأصحابه أجمعين.

وبعد.....

فقد راجعت هيئة الرقابة الشرعية للمصرف الخليجي التجاري وكذلك من خلال إدارة الرقابة الشرعية الداخلية الأعمال الاستثمارية والتمويلية بالمصرف وقارنتها بما أصدرته من فتاوى وأحكام في المدة المذكورة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ م فوجدتها متفقة مع الفتاوى والأحكام والقرارات التي أصدرتها.

وقد قامت إدارة الرقابة الشرعية الداخلية بالتنسيق مع هيئة الرقابة الشرعية بالتدقيق الشرعي على جميع الأعمال التي تخص الجانب الشرعي بالمصرف لكل ثلاثة أشهر بحيث يصبح التدقيق ربع سنوي، وقد أصدرت تقريرها النهائي المفصل ورفعته للهيئة الشرعية واطلعت على الملاحظات، وأكدت على حرص المسؤولين في الإلتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وأصدرت قرارها بهذا التقرير وأثنت على الأعمال التي تقوم بها إدارة الرقابة الشرعية الداخلية في مراقبة ومراجعة مدى إلتزام المصرف بفتاوى وقرارات الهيئة وأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

وترى هيئة الرقابة الشرعية أنها قد أبدت رأيها في الأنشطة التي قام بها المصرف، وأن مسؤولية التأكد من تنفيذ هذه القرارات تقع على الإدارة، وأما مسؤولية الهيئة فتنحصر في إبداء الرأي المستقل بناء على مراقبتها لعمليات المصرف وفي إعداد التقرير.

هذا وقد ناقشت الهيئة من يمثل المصرف في الميزانية العمومية والإيضاحات المرفقة بها وبيان الدخل للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ ووجدتها مقبولة شرعاً. وقد تم إعداد تقرير الهيئة بناء على ذلك.

كما تم التأكد من استبعاد أي مكاسب محرمة وردت من غير قصد إلى حسابات البر والخير، وتشير الهيئة إلى أن مسؤولية إخراج الزكاة تقع على المساهمين في أسهمهم وبناءً عليه؛ فإن الهيئة ترى أن أعمال المصرف وخدماته المصرفية تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

والله ولي التوفيق.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم.

الشيخ الدكتور/ فريد يعقوب المفتاح	**الشيخ الدكتور/ فريد محمد هادي**	**الشيخ / نظام بن محمد صالح يعقوبي**
رئيس الهيئة	**عضو تنفيذي**	**عضو**

تقرير مدققي الحسابات
إلى حضرات السادة المساهمين

تقرير حول البيانات المالية الموحدة

لقد دققنا البيانات المالية الموحدة المرفقة للمصرف الخليجي التجاري ش.م.ب («البنك») والشركات التابعة له («المجموعة») والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤، والبيانات الموحدة للدخل والتغيرات في حقوق الملكية، والتدفقات النقدية، والتغيرات في حسابات الاستثمار المقيدة، ومصادر واستخدامات أموال صندوق الأعمال الخيرية والزكاة للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وملخص السياسات المحاسبية والإيضاحات الهامة الأخرى.

مسؤولية مجلس الإدارة ومدققي الحسابات

ان هذه البيانات المالية الموحدة والتزام المجموعة بالعمل وفقا لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية من مسؤولية مجلس إدارة البنك، وإن مسؤوليتنا هي إبداء الرأي في هذه البيانات المالية الموحدة وفقا لما قمنا به من أعمال التدقيق.

أساس الرأي

لقد تم تدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والتي تتطلب منا وضع وتنفيذ خطة للتدقيق للتأكد بدرجة معقولة من خلو البيانات المالية الموحدة من أي خطأ جوهري. يشتمل التدقيق على فحص للمستندات المؤيدة للمبالغ والمعلومات الواردة بالبيانات المالية الموحدة وذلك عن طريق إجراء اختبارات لعينات منها، كما ويشتمل أيضاً على تقييم للمبادئ المحاسبية المتبعة والتقديرات الهامة التي تجريها الإدارة بالإضافة إلى تقييم عام لعرض البيانات المالية. إننا نرى أن ما قمنا به من أعمال التدقيق يشكل أساساً سليماً للرأي الذي توصلنا إليه.

الرأي

برأينا أن البيانات المالية الموحدة تعّبر بصورة حقيقية وعادلة، عن المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر٢٠١٣، ونتائج أعمالها الموحدة وتدفقاتها النقدية الموحدة والتغيرات في حقوق الملكية الموحدة والتغيرات في حسابات الاستثمار المقيدة الموحدة ومصادر واستخدامات أموال صندوق الأعمال الخيرية والزكاة الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وذلك وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية البنك.

تقرير حول المتطلبات التنظيمية الأخرى

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية البحريني والمجلد رقم (٢) من دليل أنظمة مصرف البحرين المركزي، نفيد بما يلي:

أ) إن البنك يحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وان البيانات المالية تتفق معها.

ب) إن المعلومات الواردة في تقرير رئيس مجلس الإدارة متفقة مع هذه البيانات المالية.

ح) أنه لم يرد إلى علمنا وقوع أية مخالفات خلال السنة لقانون الشركات التجارية البحريني، أو قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية أو دليل أنظمة مصرف البحرين المركزي (المجلد رقم ٢ والفقرات النافذة من المجلد رقم ٦ وتوجيهات مصرف البحرين المركزي)، أو أنظمة أسواق المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي والقرارات ذات العلاقة وأنظمة وإجراءات بورصة البحرين أو لمتطلبات عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك، يمكن أن يكون لها أثر سلبي جوهري على أعمال البنك أو مركزه المالي.

د) أننا قد حصلنا من الإدارة على جميع الإيضاحات والمعلومات التي طلبناها لأغراض التدقيق.

كي بي ام جي فخرو

رقم ترخيص الشريك ١٣٧

٤ فبراير ٢٠١٥

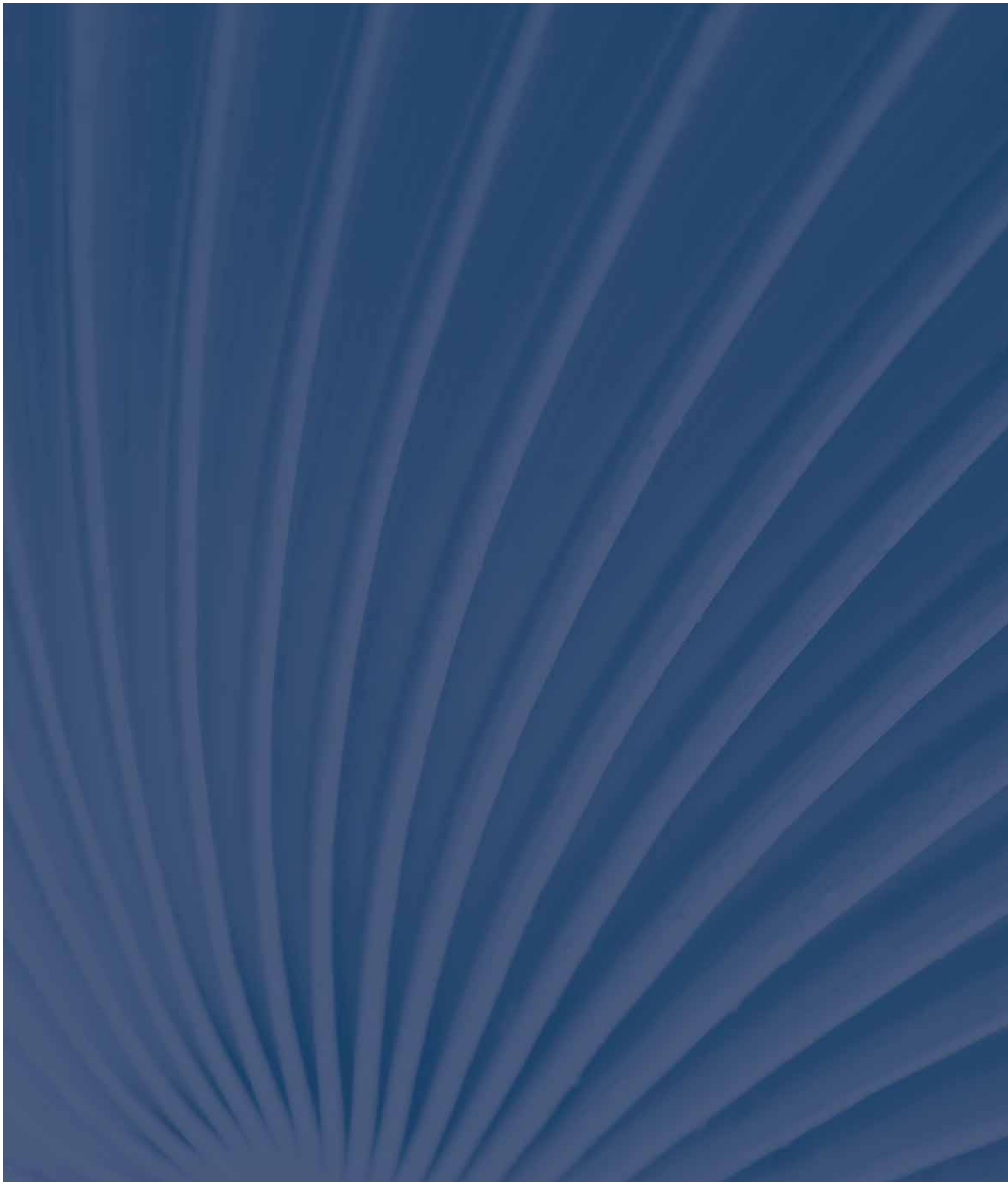

بيان المركز المالي الموحد

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ | بآلاف الدنانير البحرينية

	إيضاح	٣١ ديسمبر ٢٠١٤	٣١ ديسمبر ٢٠١٣
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى البنوك	٣	٣٧,٣٥٨	٣٨,٨٤٨
ودائع لدى مؤسسات مالية	٤	٧٦,٠٠٦	٨٢,٧٤٥
موجودات التمويلات	٥	٣٠٣,٩٤٣	٢٥٣,٦٣٥
إستثمارات في أوراق مالية	٦	٩٦,٩٢٣	٩٠,٣٩٧
موجودات مشتراة لغرض التأجير	٧	٤٢,٩٨١	٣٢,٠٦١
أقساط إيجارات مستحقة	٧	٧٩٨	٣,٥٦٩
إستثمارات في شركات زميلة	٨	٢,٦٠٤	٢,٦٨١
إستثمارات عقارية	٩	١٣,٧١٥	٦,٥٨٣
موجودات أخرى	١٠	٩,٠٧٩	٢٣,٣٤٢
عقارات ومعدات	١١	٨,٥١٧	٨,٣٨١
إجمالي الموجودات		**٥٩١,٩٢٤**	٥٤٢,٢٤٢
المطلوبات			
ودائع من مؤسسات مالية		٥٠,٢٠٨	٤٢,٩٤٠
ودائع من مؤسسات غير مالية وأفراد	١٢	٤٣,٧٨٢	٨٠,٩١٢
حسابات جارية للعملاء		٤٧,٨٢٨	١٨,٩٢٣
مطلوبات أخرى	١٣	٨,١١٥	٧,٤٠٧
إجمالي المطلوبات		**١٤٩,٩٣٣**	١٥٠,١٨٢
حقوق أصحاب حسابات الإستثمار	١٤	**٣٣٨,٩٣٤**	٢٩٢,٠٤٩
حقوق الملكية			
رأس المال	١٥	١١٥,٤١٦	١١٥,٤١٦
علاوة إصدار أسهم		١,٥٣٥	١,٥٣٥
إحتياطي قانوني		٦,٧٣٠	٦,٤٢٥
أسهم خزينة		(٦,٣٥١)	(٦,٣٥١)
خسائر متراكمة		(١٤,٢٧٣)	(١٧,٠١٤)
إجمالي حقوق الملكية (صفحة ٢٤)		**١٠٣,٠٥٧**	١٠٠,٠١١
إجمالي المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الإستثمار وحقوق الملكية		**٥٩١,٩٢٤**	٥٤٢,٢٤٢

إعتمدت البيانات المالية الموحدة المبينة على الصفحات من ٥ إلى ٦٠ من قبل مجلس الإدارة في ٤ فبراير ٢٠١٥، ووقعها بالنيابة عن المجلس :

د. أحمد خليل المطوع
رئيس مجلس الإدارة

عبد الرحمن محمد جمشير
نائب رئيس مجلس الإدارة

خليل إسماعيل المير
الرئيس التنفيذي

تشكل الإيضاحات المرفقة من١ إلى ٣٥ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان الدخل الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ | بآلاف الدنانير البحرينية

	إيضاح	٢٠١٤	٢٠١٣
رسوم إدارة ورسوم أخرى		٧٣٨	١,٠٨٨
إيراد من ودائع لدى مؤسسات مالية		٥٦٨	٤٣٠
إيراد من موجودات التمويلات وموجودات مشتراة لغرض التأجير		٢٢,٨٨٢	١٨,٣١٨
إيراد/ (خسارة) من إستثمارات في أوراق مالية	١٦	١,٤١٧	(٦٢٤)
حصة المصرف من أرباح / (خسائر) الشركات الزميلة	٨	٢٧	(١١٥)
إيرادات أخرى		٨٤٤	٥٩٩
إجمالي الإيرادات قبل العائد إلى أصحاب حسابات الإستثمار		**٢٦,٤٧٦**	١٩,٦٩٦
يُطرح: العائد إلى أصحاب حسابات الإستثمار قبل حصة البنك كمضارب	١٤	(١٢,٨٤٣)	(١٣,٣١٥)
حصة البنك كمضارب	١٤	٤,٠٠٢	٤,٥٩٦
العائد إلى أصحاب حسابات الإستثمار		**(٨,٨٤١)**	(٨,٧١٩)
مصروفات على ودائع من مؤسسات مالية، ومؤسسات غير مالية وأفراد		(٣,٠٦٠)	(٣,٩٦٨)
إجمالي صافي الإيرادات		**١٤,٥٧٥**	٧,٠٠٩
تكلفة الموظفين	١٧	٦,١٨٣	٥,٦٩٢
مصروفات إستهلاك	١١	٦٢٧	١,١٦٩
مصروفات أخرى	١٩	٤,٢٣٨	٤,١١٢
إجمالي المصروفات		**١١,٠٤٨**	١٠,٩٧٣
ربح / (خسارة) السنة قبل مخصصات الإنخفاض في القيمة		**٣,٥٢٧**	(٣,٩٦٤)
مخصصات الإنخفاض في القيمة	١٨	(٤٨١)	(١٥,٢٤٥)
ربح / (خسارة) السنة		**٣,٠٤٦**	(١٩,٢٠٩)
العائد لكل سهم			
العائد الأساسي لكل سهم (فلس)	٢٤	٢,٧١	(١٧,١١)
العائد المخفض لكل سهم (فلس)	٢٤	٢,٧١	(١٧,١١)

تشكل الإيضاحات المرفقة من١ إلى ٣٥ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التغيرات في حقوق الملكية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ | بآلاف الدنانير البحرينية

٢٠١٤	رأس المال	علاوة إصدار أسهم	إحتياطي قانوني	أسهم خزينة	خسائر متراكمة	الإجمالي
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٤	١١٥,٤١٦	١,٥٣٥	٦,٤٢٥	(٦,٣٥١)	(١٧,٠١٤)	١٠٠,٠١١
ربح السنة	-	-	-	-	٣,٠٤٦	٣,٠٤٦
إجمالي الإيرادات والمصروفات المحتسبة للسنة	**-**	**-**	**-**	**-**	**٣,٠٤٦**	**٣,٠٤٦**
المحول إلى الاحتياطي القانوني	-	-	٣٠٥	-	(٣٠٥)	-
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤	**١١٥,٤١٦**	**١,٥٣٥**	**٦,٧٣٠**	**(٦,٣٥١)**	**(١٤,٢٧٣)**	**١٠٣,٠٥٧**

٢٠١٣	رأس المال	علاوة إصدار أسهم	إحتياطي قانوني	أسهم خزينة	(خسائر متراكمة)/ أرباح مستبقاة	الإجمالي
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٣	١١٥,٤١٦	١,٥٣٥	٦,٤٢٥	(٦,٣٥١)	٢,٤٢٣	١١٩,٤٤٨
خسارة السنة	-	-	-	-	(١٩,٢٠٩)	(١٩,٢٠٩)
إجمالي الإيرادات والمصروفات المحتسبة للسنة	-	-	-	-	(١٩,٢٠٩)	(١٩,٢٠٩)
المحول إلى صندوق الزكاة لسنة ٢٠١٢	-	-	-	-	(٢٢٨)	(٢٢٨)
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣	١١٥,٤١٦	١,٥٣٥	٦,٤٢٥	(٦,٣٥١)	(١٧,٠١٤)	١٠٠,٠١١

تشكل الإيضاحات المرفقة من١ إلى ٣٥ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ | بآلاف الدنانير البحرينية

	إيضاح	٢٠١٤	٢٠١٣
أنشطة التشغيل			
مدفوعات لموجودات التمويلات، صافي		(٣٤,٥٥٧)	(٤,٩٨٧)
مدفوعات لموجودات مشتراة لغرض التأجير، صافي		(٨,٢٣١)	(١١,٧٧٥)
رسوم إدارة مستلمة		٢,٠٧٩	٨٥٠
إيراد مستلم من ودائع قصيرة الأجل		٥٦٨	٤٣٠
أرباح مدفوعة لأصحاب حسابات الإستثمار		(٩,٤٢٢)	(٧,٠١٧)
صافي مبالغ مستلمة من أصحاب حسابات الإستثمار		٤٦,٨٨٥	٧٥,٦٢٠
مصروفات مدفوعة للودائع		(٣,٠٦٠)	(٣,٩٦٨)
مبالغ مدفوعة للمصروفات		(٨,٦٩٩)	(١٠,٣٣٥)
مبالغ مستلمة أخرى		١,٨٥٧	٦٥١
مبالغ مصروفة في أعمال الخير		(٦٥)	(٣٥٥)
صافي مبالغ مستلمة من حسابات جارية للعملاء		٢٨,٩٠٥	٧,٥٢٨
ودائع من مؤسسات مالية، صافي		٧,٢٦٩	(٢٤,٧٩٢)
ودائع من مؤسسات غير مالية وأفراد، صافي		(٣٧,١٣٠)	٢٧,٤٩٦
صافي مدفوعات للحساب الإحتياطي لدى مصرف البحرين المركزي		(١,٧٩٠)	(٤,٧٩٠)
صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) / من أنشطة التشغيل		**(١٥,٣٩١)**	٤٤,٥٥٦
أنشطة الإستثمار			
شراء إستثمارات في أوراق مالية، صافي		(٤١,٨٦٨)	(٢٥,٣٠٥)
مبالغ مستلمة من بيع / تسوية إستثمارات في أوراق مالية		٤٦,٧٢٩	١٥,٥٧٢
مقبوضات من تسوية إستثمارات في شركات زميلة		١٠٤	٩١
توزيعات أسهم / أرباح مستلمة من إستثمارات في أوراق مالية		١,١٧٠	٩٣٠
شراء معدات ومدفوعات رأسمالية مقدمة		(٧٦٣)	(٤٢٢)
صافي التدفقات النقدية من / (المستخدمة في) أنشطة الإستثمار		**٥,٣٧٢**	(٩,١٣٤)
صافي (النقص) / الزيادة في النقد وما في حكمه		**(١٠,٠١٩)**	٣٥,٤٢٢
النقد وما في حكمه كما في ١ يناير		١٠٦,٥٠٨	٧١,٠٨٦
النقد وما في حكمه كما في ٣١ ديسمبر		**٩٦,٤٨٩**	١٠٦,٥٠٨
يشتمل النقد وما في حكمه على:			
نقد وأرصدة لدى البنوك (مستبعد منه الحساب الإحتياطي لدى مصرف البحرين المركزي)	٣	٢٠,٤٨٣	٢٣,٧٦٣
ودائع لدى مسسات مالية	٤	٧٦,٠٠٦	٨٢,٧٤٥
		٩٦,٤٨٩	١٠٦,٥٠٨

تشكل الإيضاحات المرفقة من١ إلى ٣٥ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التغيرات في حسابات الإستثمار المقيدة الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ | بآلاف الدنانير البحرينية

٢٠١٤	الرصيد كما في ١ يناير ٢٠١٤			الحركة خلال السنة						الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤		
	عدد الوحدات (بالآلاف)	متوسط القيمة للسهم (بالدينار البحريني)	الإجمالي (بآلاف الدنانير البحرينية)	إستثمارات/ (سحوبات) (بآلاف الدنانير البحرينية)	إعادة تقييم (بآلاف الدنانير البحرينية)	إجمالي الدخل/ (الخسارة) (بآلاف الدنانير البحرينية)	أرباح أسهم مدفوعة (بآلاف الدنانير البحرينية)	رسوم البنك كوكيل (بآلاف الدنانير البحرينية)	مصروفات إدارية (بآلاف الدنانير البحرينية)	عدد الوحدات (بالآلاف)	متوسط القيمة للسهم (بالدينار البحريني)	الإجمالي (بآلاف الدنانير البحرينية)
صندوق الحارث الفرنسي العقاري	١٧,٠٥	٥٢٠,١٢	٨,٨٦٨	(٣,٥١٢)	(١,٠٥٢)	(٤,٣٠٤)	–	–	–	–	–	–
سفانا للإستثمار ذ.م.م. (ريا ١)	٨,٣٢٣	١,٠٠	٨,٣٢٣	–	(١٠)	–	–	–	–	٨,٣١٣	١,٠٠	٨,٣١٣
جناين القابضة المحدودة (ريا ٤)	٤٨,٠٨٢	٠,١١	٥,٦٢٤	–	٥	٢٢٦	(٧٤٦)	–	(١٨٩)	٤٨,٠٨٢	٠,٠٩	٤,٥٦٠
شادن للإستثمارات العقارية ذ.م.م. (ريا ٥)	٨,١٠٠	١,٠٠	٨,١٠٠	–	–	–	–	–	–	٨,١٠٠	١,٠٠	٨,١٠٠
شركة لوكاتا المحدودة (ريا ٦)	٢,٩٤٨	٠,٣٤	١,٠٠١	(٨)	–	–	–	–	–	٢,٦٣٣	٠,٣٨	٩٩٣
			٣١,٥٥٦	**(٣,٥٢٠)**	**(١,٠٥٧)**	**(٤,٠٧٨)**	**(٧٤٦)**	**-**	**(١٨٩)**			**٢١,٩٦٦**

٢٠١٣	الرصيد كما في ١ يناير ٢٠١٣			الحركة خلال السنة						الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣		
	عدد الوحدات (بالآلاف)	متوسط القيمة للسهم (بالدينار البحريني)	الإجمالي (بآلاف الدنانير البحرينية)	عدد الوحدات (بالآلاف)	متوسط القيمة للسهم (بالدينار البحريني)	الإجمالي (بآلاف الدنانير البحرينية)	عدد الوحدات (بالآلاف)	متوسط القيمة للسهم (بالدينار البحريني)	الإجمالي (بآلاف الدنانير البحرينية)	عدد الوحدات (بالآلاف)	متوسط القيمة للسهم (بالدينار البحريني)	الإجمالي (بآلاف الدنانير البحرينية)
صندوق الحارث الفرنسي	١٧,٠٥	٤٩٧,٨١	٨,٤٨٧	–	٣٨١[1]	–	–	–	–	١٧,٠٥	٥٢٠,١٢	٨,٨٦٨
سفانا للإستثمار ذ.م.م. (ريا ١)	٨,٣٢٣	١,٠٠	٨,٣٢٣	–	–	–	–	–	–	٨,٣٢٣	١,٠٠	٨,٣٢٣
جناين القابضة المحدودة (ريا ٤)	٤٨,٠٨٢	٠,١٢	٥,٥٣٢	–	(٣٨٦)	٢٥٤	–	–	(١٣٦)	٤٨,٠٨٢	٠,١١	٥,٢٦٤
شادن للإستثمارات العقارية ذ.م.م.(ريا ٥)	٨,١٠٠	١,٠٠	٨,١٠٠	–	–	–	–	–	–	٨,١٠٠	١,٠٠	٨,١٠٠
شركة لوكاتا المحدودة (ريا ٦)	٣,٤٢٧	٠,٣٨	١,٢٩٢	(١٨١)	(١١٠)	–	–	–	–	٢,٩٤٨	٠,٣٤	١,٠٠١
			٣١,٧٣٤	(١٨١)	(١١٥)	٢٥٤	–	–	(١٣٦)			٣١,٥٥٦

[1] يتضمن الربح أو الخسارة الناتجة عن إعادة تقييم العملات الأجنبية كما في نهاية السنة.

تشكل الإيضاحات المرفقة من١ إلى ٣٥ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان مصادر وإستخدامات أموال صندوق الأعمال الخيرية والزكاة الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ | بآلاف الدنانير البحرينية

	٢٠١٤	٢٠١٣
مصادر أموال صندوق الأعمال الخيرية والزكاة		
الرصيد كما في ١ يناير	٨٣٥	٩١٠
تبرعات المصرف	–	٢٢٨
إيرادات مخالفة للشريعة الإسلامية	٨٩	٥٢
مجموع المصادر	**٩٢٤**	١,١٩٠
إستخدامات أموال صندوق الأعمال الخيرية والزكاة		
تبرعات لمؤسسات خيرية	٦٥	٣٥٥
مجموع الإستخدامات	**٦٥**	٣٥٥
الرصيد غير الموزع لأموال صندوق الأعمال الخيرية والزكاة كما في ٣١ ديسمبر (إيضاح ١٣)	**٨٥٩**	٨٣٥

تشكل الإيضاحات المرفقة من١ إلى ٣٥ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

١ النشأة والنشاط الرئيسي

المصرف الخليجي التجاري ش.م.ب («البنك»)، هو شركة مساهمة بحرينية، تأسست في مملكة البحرين بتاريخ ٢٤ نوفمبر ٢٠٠٤ وتحمل السجل التجاري رقم ٥٥١٣٣. يعمل البنك بموجب ترخيص ممنوح من قبل مصرف البحرين المركزي كمصرف إسلامي قطاع التجزئة بتاريخ ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٣. أسهم البنك مُدرجة في بورصة البحرين.

تخضع أنشطة البنك لقوانين مصرف البحرين المركزي ولإشراف هيئة رقابة شرعية لضمان إلتزام العمليات والأنشطة بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.

تشتمل أنشطة البنك الرئيسية على تقديم منتجات وخدمات مصرفية وإستثمارية للأفراد، ولذوي الدخل العالي، وللشركات، وللمؤسسات المالية. وتتنوع هذه الأنشطة لتشمل التمويل التجاري وتمويل الشركات، وتمويل المستهلكين، وإدارة الثروات، وهيكلة منتجات إستثمارية وتقديم خدمات تمويل المشاريع حيث تلتزم جميع هذه الأنشطة بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية وفقاً لرأي هيئة الرقابة الشرعية للبنك.

تشتمل البيانات المالية الموحدة على البيانات المالية للبنك والشركات التابعة له (معاً "المجموعة"). فيما يلي بيان بالشركات التابعة الهامة:

الإسم	بلد التأسيس	نسبة الأسهم المسيطرة (٪)	طبيعة العمل
شركة حوافز خليجي للإدارة ش.م.ب (م)	البحرين	١٠٠٪	الإحتفاظ بأسهم لصالح برنامج خطة حوافز الموظفين (إيضاح ٢٠)
بناء للإستثمار ١	جزر الكايمن	١٠٠٪	الإحتفاظ بإستثمارات لصالح البنك
هاربر ويست ٢ العقارية ش.ش.و.	البحرين	١٠٠٪	الإحتفاظ بعقارات لصالح البنك
هاربر ويست ٤ العقارية ش.ش.و.	البحرين	١٠٠٪	الإحتفاظ بعقارات لصالح البنك

٢ السياسات المحاسبية الهامة

فيما يلي عرض للسياسات المحاسبية الهامة والتي تم تطبيقها عند إعداد هذه البيانات المالية الموحدة. تم تطبيق هذه السياسات المحاسبية بإنتظام من قبل المجموعة ومتناسقة مع تلك السياسات المحاسبية التي تم تطبيقها في العام الماضي، بإستثناء تلك التغييرات الناتجة من مراجعة أو إصدار معايير جديدة من قِبل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

معايير جديدة، تعديلات، و تفسيرات سارية المفعول من ١ يناير ٢٠١٤

لاتوجد معايير محاسبية، تعديلات أو تفسيرات صادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية سيتم تفعيلها لأول مرة للسنة المالية المبتدئة في أو بعد ١ يناير ٢٠١٤ يُتوقع أن يكون لها تأثير جوهري على المجموعة.

معايير جديدة، تعديلات، و توضيحات تم إصدارها و لكن غير سارية المفعول

المعايير الجديدة، التعديلات أو التفسيرات التالية سارية المفعول للفترات السنوية المبتدئة من أو بعد ١ يناير ٢٠١٥ ويتوقع أن تكون ذات علاقة بالمجموعة.

معيار المحاسبة المالية رقم ٢٧ - «الحسابات الاستثمارية»

لقد تم إصدار معيار المحاسبة المالية رقم ٢٧ («الحسابات الاستثمارية») في ديسمبر ٢٠١٤ ليحل محل معيار المحاسبة المالية رقم ٥ («الإفصاحات المتعلقة بأسس توزيع الربح بين حقوق الملكية وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار») ومعيار المحاسبة المالية رقم ٦ («حقوق أصحاب حسابات الاستثمار وما في حكمها»). سيؤدي تبني هذا المعيار الي تحسين بعض الإفصاحات ومن غير المتوقع حدوث أي تأثيرات جوهرية علي البيانات المالية للمجموعة.

لم يقم البنك بأي تطبيق مبكِّر لمعايير جديدة خلال سنة ٢٠١٤.

أ. بيان الإلتزام

تم إعداد البيانات المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. وتماشياً مع متطلبات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ودليل الأنظمة الصادر عن مصرف البحرين المركزي، تقوم المجموعة بإتباع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ذات العلاقة وذلك في الحالات التي لايوجد لها معيار محاسبي صادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات الإسلامية.

ب. أساس الإعداد

العملة المستخدمة في إعداد البيانات المالية الموحدة هي الدينار البحريني، والتي تعد العملة الرئيسية لمعاملات البنك. تم إعداد هذه البيانات المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية بإستثناء بعض الإستثمارات التي يتم قياسها بالقيمة العادلة.

٢ السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ب. أساس الإعداد (يتبع)

تصنف المجموعة مصروفاتها في بيان الدخل تبعاً لطبيعة المصروف.

يتطلب إعداد البيانات المالية الموحدة إستخدام بعض التقديرات المحاسبية الحساسة. كما يتطلب أيضاً من الإدارة الإجتهاد في تقدير الإجراءات المتبعة عند تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة. تتم مراجعة التقديرات والفرضيات بصورة مستمرة. يتم إحتساب التعديلات على التقديرات في الفترة التي تتم فيها هذه التعديلات وفي أي فترة مستقبلية متأثرة. تعتقد الإدارة بأن الفرضيات المستخدمة مناسبة وبالتالي فإن البيانات المالية للمجموعة تعكس الوضع المالي والنتائج بصورة عادلة. إن الأمور المعقدة التي تتطلب قدراً كبيراً من الإجتهاد أو التي تتطلب فرضيات وتقديرات مؤثرة على البيانات المالية الموحدة مبينة في الإيضاح رقم ٢١.

ج. أساس التوحيد

(١) الشركات التابعة

تشتمل البيانات المالية الموحدة للمجموعة على البيانات المالية للبنك والشركات التابعة له. الشركات التابعة هي مؤسسات (وتشمل شركات ذات أغراض خاصة) خاضعة لسيطرة البنك. توجد السيطرة عندما يكون للبنك سلطة، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في إدارة السياسات المالية والتشغيلية لمؤسسة من أجل الحصول على منافع من أنشطتها. يتم توحيد البيانات المالية للشركات التابعة من تاريخ تحويل السيطرة إلى المجموعة ويتم التوقف عن توحيد البيانات المالية عند فقدان تلك السيطرة.

الشركات ذات الأغراض الخاصة هي شركات تم إنشاؤها لتحقيق هدف مُحدد وواضح كتوريق أصول معينة، أو تنفيذ معاملة معينة لتمويل أو إستثمار. تُعتبر المجموعة مُسيطرة على الشركة ذات الأغراض الخاصة ويتم توحيد بياناتها المالية بناءاً على تقييم جوهر علاقة الشركة بالمجموعة والمخاطر والمنافع المتوقع تحويلها إلى المجموعة. يتم تقييم ما إذا كانت المجموعة تمارس السيطرة على الشركة ذات الأغراض الخاصة عند التأسيس ولايتم إعادة هذا التقييم عندما لاتكون هناك أي تغيرات في هيكل الشركة ذات الأغراض الخاصة أو شروط تأسيسها، أو في حالة عدم وجود أي معاملات إضافية بين المجموعة والشركة ذات الأغراض الخاصة. عند إتخاذ المجموعة قرارات إختيارية، كإقراض مبالغ تفوق التسهيلات المالية المقدمة أو تمديد الشروط لتتجاوز الشروط الأصلية، أو في حالة تغير العلاقة بين المجموعة والشركة ذات الأغراض الخاصة، فإن المجموعة تقوم بإعادة تقييم السيطرة على الشركة ذات الأغراض الخاصة. تقوم المجموعة بوصفها مؤتمنة بإدارة الموجودات المحتفظ بها بصفة الأمانة وأدوات الإستثمار الأخرى نيابة عن المستثمرين.

لايتم إضافة البيانات المالية لهذه الشركات ضمن البيانات المالية الموحدة للمجموعة إلا في حالة سيطرة المجموعة على هذه الشركات. يتضمن الإيضاح رقم ٢٢ معلومات عن الموجودات المُدارة من قبل المجموعة والمحتفظ بها بصفة الأمانة.

(٢) الشركات الزميلة

الشركات الزميلة هي مؤسسات تمتلك المجموعة فيها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أكثر من ٢٠٪ من حقوق التصويت وتمارس سلطة مؤثرة ولكن من دون التحكم في سياساتها المالية والتشغيلية.

يتم إحتساب قيمة الإستثمار في الشركات الزميلة مبدئياً بالتكلفة ويتم زيادة أو خفض هذه القيمة بإحتساب حصة المُستثمِر من ربح أو خسارة الشركة المُستثمَر فيها بعد تاريخ الإستحواذ. تنخفض القيمة الدفترية للإستثمار بالتوزيعات المستلمة من الشركة المُستثمَر فيها. قد يكون من الضروري عمل تسويات للقيمة الدفترية عند وجود أي تغيير في حصة المستثمر في الشركة والتي قد تنتج عن تغيرات في ملكية الشركة المُستثمَر فيها. عندما تتعدى حصة المجموعة من الخسائر حصتها في الشركة الزميلة، يتم تخفيض القيمة الدفترية إلى لا شيء ويتم وقف إحتساب أي خسائر إضافية، بإستثناء في الحالات التي يكون على المجموعة إلتزامات قانونية أو إعتبارية أو في حالة قيام المجموعة بدفع مبالغ نيابة عن الشركة الزميلة.

(٣) معاملات تم إستبعادها عند توحيد البيانات المالية

تم إستبعاد جميع المعاملات والأرصدة، وأي أرباح غير محققة نتجت عن عمليات مع شركات المجموعة عند إعداد البيانات المالية الموحدة. كما تم أيضاً إستبعاد الأرباح الناتجة من المعاملات التي تتم بين المجموعة والشركات الزميلة والتي تم إحتسابها بطريقة حقوق الملكية إلى حد إستثمار المجموعة في هذه الشركات. ويتم أيضاً إستبعاد الخسائر غير المحققة بالطريقة ذاتها، ولكن إلى الحد بحيث لاتكون هناك أدلة على حدوث أي إنخفاض في القيمة. تم تغيير السياسات المحاسبية للشركات التابعة والشركات الزميلة عند الضرورة وذلك لضمان توافقها مع السياسات التي تطبقها المجموعة.

د. معاملات بالعملات الأجنبية

يتم إحتساب البنود المتضمنة في البيانات المالية الموحدة للمجموعة بالعملة الإقتصادية الرئيسية للبيئة التي تعمل فيها المجموعة («عملة التعامل»). يتم إعداد البيانات المالية الموحدة بالدينار البحريني وهي العملة التي تستخدمها المجموعة في معاملاتها وكذلك في إعداد البيانات المالية.

يتم تحويل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية إلى عملة التعامل لكل وحدة بأسعار الصرف السائدة وقت إجراء المعاملة. يتم إحتساب الأرباح والخسائر الناتجة عن فرق العملة الناتجة عن سداد مثل هذه المعاملات ومن تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية والتي تتم بالعملات الأجنبية في بيان الدخل وبسعر الصرف السائد في نهاية السنة. يتم إحتساب فروقات العملة الناتجة عن البنود غير المالية والتي تظهر بالقيمة السوقية، كبعض الإستثمارات في أوراق مالية والتي تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، في إحتياطي القيمة العادلة للإستثمارات.

٢ السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

د. معاملات بالعملات الأجنبية (يتبع)

إن العملات المستخدمة من قِبل شركات المجموعة هي إما الدينار البحريني أو الدولار الأمريكي والذي يرتبط بالدينار البحريني. وعليه، لن تنتج فروقات من تحويل البيانات المالية لشركات المجموعة والتي لها عملة تعامل تختلف عن العملة المستخدمة في إعداد البيانات المالية الموحدة.

هـ. إستثمارات في أوراق مالية

تشتمل الإستثمارات في أوراق مالية على إستثمارات في حقوق الملكية وإستثمارات في صكوك (سندات إسلامية). يُستثنى من الإستثمارات في أوراق مالية كلاً من إستثمارات في شركات تابعة وإستثمارات في شركات زميلة (إيضاح رقم ٢ (ج)).

(١) التصنيف

تصنف المجموعة إستثماراتها في الأوراق المالية إلى أدوات مصنفة كإستثمارات في ديون وأدوات مصنفة كإستثمارات في حقوق الملكية. الأدوات المصنفة كإستثمارات في ديون هي الإستثمارات التي تكون مدفوعات الأرباح ورأس المال فيها ثابتة أو معلومة. الأدوات المصنفة كإستثمارات في حقوق الملكية هي الإستثمارات التي لاتتوافر فيها مميزات الأدوات المصنفة كإستثمارات في ديون والتي تتضمن أدوات لها موجودات ذات قيمة بعد خصم جميع مطلوباتها.

أدوات الدين:

يتم تصنيف الإستثمارات في أدوات مصنفة كإستثمارات في ديون إلى الفئات التالية: ١) تظهر بالتكلفة المطفأة أو ٢) تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

يتم تصنيف الأدوات كإستثمارات في ديون والتي تظهر بالتكلفة المطفأة فقط عندما تتم إدارة هذه الأدوات بتعاقدات على أساس العائد أو عندما لايتم الإحتفاظ بها لغرض المتاجرة أو عندما لاتكون ضمن الفئة التي تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل. يتضمن الإستثمار في أدوات مصنفة كإستثمارات في ديون تظهر بالتكلفة المطفأة على إستثمارات في صكوك متوسطة وطويلة الأجل.

تشتمل الإستثمارات في ديون والتي تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل على إستثمارات محتفظ بها لغرض المتاجرة أو على إستثمارات محددة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل. عند بداية الإستثمار، يمكن تعيين الإستثمارات في ديون والتي تتم إدارتها بتعاقدات على أساس العائد كمصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، إذا كان بإمكانها إزالة أي فروقات محاسبية يمكن أن تظهر عند قياس موجودات هذه الإستثمارات أو مطلوباتها أو العوائد المتوقعة منها أو الخسائر المترتبة عليها على أسس مختلفة. يتضمن الإستثمار في أدوات مصنفة كإستثمارات في ديون تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل على إستثمارات في صكوك (مُسعّرة) متوسطة وطويلة الأجل.

الإستثمارات في حقوق الملكية:

يتم تصنيف الإستثمارات في أدوات مصنفة كإستثمارات في حقوق الملكية إلى الفئات التالية: ١) تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل أو ٢) تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، متناسقة مع إستراتيجية الإستثمار.

تشتمل الإستثمارات في حقوق الملكية والتي تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل على إستثمارات محتفظ بها لغرض المتاجرة أو إستثمارات تم تعيينها كإستثمارات تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

يتم تصنيف الإستثمارات كمحتفظ بها لغرض المتاجرة عندما يتم الإستحواذ عليها أو إنشاؤها أساساً لغرض الإستفادة من التقلبات القصيرة الأجل في أسعارها أو الحصول على هامش ربح من المتاجرة. يتم تصنيف أي إستثمارات تشكل جزءاً من محفظة يغلب عليها نمط أرباح فعلية قصيرة الأجل «كإستثمارات محتفظ بها لغرض المتاجرة». قامت المجموعة حالياً بتصنيف صكوك ملكية مُدرجة طويلة الأجل وإستثمارات في أسهم خاصة تحت هذه الفئة.

تشتمل الإستثمارات في حقوق الملكية والتي تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل على إستثمارات تتم إدارتها وتقييم أدائها داخلياً على أساس القيمة العادلة. تشتمل هذه الفئة على إستثمار في أسهم خاصة وشركات مقفلة معينة.

عند بداية الإستثمار، يقوم البنك بصورة نهائية غير قابلة للتراجع بإختيار تصنيف لأدوات إستثمار معينة لاتظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل كإستثمارات تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية. وتشتمل على إستثمارات في أوراق مالية مُسعّرة وغير مُسعّرة.

(٢) الإحتساب والغاء الإحتساب

يتم إحتساب الإستثمار في أوراق مالية في تاريخ المعاملة وهو التاريخ الذي تقوم المجموعة فيه بالتعاقد لشراء أو بيع الموجودات، أو التاريخ الذي تصبح فيه المجموعة طرفاً في شروط تعاقدية لهذه الأداة.

يتم إلغاء إحتساب الإستثمار عندما تنعدم حقوق إستلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية أو عندما تقوم المجموعة بنقل جميع مخاطر وعوائد حقوق الملكية بشكل جوهري.

(٣) القياس

يتم مبدئياً قياس الإستثمارات في أوراق مالية بالقيمة العادلة، وهي قيمة المقابل المدفوع. يتم مبدئياً إحتساب تكاليف معاملات الإستثمارات التي تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل كمصروفات في بيان الدخل. أما الإستثمارات الأخرى في أوراق مالية، فيتم إدراج تكاليف معاملاتها ضمن الإحتساب المبدئي.

٢ السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

هـ. إستثمارات في أوراق مالية (يتبع)

(٣) القياس (يتبع)

بعد الإحتساب المبدئي، يتم إعادة قياس الإستثمارات المصنفة كإستثمارات تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل والإستثمارات المصنفة كإستثمارات تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية بالقيمة العادلة. يتم إحتساب الأرباح والخسائر الناتجة عن تغيرات القيمة العادلة للإستثمارات المصنفة كإستثمارات تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل في الفترة التي تنشأ فيها هذه التغيرات وذلك في بيان الدخل. يتم إحتساب الأرباح والخسائر الناتجة عن تغيرات القيمة العادلة للإستثمارات المصنفة كإستثمارات تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد ويتم عرضها ضمن بند منفصل لإحتياطي القيمة العادلة للإستثمارات ضمن حقوق الملكية. يراعى عند إحتساب أرباح أو خسائر تغيرات القيمة العادلة الفصل بين الجزء المتعلق بحقوق الملكية والجزء المتعلق بحقوق أصحاب حسابات الإستثمار. عند بيع الإستثمارات المصنفة كإستثمارات تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، أو عند إنخفاض قيمتها، أو عند تحصيلها أو إستبعادها، يتم تحويل أرباح تلك الإستثمارات أو خسائرها المتراكمة والتي تم إحتسابها سابقاً ضمن بيان التغيرات في حقوق الملكية إلى بيان الدخل.

يتم إحتساب الإستثمارات المصنفة كإستثمارات تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية والتي لايمكن من خلالها قياس القيمة العادلة بصورة موثوقة، وذلك لأنها غير مسعرة في السوق أو لعدم وجود طرق مناسبة يمكن من خلالها إشتقاق القيمة العادلة بصورة موثوقة، بسعر التكلفة بعد طرح مخصصات الإنخفاض في القيمة.

بعد الإحتساب المبدئي، يتم قياس الإستثمارات في ديون والتي لايتم تصنيفها ضمن الإستثمارات التي تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، بالتكلفة المطفأة بإستخدام معدل الربح الفعلي بعد طرح أي مخصصات إنخفاض في القيمة.

(٤) **مبادئ القياس**

قياس التكلفة المطفأة

التكلفة المطفأة لموجودات أو مطلوبات مالية هي المبلغ الذي تم قياس الموجودات أو المطلوبات المالية به عند الإحتساب المبدئي، بعد طرح مدفوعات المبلغ الأساسي، وإضافة أو طرح الإطفاء المتراكم بإستخدام معدل الربح الفعلي لأي فرق بين المبلغ المحتسب مبدئياً ومبلغ الإستحقاق، مخصوماً منه أي إنخفاض (بصورة مباشرة أو عن طريق إستخدام حساب مخصصات) في القيمة أو عدم إمكانية التحصيل. يشتمل معدل الربح الفعلي على جميع الرسوم المدفوعة أو المستلمة والتي تعتبر جزءاً أساسياً من معدل الربح الفعلي.

قياس القيمة العادلة

القيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن به مبادلة موجودات أو سداد مطلوبات بين طرفين ملمّين بالمعاملة وبشروط تجارية عادلة بتاريخ القياس. تقوم المجموعة بقياس القيمة العادلة للإستثمارات المسعرة بإستخدام أسعار العرض في سوق نشطة لتلك الإستثمارات.

تستخدم المجموعة لبعض الإستثمارات الغير مسعرة ، نماذج ملكية لقياس القيمة العادلة تكون عادة مستمدة من نماذج قياس معتمدة. قد لايمكن ملاحظة جميع البيانات التي يتم إدخالها في هذه النماذج أو بعضها سوقياً، ولكن يتم تقديرها بناءًا على فرضيات. المعلومات التي يتم إدخالها في نماذج التقييم تمثل توقعات السوق وقياس العوائد والمخاطر الملازمة لهذه الأدوات المالية.

يتم تسجيل تعديلات التقييم للحصول على عائد من فروقات العرض والطلب، مخاطر السيولة، وغيرها من العوامل. تعتقد الإدارة بأن تعديلات التقييم هذه ضرورية ومناسبة لبيان قيمة الإستثمارات بصورة عادلة.

و. موجودات التمويلات

موجودات التمويلات هي عبارة عن عقود تمويلات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية تكون مدفوعاتها ذات طبيعة ثابتة أو قابلة للتحديد. وتشتمل هذه الموجودات على تمويلات بعقود مرابحة، ومشاركة، وإستصناع، ووكالة. يتم قياس موجودات التمويلات من تاريخ نشأتها وتظهر بالتكلفة المطفأة بعد طرح مخصصات الإنخفاض في القيمة، إن وجدت.

ز. ودائع لدى ومن مؤسسات مالية، ومؤسسات غير مالية، وأفراد

تشتمل على مبالغ مودعة من وإلى البنك على هيئة عقود متوافقة مع الشريعة الإسلامية. تكون هذه الودائع في العادة قصيرة الأجل وتظهر بتكلفتها المطفأة.

ح. النقد وما في حكمه

لغرض إعداد بيان التدفقات النقدية، يشتمل النقد وما في حكمه على نقد وأرصدة لدى البنوك (مستبعد منه حساب الإحتياطي لدى مصرف البحرين المركزي)، وكذلك ودائع لدى مؤسسات مالية تستحق خلال ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ تمويلها، والتي تتعرض لمخاطر غير جوهرية ناتجة من تغيرات القيمة العادلة والتي تستخدمها المجموعة لإدارة إلتزاماتها قصيرة الأجل.

ط. موجودات مشتراة لغرض التأجير

تظهر الموجودات المشتراة لغرض التأجير (الإجارة المنتهية بالتمليك) بالتكلفة بعد طرح الإستهلاك المتراكم وأي إنخفاض في القيمة. وفقاً لشروط التأجير، تنتقل ملكية الموجودات المُؤجرة للمستأجر في نهاية مدة عقد التأجير، شريطة تسديد جميع أقساط الإيجار. يتم إحتساب الإستهلاك وفقاً لطريقة القسط الثابت على مدى فترة التأجير. تقوم المجموعة في تاريخ كل بيان للمركز المالي بتقييم إمكانية وجود أي دليل موضوعي على حدوث إنخفاض في قيمة الموجودات المشتراة لغرض التأجير. يتم إحتساب خسائر الإنخفاض في القيمة بالفرق بين القيمة الدفترية للموجودات (شاملة أقساط إيجارات مستحقة) والقيمة القابلة للإسترداد. تُحمّل خسائر الإنخفاض في القيمة (إن وجدت) في بيان الدخل.

٢ السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ي. إستثمارات عقارية

يتم تصنيف العقارات المحتفظ بها لغرض التأجير، أو لغرض الإستفادة من الزيادة في قيمتها، أو المحتفظ بها لكلا الغرضين كإستثمارات عقارية. يتم تقييم الإستثمارات العقارية بسعر التكلفة بعد طرح مصروفات الاستهلاك ومخصصات الإنخفاض في القيمة، إن وجدت. يشتمل سعر التكلفة على مصروفات لها علاقة مباشرة بعملية إقتناء الإستثمار العقاري. تمتلك المجموعة قطعة أرض مصنفة كإستثمار عقاري محتفظ بها لغرض الإستفادة من الزيادة في قيمتها وفلل محتفظ بها لتحصيل الايجارات.

الأرض لايتم إستهلاكها والمباني يتم إستهلاكها خلال ٢٥ سنة. عندما يتم تغيير استخدام عقار كإعادة تصنيفه إلى عقارات ومعدات، تعتبر قيمته العادلة في يوم إعادة التصنيف هي سعر التكلفة للعمليات المحاسبية اللاحقة.

ك. عقارات ومعدات

تظهر العقارات والمعدات بالتكلفة بعد طرح الإستهلاك المتراكم ومخصصات الإنخفاض في القيمة، إن وجدت. تشتمل العقارات على أرض لايتم إستهلاكها ومباني يتم إستهلاكها خلال ٢٥ سنة. يتم إستهلاك المعدات الأخرى بإستخدام طريقة القسط الثابت على مدى العمر الإفتراضي المقدر لها والذي يتراوح مابين ٣ إلى ٥ سنوات. يتم مراجعة القيمة المتبقية والعمر الإفتراضي للموجودات وتعديلها إذا تطلب الأمر في تاريخ كل بيان للمركز المالي.

ل. إنخفاض قيمة الموجودات

تقوم المجموعة في تاريخ كل بيان للمركز المالي بتقييم وجود أي دليل موضوعي على حدوث إنخفاض في قيمة أي من الموجودات. الأدلة الموضوعية على الإنخفاض في قيمة الموجودات المالية (بما في ذلك أسهم حقوق الملكية) يمكن أن تشمل عجز أو تأخر المقترض في السداد، أو إعادة هيكلة التمويل أو المبلغ المدفوع مقدماً من قبل المجموعة بشروط لا تعتبرها المجموعة مثالية في ظروف أخرى، أو وجود مؤشرات على أن المقترض أو المُصدر سيعلن إفلاسه، أو الركود في سوق نشطة لأوراق مالية، أو أي معلومات مُلاحظة تتعلق بمجموعة من الموجودات كتغيرات سلبية في وضع مدفوعات المقترضين أو المُصدرَ في المجموعة، أو الأوضاع الإقتصادية المتلازمة مع العجز في المجموعة. إضافة إلى ذلك، فإن وجود أي إنخفاض جوهري أو إنخفاض لفترة طويلة في القيمة العادلة بسعر أقل من سعر التكلفة للإستثمارات في أسهم حقوق الملكية يعتبر دليلاً على إنخفاض القيمة.

الموجودات المالية التي تظهر بالتكلفة المطفأة

تشتمل هذه الموجودات على إستثمارات في أدوات مصنفة كإستثمارات في ديون، وموجودات التمويلات والذمم المدينة. يتم قياس الإنخفاض في قيمة موجودات التمويل التي تظهر بالتكلفة المطفأة بالفرق بين القيمة الدفترية لهذه الموجودات المالية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة مخفّضة بمعدل الربح الفعلي الأصلي لهذه الموجودات. يتم إحتساب الخسائر في بيان الدخل في حساب مخصصات الإنخفاض في القيمة. عندما يؤدي حدث لاحق إلى إنكماش خسائر الإنخفاض في القيمة، يتم عكس هذه الخسائر في بيان الدخل. تأخذ المجموعة بعين الإعتبار أي أدلة لإنخفاض قيمة الموجودات المالية التي تظهر بالتكلفة المطفأة على أساس فردي وجماعي.

يتم تقييم الإنخفاض في القيمة لجميع الموجودات المالية التي تعتبر جوهرية وبصورة فردية. جميع الموجودات المالية التي وجدت غير منخفضة القيمة بصورة فردية يتم فحصها بشكل جماعي لإنخفاض القيمة الذي تم تكبّده ولكن لم يتم تحديده بعد. الموجودات المالية التي لا تعتبر جوهرية بصورة فردية يتم تقييم الإنخفاض في قيمتها عن طريق جمع تلك الموجودات التي لها خصائص مخاطر متشابهة.

الإستثمارات في حقوق الملكية التي تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية

في حالة الإستثمارات في الأسهم المصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية والتي تظهر بالقيمة العادلة، يعتبر وجود أي إنخفاض جوهري أو أي إنخفاض لفترة طويلة في القيمة العادلة للأوراق المالية وبسعر أقل من سعر التكلفة دليلاً على حدوث إنخفاض في قيمتها. وفي حالة وجود مثل هذه الدلائل، يتم تحويل الخسائر المتراكمة – والتي تظهر بحساب الفرق بين تكلفة الإستحواذ وبين القيمة العادلة الحالية، بعد طرح أي خسائر إنخفاض في قيمة ذلك الإستثمار تم إحتسابها سابقاً في بيان الدخل – من بيان حقوق الملكية إلى بيان الدخل. يتم لاحقا عكس خسائر مخصصات الإنخفاض في قيمة أدوات الإستثمار في حقوق الملكية، والتي تم إحتسابها في بيان الدخل، من خلال حقوق الملكية.

بالنسبة للإستثمارات التي تظهر بالتكلفة مطروحاً منها مخصص الإنخفاض في القيمة بسبب عدم توفّر قيمة عادلة موثوقة، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان هناك أي دليل موضوعي على حدوث إنخفاض في قيمة كل إستثمار عن طريق تقييم المؤشرات المالية أو التشغيلية أو الإقتصادية. يتم إحتساب مخصص إنخفاض في القيمة إذا كانت القيمة التقديرية القابلة للإسترجاع أقل من تكلفة الإستثمار.

الموجودات غير المالية الأخرى

تقوم المجموعة بمراجعة القيمة الدفترية لموجوداتها (الموجودات المالية الغير مبينة أعلاه) في تاريخ كل بيان للمركز المالي لتقييم وجود أي دليل قد يثبت حدوث إنخفاض في قيمتها. عند وجود مثل هذه الدلائل، يتم تقدير القيمة المتوقع إسترجاعها لهذه الموجودات. تقدر القيمة القابلة للإسترجاع لأي موجودات إما بقيمتها المستغلة أو بقيمتها العادلة بعد طرح تكاليف البيع، أيهما أكبر. تحتسب خسائر الإنخفاض في القيمة إذا تجاوزت القيمة الدفترية لأي موجودات قيمتها التقديرية المتوقع إسترجاعها. يتم إحتساب خسائر الإنخفاض في بيان الدخل. يتم عكس خسائر الإنخفاض في القيمة فقط عند وجود مؤشرات تبين إنتفاء هذه الخسائر وعند تغيّر التقديرات المستخدمة لتحديد القيمة المتوقع إسترجاعها.

عند تقدير القيمة المستغلة، يتم تخفيض التدفقات النقدية المتوقعة إلى قيمتها الحالية بإستخدام معدل خصم يعكس تقييم السوق الحالي للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المحددة لموجودات أو وحدات تنتج تدفقات نقدية. تحتسب خسائر الإنخفاض في القيمة إذا تجاوزت القيمة الدفترية لأي موجودات أو وحدات تنتج تدفقات نقدية قيمتها التقديرية المتوقع إسترجاعها. يتم إحتساب خسائر الإنخفاض في القيمة في بيان الدخل. يتم عكس خسائر الإنخفاض في القيمة فقط عند وجود مؤشرات تبين إنتفاء هذه الخسائر وعند تغيّر التقديرات المستخدمة لتحديد القيمة المتوقع إسترجاعها. لايتم إطفاء الشهرة المحتسبة على حده وإنما يتم إختبارها سنوياً لإنخفاض القيمة ويتم إحتسابها بالتكلفة بعد طرح الخسائر المتراكمة للإنخفاض في القيمة. لايتم عكس خسائر الإنخفاض في قيمة الشهرة المحتسبة على حده.

٢ السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

م. حسابات جارية للعملاء

يتم إحتساب الأرصدة في الحسابات الجارية (غير الإستثمارية) عند إستلامها من قبل البنك. يتم قياس المعاملات بالقيمة النقدية المتوقع تحقيقها وإستلامها من قِبل البنك بتاريخ التعاقد. يتم قياس هذه الحسابات بقيمتها الدفترية في نهاية الفترة المحاسبية.

ن. حقوق أصحاب حسابات الإستثمار

تمثل حقوق أصحاب حسابات الإستثمار أموالاً يحتفظ بها البنك في حسابات إستثمار غير مقيدة، وله حرية التصرف في إستثمارها. يخول أصحاب حسابات الإستثمار البنك بإستثمار أموالهم بالطريقة التي يراها مناسبة من غير وضع قيود من حيث المكان والطريقة والغرض من إستثمار هذه الأموال.

يحتسب البنك رسوم إدارة (رسوم مضارب) على أصحاب حقوق الإستثمار. من إجمالي الإيراد من حسابات الإستثمار، يتم تخصيص الإيراد العائد إلى أصحاب حسابات الإستثمار بعد توفير المخصصات، والإحتياطيات (إحتياطي معادلة الأرباح وإحتياطي مخاطر الاستثمار) وبعد طرح حصة البنك كمضارب. يتم تخصيص الإيراد من قبل إدارة البنك ضمن حدود مشاركة الأرباح المسموح بها بموجب شروط حسابات الإستثمار. يتحمل البنك المصروفات الإدارية المتعلقة بإدارة هذه الأموال ولايتم تحميلها على أصحاب حسابات الإستثمار.

تظهر حسابات الإستثمار بقيمتها الدفترية وتشمل المبالغ المحتفظ بها في إحتياطيات معادلة الأرباح ومخاطر الإستثمارات. إحتياطي معادلة الأرباح هو المبلغ الذي يخصصه البنك من إيرادات المضاربة، قبل إحتساب رسوم المضارب، وذلك بهدف المحافظة على مستوى معين من العوائد لأصحاب الودائع من الإستثمارات. إحتياطي مخاطر الإستثمار هو المبلغ الذي يخصصه البنك من إيرادات أصحاب حسابات الإستثمار، بعد إحتساب رسوم المضارب، وذلك لغرض تعويض أي خسائر مستقبلية قد يتعرض لها أصحاب حسابات الإستثمار. ينتج عن إنشاء هذه الاحتياطيات زيادة في المطلوبات المتعلقة بحقوق أصحاب حسابات الإستثمار.

ت. حسابات الإستثمار المقيدة

تمثل حسابات الإستثمار المقيدة موجودات مقتناة بواسطة أموال أصحاب هذه الحسابات المقيدة وما شابهها حيث يقوم البنك بصفته مدير إستثمار بإدارتها إما على أساس عقود مضاربة أو وكالة. يتم إستثمار أموال حسابات الإستثمار المقيدة في مشاريع محددة بناءاً على توجيهات أصحاب هذه الحسابات. لايتم إدراج الموجودات المحتفظ بها تحت هذا التصنيف ضمن موجودات للبنك في البيانات المالية الموحدة.

ث. الضمانات المالية

الضمانات المالية هي عقود تُلزم المجموعة القيام بدفعات محددة لتعويض حامل الضمان عن الخسارة التي يتكبدها بسبب فشل مَدين معين عن تسديد دفعات عند حلول أجلها وفقاً لشروط أداة الدين. يتم إحتساب عقد الضمان المالي من تاريخ إصداره. يتم إحتساب المطلوبات الناشئة من عقود الضمانات المالية بالقيمة الحالية للدفعات المقدرة، وذلك عندما يصبح تسديد هذه الدفعات وفقاً لعقد الضمان محتملاً.

ذ. أسهم الخزينة

يتم إحتساب المبلغ المدفوع والذي يشمل جميع المصروفات التي لها علاقة مباشرة بعملية الإستحواذ على أسهم الخزينة في بيان حقوق الملكية. يظهر المبلغ المستلم من بيع أسهم الخزينة في البيانات المالية كتغير في حقوق الملكية. لاتقوم المجموعة بإحتساب أي ربح أو خسارة في بيان الدخل من بيع أسهم الخزينة.

ر. الإحتياطي القانوني

بموجب متطلبات قانون الشركات التجارية البحريني لسنة ٢٠٠١، يتم تحويل نسبة ١٠ بالمائة من ربح السنة إلى الإحتياطي القانوني والذي لايتم توزيعه عادة إلا في حال التصفية. يجوز إيقاف هذا الإستقطاع عندما يبلغ الإحتياطي نسبة ٥٠ بالمائة من رأس مال البنك المدفوع.

س. إحتساب الإيراد

تعتبر **الرسوم وإيرادات العمولات** جزءاً رئيسياً من معدل الربح الفعلي للأدوات المالية التي تظهر بالتكلفة المطفأة ويتم إضافتها عند قياس معدل الربح الفعلي لهذه الموجودات المالية. يتم إحتساب الرسوم والعمولات الأخرى، بما في ذلك رسوم خدمة الحسابات، وعمولة البيع، ورسوم الإدارة، ورسوم عرض وترتيب الأسهم، ورسوم ترتيب التكتلات، متى تم تقديم الخدمات ذات العلاقة.

يتم إحتساب **إيراد عقود المرابحات والوكالات** على أساس الفترة الزمنية التي يغطيها العقد بإستخدام معدل الربح الفعلي.

يتم إحتساب أرباح وخسائر البنك المتعلقة بمعاملات **عقود المشاركة** التي تبدأ وتنتهي خلال فترة مالية واحدة في بيان الدخل وقت تصفيتها (إنتهاء العقد). إذا كانت هذه العقود تتخلل أكثر من فترة مالية، يتم إحتساب الأرباح بالمقدار الذي توزع فيه هذه الأرباح خلال تلك الفترة ووفقاً لنسبة المشاركة في الأرباح المنصوص عليها في عقد المشاركة.

يحتسب **إيراد الإستصناع** وهامش الربح بإستخدام طريقة نسبة الإنجاز.

يتم إحتساب **إيراد الموجودات المشتراة لغرض التأجير** (الإجارة المنتهية بالتمليك) بالتناسب مع الفترة الزمنية التي يغطيها الإيجار.

يتم إحتساب **إيراد من الصكوك** وكذلك **إيرادات وتكاليف الودائع** بإستخدام معدل الربح الفعلي على مدى الفترة الزمنية التي تغطيها هذه الأدوات.

يتم إحتساب **إيرادات أرباح الأسهم** عند نشوء حق الإستلام.

٢ السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ش. الإيرادات المخالفة للشريعة الإسلامية

يلتزم البنك بعدم إحتساب أي إيراد من مصدر يتنافى مع أحكام الشريعة الإسلامية. لذلك، تُجَنّب جميع الإيرادات المخالفة للشريعة الإسلامية إلى حساب الأعمال الخيرية التي يستخدمها البنك في أعمال الخير.

ص. الزكاة

تقوم المجموعة بإحتساب الزكاة وفقاً لمعيار المحاسبة المالية رقم (٩) الزكاة، وبإستخدام طريقة صافي الموجودات. تقوم المجموعة بإخراج الزكاة على الإحتياطي القانوني والأرباح المستبقاة في نهاية السنة في حين يتوجب على المساهمين إخراج ما تبقى من مبلغ الزكاة. يقوم البنك بإحتساب نسبة الزكاة الواجب على المساهمين إخراجها ويقوم بإشعارهم عن طريق إصدار تقرير خاص بهذا الشأن بصورة سنوية. تقوم هيئة الرقابة الشرعية بالموافقة على النسبة التي تم إحتسابها لإخراج الزكاة. إن إخراج الزكاة عن الإستثمارات غير المقيدة والحسابات الأخرى هو من مسئولية أصحاب هذه الحسابات.

ض. منافع الموظفين

(١) المنافع قصيرة الأجل

تقاس منافع الموظفين قصيرة الأجل على أساس غير مخصوم ويتم إحتسابها كمصروفات متى تم تقديم الخدمة ذات العلاقة. يتم عمل مخصص للمبلغ المتوقع دفعه ضمن مكافآت نقدية قصيرة الأجل أو خطط مشاركة في الأرباح إذا كان على المجموعة إلتزام قانوني أو حكمي نتيجة لخدمات سابقة قام الموظفون بتقديمها وأن هذا الإلتزام يمكن قياسه بطريقة موثوقة.

(٢) منافع نهاية الخدمة

يتم تغطية حقوق التقاعد والحقوق الإجتماعية الخاصة بالموظفين البحرينيين حسب نظام الهيئة العامة للتأمين الإجتماعي، وهو «نظام إشتراكات محددة»، حيث يتم بموجبه تحصيل إشتراكات شهرية من البنك ومن الموظفين على أساس نسبة مئوية ثابتة من الراتب. يتم إحتساب مساهمة البنك كمصروف في بيان الدخل متى إستُحِقت.

يستحق الموظفون الأجانب الذين يعملون بعقود عمل ثابتة مكافأة نهاية خدمة وفقاً لنصوص قانون العمل البحريني، وذلك على أساس مدة الخدمة والتعويض النهائي. يتم عمل مخصص لهذه الإلتزامات غير الممولة وذلك على إفتراض أن جميع الموظفين قد تركوا العمل في تاريخ البيانات المالية.

تصنف هذه المنافع على أساس «نظام منافع محددة» ويتم إحتساب أي زيادة أو نقص فيها في بيان الدخل.

يوجد لدى البنك كذلك نظام توفير إختياري للموظفين، حيث يساهم البنك والموظفون شهرياً بنسبة مئوية ثابتة من الراتب. تتم إدارة هذا البرنامج من قبل مجلس أمناء أعضاؤه موظفون في البنك. يصنف هذا البرنامج في طبيعته كنظام إشتراكات محددة، ويتم إحتساب مساهمات البنك كمصروفات في بيان الدخل متى إستُحِقت.

(٣) برنامج حوافز الموظفين على أساس مَنح أسهم البنك

لقد كان لدى البنك برنامج حوافز للموظفين على أساس منح أسهم البنك («البرنامج») حيث يتم منح الموظفين أسهم ملكية في البنك مكافأة لهم على إنجازاتهم بناءاً على شروط أداء غير سوقية وشروط خدمات إضافية. لقد كان البرنامج ساري المفعول حتى ديسمبر ٢٠١٢. يقوم البنك حالياً بتصميم برنامج جديد للموظفين، وسيتم تفعيله من أداء سنة ٢٠١٤، بناءاً على موافقة مصرف البحرين المركزي والمساهمين في إجتماع الجمعية العامة.

ظ. أرباح الأسهم ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة

تحتسب أرباح الأسهم ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة كمطلوبات في الفترة التي يتم الإعلان عنها.

ع. الإحتساب في تاريخ التداول

يتم إحتساب جميع عمليات شراء وبيع الموجودات المالية والتي تمت بالطريقة الإعتيادية في تاريخ التداول، وهو التاريخ الذي قامت فيه المجموعة بشراء أو بيع الموجودات.

غ. التسويات

يتم تسوية الموجودات والمطلوبات المالية فقط عندما تكون هناك حقوق تسوية قانونية أو حقوق تسوية من وحي الشريعة قابلة للتنفيذ وتعتزم المجموعة القيام إما بسداد صافي المبلغ، أو بتسجيل الموجودات وسداد المطلوبات معاً.

ف. المخصصات

يتم إحتساب مخصصات، بناءاً على أحداث سابقة، عندما تكون هناك إلتزامات قانونية أو حُكمية على البنك يمكن قياسها بطريقة موثوقة مع إحتمال الحاجة لتدفقات ذات منافع إقتصادية يتم من خلالها سداد تلك الإلتزامات.

ق. برنامج حماية الودائع

يتم تغطية الأموال التي يحتفظ بها لدى البنك في حسابات إستثمار غير مقيدة والحسابات الجارية ببرنامج حماية الودائع («البرنامج») الذي تم تأسيسه بموجب أنظمة مصرف البحرين المركزي وفقاً لقرار رقم (٣٤) لسنة ٢٠١٠.

يطبق البرنامج على كل الحسابات المستحقة التي يحتفظ بها لدى البنك وتخضع لإستبعادات معينة ومحددة، وسقف لمجموع المبالغ وغيرها من الأنظمة المتعلقة بتأسيس برنامج حماية الودائع ومجلس حماية الودائع.

٣ نقد وأرصدة لدى البنوك

	٣١ ديسمبر ٢٠١٤	٣١ ديسمبر ٢٠١٣
نقد	٢,٥٥٠	٢,٩٦٢
أرصدة لدى البنوك	١٢,٧٩٩	١٢,٧٥١
حسابات لدى مصرف البحرين المركزي:		
– حساب جاري	٥,١٣٤	٨,٠٥٠
– حساب الإحتياطي	١٦,٨٧٥	١٥,٠٨٥
	٣٧,٣٥٨	٣٨,٨٤٨

حساب الإحتياطي لدى مصرف البحرين المركزي غير متوفر لأغراض العمليات اليومية.

٤ ودائع لدى مؤسسات مالية

	٣١ ديسمبر ٢٠١٤	٣١ ديسمبر ٢٠١٣
إجمالي ودائع المرابحات والوكالات	٧٦,٠٣٠	٨٢,٧٥٥
يُطرح: أرباح مؤجلة	(٢٤)	(١٠)
	٧٦,٠٠٦	٨٢,٧٤٥

بلغ متوسط الربح السنوي على الودائع لدى مؤسسات مالية لسنة ٢٠١٤ نسبة ٠,٧٠٪ (٣١ ديسمبر ٢٠١٣: ٠,٦٦٪).

٥ موجودات التمويلات

	٣١ ديسمبر ٢٠١٤	٣١ ديسمبر ٢٠١٣
مرابحة	٢٤٢,٧٢١	١٩٥,٩٦٥
مشاركة	٣٧,١٤١	٥٠,٦٤٣
وكالة	٣٦,٢٥٦	٢٢,٩٥٢
مضاربة	١,٢٧٦	–
إستصناع	٢١٨	٤٠٠
	٣١٧,٦١٢	٢٦٩,٩٦٠
يُطرح: مخصصات الإنخفاض في القيمة – محددة	(١٠,١٩٢)	(١٢,٥٢٩)
يُطرح: مخصصات الإنخفاض في القيمة – جماعية	(٣,٤٧٧)	(٣,٧٩٦)
	٣٠٣,٩٤٣	٢٥٣,٦٣٥

تشتمل عقود المرابحة على أرباح مؤجلة تبلغ ٣٢,٤٩٠ ألف دينار بحريني (٢٠١٣: ٣٢,١٣٠ ألف دينار بحريني).

يشتمل إجمالي موجودات التمويلات على ذمم تمويلات المستهلكين تبلغ ٣٦,٧٠١ ألف دينار بحريني (٢٠١٣: ٢١,١٥١ ألف دينار بحريني).

٥ موجودات التمويلات (يتبع)

الحركة في مخصصات الإنخفاض في القيمة كانت كما يلي:

٢٠١٤	محددة	على مستوى المحفظة	الإجمالي
في ١ يناير ٢٠١٤	١٢,٥٢٩	٣,٧٩٦	**١٦,٣٢٥**
مخصص السنة	١٢٩	(٣١٩)	**(١٩٠)**
تسوية ناتجة عن شطب موجودات	(٢,٤٦٦)	–	**(٢,٤٦٦)**
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤	**١٠,١٩٢**	**٣,٤٧٧**	**١٣,٦٦٩**

٢٠١٣	محددة	على مستوى المحفظة	الإجمالي
في ١ يناير ٢٠١٣	١٣,٦٤٥	٢,٧٤٠	١٦,٣٨٥
إضافات خلال السنة	٥,٤٠١	١,٠٥٦	٦,٤٥٧
تسوية ناتجة عن شطب موجودات	(٦,٥١٧)	–	(٦,٥١٧)
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣	١٢,٥٢٩	٣,٧٩٦	١٦,٣٢٥

٦ إستثمارات في أوراق مالية

	٣١ ديسمبر ٢٠١٤	٣١ ديسمبر ٢٠١٣
أدوات مصنفة كإستثمارات في حقوق الملكية:		
تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل		
– أسهم غير مُدرجة (بالقيمة العادلة)	١٥,١٤٨	١٤,٩٥٩
– صكوك ملكية مُدرجة (بالقيمة العادلة)	٤,٩٦١	٤,٧٦٥
تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان حقوق الملكية		
– أسهم ملكية غير مُدرجة (بالتكلفة ويُطرح منها الإنخفاض في القيمة)	٤٥,٧٩٧	٤٦,٣٠٦
	٦٥,٩٠٦	٦٦,٠٣٠
أدوات مصنفة كإستثمارات في ديون:		
صكوك:		
– بالتكلفة المطفأة	٣٠,٦١٩	٢٣,٣٥١
– بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل (مُسعّرة)	٣٩٨	١,٠١٦
	٣١,٠١٧	٢٤,٣٦٧
	٩٦,٩٢٣	٩٠,٣٩٧

تتألف الأدوات غير المسعرة والتي يتم تصنيفها كإستثمارات في حقوق الملكية وتظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان حقوق الملكية من إستثمارات في شركات مقفلة تدار بواسطة مدراء إستثمار خارجيين أو من إستثمارات في مشاريع تقوم المجموعة بالترويج لها. يتم إحتساب هذه الإستثمارات بالتكلفة بعد طرح مخصص إنخفاض القيمة وذلك في حالة عدم الحصول على أداة قياس موثوقة للقيمة العادلة. تنوي المجموعة التخارج من هذه الإستثمارات أساساً إما عن طريق عروض خاصة، أو عمليات بيع إستراتيجية، أو عن طريق طرح أولي عام.

بلغت مخصصات الإنخفاض في القيمة التي تم إحتسابها خلال السنة ٤٣٢ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠١٣: ٧,٦٦٠ ألف دينار بحريني) على الإستثمارات في حقوق الملكية التي تظهر بالتكلفة. بينما بلغت مخصصات الإنخفاض في القيمة المحتسبة على الإستثمارات التي تظهر بالتكلفة المطفأة ١٠٠ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠١٣: ١٦٢ ألف دينار بحريني).

يتم إحتساب الأدوات المصنفة كإستثمارات في أسهم بصافي قيمتها وذلك بعد طرح مخصصات الإنخفاض في القيمة المحددة والبالغة ١٦,٧٨١ ألف دينار بحريني (٢٠١٣: ١٦,٣٤٩ ألف دينار بحريني). وأدوات الدين ظهرت بصافي مخصصات الإنخفاض المحددة والبالغة ٣٠٠ ألف دينار بحريني (٢٠١٣: ٢٠٠ ألف دينار بحريني).

٧ موجودات مشتراة لغرض التأجير

	٢٠١٤	٢٠١٣
التكلفة		
في ١ يناير	٣٩,٩٢٩	٢٦,٢٩١
إضافات خلال السنة	٢٠,٢١٨	١٧,٨٢٤
سداد / تسويات خلال السنة	(٩,٧٨١)	(٤,١٨٦)
في ٣١ ديسمبر	**٥٠,٣٦٦**	٣٩,٩٢٩
الإستهلاك المتراكم		
في ١ يناير	٧,٨٦٨	٥,٣٥٣
إستهلاك السنة	٩,٢٩٨	٦,٧٠١
سداد خلال السنة	(٩,٧٨١)	(٤,١٨٦)
في ٣١ ديسمبر	**٧,٣٨٥**	٧,٨٦٨
صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر	**٤٢,٩٨١**	٣٢,٠٦١

بلغت أقساط الإيجارات المستحقة ٧٩٨ ألف دينار بحريني في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ (٢٠١٣: ٣,٥٦٩ ألف دينار بحريني). أقساط الإيجارات المستحقة صافية من مخصصات جماعية تبلغ ٤٤٢ ألف دينار بحريني (٢٠١٣: ٣٦٠ ألف دينار بحريني). بلغت مخصصات الإنخفاض في القيمة المحتسبة على أقساط الإيجارات المستحقة خلال السنة ٨٢ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠١٣: ١١٨ ألف دينار بحريني).

يتضمن صافي القيمة الدفترية لموجودات مشتراة لغرض التأجير على تمويلات للمستهلكين بلغت ٤٢,٦٨٤ ألف دينار بحريني (٢٠١٣: ٣٠,٢٤٠ ألف دينار بحريني).

٨ إستثمارات في شركات زميلة

	٢٠١٤	٢٠١٣
في ١ يناير	٢,٦٨١	٢,٨٨٧
تسوية خلال السنة	(١٠٤)	(٩١)
حصة البنك من أرباح / (خسائر) السنة	٢٧	(١١٥)
في ٣١ ديسمبر	**٢,٦٠٤**	٢,٦٨١

تشتمل الإستثمارات في الشركات الزميلة على:

الإسم	بلد التأسيس	نسبة التملك	طبيعة العمل
شركة المشاريع العقارية كابيتال ش.م.ب (م)	البحرين	٣٠,٠٪	إمتلاك وتطوير عقارات
أملاك ٢ (شركة ذات أغراض خاصة)	جزر الكايمن	٢٣,١٪	شراء وبيع عقارات في مملكة البحرين

فيما يلي معلومات مالية مختصرة عن الشركات الزميلة تم إستخراجها بناءاً على طريقة حقوق الملكية ولم يتم تعديلها بحيث تعكس نسبة ملكية المجموعة في هذه الشركات (تم إستخراج هذه المعلومات من أحدث حسابات إدارية غير مدققة):

	٢٠١٤	٢٠١٣
إجمالي الموجودات	١٠,٦٤٣	١١,٧٤٨
إجمالي المطلوبات	١,٠٨٤	١,٨٢٢
إجمالي الإيرادات	٤٤٨	١,٧٣٠
إجمالي صافي الأرباح / (الخسائر)	١٠١	(٩١)

٩ إستثمارات عقارية

تشتمل الاستثمارات العقارية على أربع قطع أراضي وثلاثة عشر فيلا محتفظ بها بهدف الإستفادة من الزيادة في قيمتها المستقبلية وكسب دخل دوري.

يمتلك البنك قطعتي أرض في مشروع مرفأ البحرين المالي وذلك مقابل بيع استثمار في سنة ٢٠١٠. تنوي المجموعة إستغلال إحدى هاتين القطعتين لأغراض خاصة تتعلق بالمجموعة ولذلك تم تصنيفها تحت بند "عقارات ومعدات" (الإيضاح رقم ١١). تم الإحتفاظ بالقطعة الثانية لغرض الإستفادة من الزيادة في سعرها ولذلك تم تصنيفها ضمن "استثمارات عقارية".

في ديسمبر ٢٠١٤ امتلك البنك ثلاث قطع أراضي وثلاثة عشر فيلا في البحرين، استلمت مقابل تسوية ثلاثة ديون متعثرة (الإيضاح رقم ٣١).

١٠ موجودات أخرى

	٢٠١٤	٢٠١٣
مستحقات من بيع إستثمارات	–	١١,٣٢٦
قرض حسن	٥,٠٢٩	٥,٠٨٦
مصروفات مدفوعة مقدماً	٦٨٦	٦٣٨
عوائد مستحقة على صكوك	٢٠٠	١٤٧
ذمم مدينة أخرى	٣,١٦٤	٦,١٤٥
	٩,٠٧٩	٢٣,٣٤٢

يظهر القرض الحسن بصافي مخصصات الانخفاض في القيمة بمبلغ ٩٥٥ ألف دينار بحريني (٢٠١٣: ٨٩٨ ألف دينار بحريني).

يظهر مبلغ الذمم المدينة الأخرى بصافي مخصصات إنخفاض في القيمة تبلغ ٧٢٢ ألف دينار بحريني (٢٠١٣: ٧٢٢ ألف دينار بحريني).

١١ عقارات ومعدات

	أرض (الإيضاح رقم ٩)	مباني	أثاث و تجهيزات	أجهزة حاسوب	مركبات ومعدات أخرى	أعمال قيد الإنشاء	٢٠١٤ الإجمالي	٢٠١٣ الإجمالي
التكلفة								
في ١ يناير	٦,٧١٤	٤٨٣	٤,١٤٩	٣,٠٤٠	٣٤٠	٢٤٨	١٤,٩٧٤	١٤,٣٤٨
إضافات	–	١٠	٣١	١١٩	٢٧	٥٧٦	٧٦٣	٦٢٦
رسملة	–	–	٤٤	١٩٣	١٨	(٢٥٥)	–	–
في ٣١ ديسمبر	**٦,٧١٤**	**٤٩٣**	**٤,٢٢٤**	**٣,٣٥٢**	**٣٨٥**	**٥٦٩**	**١٥,٧٣٧**	١٤,٩٧٤
الإستهلاك المتراكم								
في ١ يناير	–	١٩	٣,٦٣١	٢,٦٧١	٢٧٢	–	٦,٥٩٣	٥,٤٢٤
إستهلاك السنة	–	٢٠	٢٥٣	٣١٧	٣٧	–	٦٢٧	١,١٦٩
في ٣١ ديسمبر	**-**	**٣٩**	**٣,٨٨٤**	**٢,٩٨٨**	**٣٠٩**	**-**	**٧,٢٢٠**	٦,٥٩٣
صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤	**٦,٧١٤**	**٤٥٤**	**٣٤٠**	**٣٦٤**	**٧٦**	**٥٦٩**	**٨,٥١٧**	٨,٣٨١
صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣	٦,٧١٤	٤٦٤	٥١٨	٣٦٩	٦٨	٢٤٨	٨,٣٨١	

١٢ ودائع من مؤسسات غير مالية وأفراد

	٣١ ديسمبر ٢٠١٤	٣١ ديسمبر ٢٠١٣
مؤسسات غير مالية	٢٣,٢٦٣	٣٦,٧١٢
أفراد	٢٠,٥١٩	٤٤,٢٠٠
	٤٣,٧٨٢	٨٠,٩١٢

تمثل هذه المبالغ ودائع في صيغة عقود مرابحة ووكالة.

١٣ مطلوبات أخرى

	٣١ ديسمبر ٢٠١٤	٣١ ديسمبر ٢٠١٣
أرباح مضاربات مستحقة	٣,١٥٣	٣,٧٣٤
ذمم دائنة للموظفين	٧٧٥	١,٠٠٨
أعمال خيرية وزكاة واجبة الدفع (صفحة ٢٧)	٨٥٩	٨٣٥
مستحقات عقود إستصناع	١١١	١١١
ذمم دائنة أخرى ومصروفات مستحقة	٣,٢١٧	١,٧١٩
	٨,١١٥	٧,٤٠٧

١٤ حقوق أصحاب حسابات الإستثمار

يخلط البنك الأموال المستلمة من أصحاب حسابات الإستثمار ويقوم بإستثمارها بصورة مشتركة في الموجودات التالية بتاريخ ٣١ ديسمبر:

	٣١ ديسمبر ٢٠١٤	٣١ ديسمبر ٢٠١٣
أرصدة لدى البنوك	١٢,٧٩٩	١٢,٧٥١
حساب الإحتياطي لدى مصرف البحرين المركزي	١٦,٨٧٥	١٥,٠٨٥
ودائع لدى مؤسسات مالية	٧٦,٠٠٦	٨٢,٧٤٥
أدوات مصنفة كإستثمارات في ديون – صكوك	٣١,٠١٧	٢٤,٣٦٧
أدوات مصنفة كإستثمارات في حقوق الملكية – صكوك	٤,٩٦١	٤,٧٦٥
موجودات التمويل	١٩٧,٢٧٦	١٥٢,٣٣٦
	٣٣٨,٩٣٤	٢٩٢,٠٤٩

فيما يلي بيان بالعائد من الموجودات المستثمرة بصورة مشتركة والتوزيعات لأصحاب حسابات الإستثمار:

	٣١ ديسمبر ٢٠١٤	٣١ ديسمبر ٢٠١٣
عوائد من موجودات تم إستثمارها بصورة مشتركة	١٢,٨٤٣	١٣,٣١٥
حصة البنك كمضارب	(٤,٠٠٢)	(٤,٥٩٦)
العائد / توزيعات إلى أصحاب حسابات الإستثمار	**٨,٨٤١**	٨,٧١٩

تم تقريباً توزيع نسبة ٢,٦٠٪ (٣١ ديسمبر ٢٠١٣: ٣,٣٥٪) على المستثمرين في حين إحتفظ البنك بالرصيد المتبقي كرسوم مضارب. بلغ رصيد إحتياطي معادلة الأرباح في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ لاشيء (٢٠١٣: لاشيء) ورصيد إحتياطي مخاطر الإستثمار لاشيء (٢٠١٣: لاشيء).

١٥ رأس المال

	٣١ ديسمبر ٢٠١٤	٣١ ديسمبر ٢٠١٣
المصرح به:		
٣,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم عادي بواقع ٠,١٠٠ دينار بحريني للسهم الواحد	**٣٠٠,٠٠٠**	٣٠٠,٠٠٠
الصادر والمدفوع:		
١,١٥٤,١٦١,٠٨٤ سهم عادي (٢٠١٣: ١,١٥٤,١٦١,٠٨٤) بواقع ٠,١٠٠ دينار بحريني للسهم الواحد	**١١٥,٤١٦**	١١٥,٤١٦

يوجد لدى البنك فئة واحدة فقط من أسهم حقوق الملكية ويتمتع حملة هذه الأسهم بحقوق تصويت متساوية. بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٤، يحتفظ البنك بأسهم خزينة تبلغ ٢٨,٦٢١,٣٣٢ سهماً (٢٠١٣: ٢٨,٦٢١,٣٣٢).

يمثل الجدول التالي بياناً بتوزيع أسهم حقوق الملكية، موضحاً عدد المساهمين ونسبة حقوق الملكية حسب التصنيفات التالية:

الفئة *	عدد الأسهم	عدد المساهمين	النسبة من إجمالي عدد الأسهم المتداولة (٪)
أقل من ١٪	١٩٠,٣٠٨,١٨١	٥٨٠	١٦,٤٨
١٪ إلى أقل من ٥٪ **	١٥٥,٧٥٧,١٧٧	٨	١٣,٥٠
٥٪ إلى أقل من ١٠٪	١٠٣,٩٥٠,٠٠٠	١	٩,٠١
١٠٪ إلى أقل من ٢٠٪	١٦١,٧٠٠,٠٠٠	١	١٤,٠١
٢٠٪ إلى أقل من ٥٠٪	٥٤٢,٤٤٥,٧٢٦	١	٤٧,٠٠
	١,١٥٤,١٦١,٠٨٤	**٥٩١**	**١٠٠,٠٠**

* مبينة كنسبة من إجمالي عدد أسهم البنك المتداولة.

** تشمل أسهم الخزينة وأسهم خطة حوافز الموظفين غير المستحقة.

فيما يلي بيان بأسماء وجنسيات المساهمين الرئيسيين وعدد الأسهم التي يملكونها والتي تمثل نسبة ٥٪ أو أكثر من عدد الأسهم المتداولة:

	الجنسية	عدد الأسهم	النسبة من إجمالي عدد الأسهم المتداولة (٪)
بيت التمويل الخليجي ش.م.ب *	البحرين	٥٤٢,٤٤٥,٧٢٦	٤٧,٠٠
شركة الإمتياز للإستثمار ش.م.ك مقفلة	الكويت	١٦١,٧٠٠,٠٠٠	١٤,٠١
مصرف الإمارات الإسلامي ش.م.ع	الإمارات	١٠٣,٩٥٠,٠٠٠	٩,٠١

* كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤، تمثل هذه الأسهم ٤٧٪ من رأس مال البنك تم الاحتفاظ بها في شركة أصول المصرف الخليجي التجاري نيابة عن بيت التمويل الخليجي ش.م.ب.

١٦ إيراد / (خسارة) من إستثمارات في أوراق مالية

	٢٠١٤	٢٠١٣
إيراد أدوات مصنفة كإستثمارات في حقوق الملكية:		
– أرباح أسهم وإيرادات إستثمارات أخرى	٤٠٤	١,٥٧٤
– أرباح/ (خسائر) القيمة العادلة للإستثمارات	١٩٥	(٢,٧٢٢)
	٥٩٩	(١,١٤٨)
إيراد أدوات مصنفة كإستثمارات في ديون:		
– أرباح من صكوك	٨١٨	٥٠٣
– أرباح أخرى من صكوك	–	٢١
	١,٤١٧	(٦٢٤)

١٧ تكلفة الموظفين

	٢٠١٤	٢٠١٣
رواتب ومنافع قصيرة الأجل	٥,٤٤٠	٤,٩٥٢
مصروفات تأمينات إجتماعية	٦٦٢	٥٥٧
مصروفات الموظفين الأخرى	٨١	١٨٣
	٦,١٨٣	٥,٦٩٢

١٨ مخصصات الإنخفاض في القيمة

	٢٠١٤	٢٠١٣
موجودات التمويلات (إيضاح رقم ٥)	(١٩٠)	٦,٤٥٧
أقساط إيجارات مستحقة (إيضاح رقم ٧)	٨٢	١١٨
إستثمارات تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية (إيضاح رقم ٦)	٤٣٢	٧,٦٦٠
إستثمارات تظهر بالتكلفة المطفأة (إيضاح رقم ٦)	١٠٠	١٦٢
موجودات أخرى (إيضاح رقم ١٠)	٥٧	٨٤٨
	٤٨١	١٥,٢٤٥

١٩ مصروفات أخرى

	٢٠١٤	٢٠١٣
تكلفة المَكاتب	١,٠٠٨	٩٢٢
تكاليف إعلانات وتسويق	٧٧٩	٧٢٣
أتعاب مهنية	٦٨٥	٦٨٩
تقنية المعلومات	٤٧٤	٤٥٤
مصروفات مجلس الإدارة	٢١٦	٣٥٢
مصروفات الإتصالات	٢٣٩	٢٥٢
مصروفات قنوات التوزيع	١٩٢	١٤٥
مصروفات إدارية أخرى	٦٤٥	٥٧٥
	٤,٢٣٨	٤,١١٢

٢٠ برنامج حوافز الموظفين على أساس مَنح أسهم البنك

خلال عام ٢٠١٤، اعتمد البنك الممارسات السليمة للمكافآت حسب ما هو مطلوب بموجب المجلد ٢ من كتيب أنظمة مصرف البحرين المركزي. إدارة البنك بصدد صياغة خطة جديدة تخضع لموافقة مصرف البحرين المركزي والمساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوي.

٢١ التقديرات المحاسبية الهامة والقرارات التي تم إتخاذها لتطبيق هذه التقديرات

يقوم البنك بعمل تقديرات وإفتراضات تؤثر في مبالغ تم الإعلان عنها لموجودات ومطلوبات وذلك خلال الفترة المالية المقبلة. يتم تقييم التقديرات والإفتراضات بشكل مستمر وبناءاً على الخبرة وعوامل أخرى، كتوقعات لأحداث مستقبلية يُفترض بأنها معقولة في مثل تلك الظروف.

الأحكام

تصنيف الإستثمارات

خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، تقرر الإدارة عند شراء أي إستثمار إما بتصنيفه كأدوات إستثمار في ديون وتظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية أو بالتكلفة المطفأة، أو تقرر تصنيفه كأدوات إستثمار في حقوق الملكية وتظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية أو بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل. يعكس تصنيف كل إستثمار نية الإدارة تجاه هذا الإستثمار ويخضع كل إستثمار لمعاملة محاسبية مختلفة بناءاً على تصنيفه (راجع إيضاح ٢ (هـ)).

شركات ذات أغراض خاصة

يقوم البنك بتأسيس شركات ذات أغراض خاصة أساساً ليُمّكن المستثمرين من المشاركة في إستثماراته. يقوم البنك بتوفير خدمات إدارية، إدارة إستثمارات وخدمات إستشارية لهذه الشركات، يؤدي تقديم مثل هذه الخدمات إلى قيام المجموعة بإتخاذ قرارات نيابة عن هذه الشركات. يقوم البنك بإدارة هذه الشركات نيابة عن عملائه الذين يمثلون أطرافاً خارجية مستفيدة من هذه الإستثمارات.

لايقوم البنك بتوحيد بيانات الشركات ذات الأغراض الخاصة التي لايسيطر عليها. لتحديد ما إذا كان البنك يمارس السيطرة على هذه الشركات، يتم قياس الأهداف من أنشطة هذه الشركات، ومدى تعرض البنك لمخاطر ومنافع هذه الشركات، وكذلك نية المجموعة ومقدرتها على إتخاذ قرارات تشغيلية نيابة عن هذه الشركات ومدى إستفادة المجموعة من تنفيذ مثل هذه القرارات.

التقديرات

الإنخفاض في قيمة إستثمارات في حقوق الملكية

تقر المجموعة بتعرض الإستثمارات في حقوق الملكية والتي تظهر بالقيمة العادلة لإنخفاض في القيمة عندما يكون هناك دليل موضوعي على وجود الإنخفاض وأن هذا الإنخفاض يعتبر جوهرياً أو عندما يكون هناك إنخفاض لفترة طويلة في قيمتها العادلة بسعر أقل من سعر التكلفة. إن تحديد وجود أي إنخفاض جوهري أو إنخفاض لفترة طويلة يتطلب القيام بتقديرات.

في حالة الأسهم المُسعرة، تَعتبر المجموعة أن الإنخفاض يكون جوهرياً عندما تنخفض قيمته العادلة بنسبة تفوق ٣٠٪ من تكلفته، كما تَعتبر المجموعة أن أي إنخفاض في قيمة الأسهم بأقل من تكلفتها ولمدة تتجاوز ٦ أشهر إنخفاضاً لفترة طويلة. عندما لاتتوفر قيمة عادلة للإستثمارات ويتم إحتسابها بسعر التكلفة، يتم تقدير القيمة القابلة للإسترجاع من هذه الإستثمارات لإختبار أي إنخفاض في قيمتها.

في حالة الأسهم غير المُسعرة والتي تظهر بالتكلفة، تقوم المجموعة بتقدير ما إذا كانت هناك أي أدلة موضوعية على إنخفاض قيمة كل إستثمار عن طريق تقييم المؤشرات المالية أو التشغيلية أو الإقتصادية. يتم إحتساب الإنخفاض عندما تكون القيمة المقدرة القابلة للإسترجاع أقل من تكلفة الإستثمار.

عند القيام بهذه التقديرات، يقوم البنك بتقييم بعض العوامل التي من ضمنها وجود دلائل على تدهور في الوضع المالي للشركة المُستثمَر فيها، وأداء الصناعة والقطاع الذي تعمل فيه، والتغيرات التكنولوجية، والتدفقات النقدية التشغيلية والتمويلية. من الممكن، بناءاً على معلومات متوفرة، أن يتطلب التقييم الحالي لأي إنخفاض في القيمة تعديلاً جوهرياً للقيمة الدفترية للإستثمارات وذلك خلال السنة المالية القادمة بسبب تغيرات جوهرية في التقديرات المستخدمة لهذه التقييمات.

٢١ التقديرات المحاسبية الهامة والقرارات التي تم إتخاذها لتطبيق هذه التقديرات (يتبع)

التقديرات (يتبع)

القيمة العادلة لأسهم ملكية غير مُسعرة

تقوم المجموعة بتحديد القيمة العادلة للإستثمارات غير المُسعّرة بإستخدام أساليب تقييم. وتشمل إستخدام معاملات مع أطراف مُلمّة بالمعاملة ومستعدة للقيام بها (إن وجدت)، أو إستخدام تحليل التدفقات النقدية المخصومة أو مضاعفات السوق لأدوات مشابهة. يتم أخذ توقعات القيمة العادلة في فترة محددة، بناءاً على حالة السوق والمعلومات المتوفرة عن الشركات أو المَحافظ التي تم الإستثمار فيها. هذه التوقعات مبنية على معلومات غير مؤكدة وأحكام مؤثرة، لذلك لايمكن تحديدها بدقة. لايمكن تأكيد أي أحداث مستقبلية (مثل مواصلة تحقيق الأرباح والإحتفاظ بالقوة المالية). من الممكن بحد معقول، بناءاً على معلومات متوفرة، أن تكون النتائج خلال السنة المالية القادمة مختلفة عن الإفتراضات ما يتطلب تعديلاً جوهرياً للقيمة الدفترية للإستثمارات.

تقوم المجموعة متمثلة في مجلس الإدارة بوضع الأحكام والقواعد الهامة لإختيار المنهج الذي يعكس أفضل قياس للقيمة العادلة للإستثمارات. إن إختيار النماذج المستخدمة للتقييم خلال الفترة المشمولة بالتقرير له تأثير جوهري على القيمة العادلة للإستثمارات وعلى المبالغ التي تم عرضها في البيانات المالية الموحدة. قام البنك بتبني منهج السوق لتقييم أسهم حقوق الملكية الغير مُسعّرة.

إن التأثير المحتمل لإستخدام البدائل الإفتراضية الممكنة لتقييم الإستثمارات والذي يؤدي إلى زيادة أو نقص بنسبة ٥٪ في مضاعفات السوق قد ينتج عنه زيادة أو نقص في القيمة العادلة التي تم عرضها بمبلغ ٧٦١ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠١٣: ٧٤٤ ألف دينار بحريني). هذا التأثير سيقابله تسجيل أرباح أو خسائر من قِبل المجموعة.

إنخفاض قيمة موجودات التمويلات

يتم تقييم موجودات التمويلات وفقاً للسياسة المحاسبية المبينة في الإيضاح رقم ٢ (ل). يتم تقييم مدى الإنخفاض في قيمة التعرضات لكل عميل على حده وبناءاً على التقديرات التي تقوم بها الإدارة للقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقع إستلامها. عند تقييم هذه التدفقات النقدية، تقوم الإدارة بتقييم للوضع المالي للعميل والقيمة الصافية المتحققة لأي موجودات أو ضمانات. يقوم قسم إدارة المخاطر وبصفة محايدة بمعاينة جدارة الموجودات التي إنخفضت قيمتها كلٌ على حده، كما يقوم بتقييم الإستراتيجية المتاحة للخروج من هذه الأزمة وتقييم التدفقات النقدية المتوقع إستلامها.

لغرض تقييم أي إنخفاض في قيمة المحفظة بصفة جماعية، تقوم الإدارة، متى توافرت، بإستخدام تقييمات مبنية على خبرتها عند حدوث أي خسائر تاريخية لموجودات وعند حدوث أي خسائر في القطاع المعني بموجودات لها خصائص مخاطر إئتمانية وأدلة موضوعية على حدوث إنخفاض في القيمة مشابهة لتلك الموجودات التي تحتوي عليها هذه المحفظة. لغرض تقييم حدوث أي إنخفاض في القيمة، يتم تجميع موجودات التمويلات التي لها صفات مخاطر إئتمانية متشابهة (أي بناءاً على عملية التصنيف التي تقوم بها المجموعة والتي تأخذ في الإعتبار نوع الموجودات، والقطاع الصناعي، والموقع الجغرافي، ونوع الضمانات، ووضع المتأخرات، والعوامل الأخرى ذات العلاقة). تتم مراجعة الطريقة والفرضيات التي تُبنى عليها عملية التصنيف وكذلك عملية مراجعة وتقدير مبالغ ومواعيد التدفقات النقدية المستقبلية بصورة دورية وذلك بهدف خفض أي فروقات قد تنتج بين تقديرات الخسائر والخسائر الحقيقية. ترى الإدارة بأن المستوى الحالي للمخصصات مناسب ولا حاجة لأي مخصصات إضافية لخسائر الإنخفاض في القيمة على أساس جماعي.

٢٢ موجودات تحت الإدارة

يقوم البنك بتوفير خدمات إدارية، وإدارة إستثمارات وخدمات إستشارية لشركاته الإستثمارية، حيث تقوم المجموعة بإتخاذ قرارات نيابة عن هذه الشركات. لم يتم تضمين أي موجودات تحت الإدارة في هذه البيانات المالية الموحدة. في تاريخ البيانات المالية، بلغت الموجودات تحت الإدارة ٢٦١,٧٧ مليون دينار بحريني (٢٠١٣: ٣٣٦,٥٢ مليون دينار بحريني). قام البنك خلال السنة بإحتساب رسوم إدارة بلغت ٧٣٨ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠١٣: ١,٠٨٨ ألف دينار بحريني) في مقابل إدارة هذه الموجودات. خلال العام، باع البنك الأصول الموجودة في إحدى وحدات حسابات الاستثمار المقيدة (صندوق الحارث الفرنسي العقاري) سدد بمبلغ ٣,٥١٢ ألف دينار بحريني إلى أصحاب حسابات الاستثمار المقيدة كتخارج كامل من الصندوق (راجع صفحة ٢٦).

٢٣ معاملات مع أطراف ذات علاقة

يتم إعتبار الأطراف على أنها ذات علاقة عندما يكون لأحد هذه الأطراف المَقدرة على التحكم في الطرف الآخر أو ممارسة نفوذ على سياساته المالية والتشغيلية. تتكون الأطراف ذات العلاقة من مساهمين رئيسيين، وشركات يمارس البنك عليها نفوذاً مؤثراً، وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بالبنك.

ينتج جزء كبير من رسوم الإدارة من شركات (موجودات تحت الإدارة) يمارس البنك أو مساهموه الرئيسيون نفوذاً مؤثراً عليها. على الرغم من إعتبار هذه المؤسسات كأطراف ذات علاقة، إلا أن البنك يقوم بإدارة هذه الشركات نيابة عن عملائه والذين يمثلون الأطراف المستفيدة من هذه الإستثمارات.

فيما يلي تفاصيل حصة أعضاء مجلس الإدارة في أسهم البنك العادية في نهاية السنة:

الفئة *	عدد الأسهم	أعضاء مجلس الإدارة
أقل من ١٪	٨,٣٥٨,٢٤٩	٣
١٪ إلى ١٠٪	–	–

* موضحة كنسبة من مجموع أسهم البنك المتداولة.

٢٣ معاملات مع أطراف ذات علاقة (يتبع)

تعويضات أعضاء الإدارة الرئيسيين

يتكون أعضاء الإدارة الرئيسيون من أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية الذين لهم صلاحية ومسئولية تخطيط وتوجيه وتنظيم أنشطة البنك. فيما يلي حوافز أعضاء الإدارة الرئيسيين:

	٢٠١٤	٢٠١٣
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	٨١	١٠١
مخصصات أعضاء مجلس الإدارة	١٢٠	١٠٨
رواتب ومنافع قصيرة الأجل	٨٦٨	٦٦٧

تعاملات مع حسابات الإستثمار المقيدة

يتم تنفيذ المعاملات التي تتضمن تحويل أو بيع موجودات إلى حسابات الإستثمار المقيدة وفقاً لقيم تم الإتفاق عليها مسبقاً ووفقاً للشروط التي تم التعاقد عليها لكل إستثمار مقيد. خلال سنة ٢٠١٤، ومن خلال الأنشطة الإعتيادية، لم يقم البنك بشراء أي إستثمارات بقيم تعاقدية متفق عليها.

فيما يلي الأرصدة والمعاملات مع أطراف ذات علاقة (بإستثناء مكافآت موظفي الإدارة الرئيسيين) المبينة في هذه البيانات المالية الموحدة:

٣١ ديسمبر ٢٠١٤	شركات زميلة	موظفي الإدارة الرئيسيين	مساهمين رئيسيين / شركات لدى أعضاء مجلس الإدارة حصص فيها	موجودات تحت الإدارة (شاملة شركات ذات أغراض خاصة)	الإجمالي
الموجودات					
موجودات التمويلات	٦٤٦	–	–	٧,٩٦٤	**٨,٦١٠**
إستثمارات في أوراق مالية	–	–	٢,٢٨٤	٢٤,٩٢٩	**٢٧,٢١٣**
إستثمارات في شركات زميلة	٢,٦٠٤	–	–	–	**٢,٦٠٤**
موجودات أخرى	١٠٠	–	–	٢,٢٨٥	**٢,٣٨٥**
المطلوبات					
حسابات جارية للعملاء	١٤٨	–	٤٣	١,٥٠٢	**١,٦٩٣**
حقوق أصحاب حسابات الإستثمار	٤٥٧	٣٤٩	٥,٦٧١	١٠,٣٩٨	**١٦,٨٧٥**

٢٣ معاملات مع أطراف ذات علاقة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠١٣	شركات زميلة	موظفي الإدارة الرئيسيين	مساهمين رئيسيين / شركات لدى أعضاء مجلس الإدارة حصص فيها	موجودات تحت الإدارة (شاملة شركات ذات أغراض خاصة)	المجموع
الموجودات					
موجودات التمويلات	٧٤٤	–	–	٩,٣٠٨	١٠,٠٥٢
إستثمارات في أوراق مالية	–	–	–	٢٤,٩٢٢	٢٤,٩٢٢
إستثمارات في شركات زميلة	٢,٦٨١	–	–	–	٢,٦٨١
موجودات أخرى	١٧٨	–	–	١٥,٧٥٣	١٥,٩٣١
المطلوبات					
حسابات جارية للعملاء	٣٥٧	٣	١٣	٦٣٦	١,٠٠٩
حقوق أصحاب حسابات الإستثمار	٣٨٧	٥١٣	٨,٠٠٩	١٣,٨٨٤	٢٢,٧٩٣

٢٠١٤	**شركات زميلة**	**موظفي الإدارة الرئيسيين**	**مساهمين رئيسيين / شركات لدى أعضاء مجلس الإدارة حصص فيها**	**موجودات تحت الإدارة (شاملة شركات ذات أغراض خاصة)**	**المجموع**
الإيرادات					
رسوم إدارة ورسوم أخرى	–	–	–	٧٠٥	**٧٠٥**
إيراد من موجودات التمويلات وموجودات مشتراة لغرض التأجير	١٠٢	–	–	٥٢٣	**٦٢٥**
إيراد من إستثمارات في أوراق مالية	–	–	١٦٢	(١٩٨)	**(٣٦)**
حصة البنك من خسائر الشركات الزميلة	٢٧	–	–	–	**٢٧**
المصروفات					
العائد إلى أصحاب حسابات الإستثمار	١٨	٨	٤٠	٢٥٧	**٣٢٣**
تكلفة الموظفين	–	٨٦٨	–	–	**٨٦٨**
مصروفات أخرى	–	–	–	١٢٣	**١٢٣**

٢٣ معاملات مع أطراف ذات علاقة (يتبع)

٢٠١٣	شركات زميلة	موظفي الإدارة الرئيسيين	مساهمين رئيسيين / شركات لدى أعضاء مجلس الإدارة حصص فيها	موجودات تحت الإدارة (شاملة شركات ذات أغراض خاصة)	المجموع
الإيرادات					
رسوم إدارة ورسوم أخرى	–	–	–	١,٠٥٤	١,٠٥٤
إيراد من موجودات التمويلات وموجودات مشتراة لغرض التأجير	١٠٢	–	–	٣٩٦	٤٩٨
إيراد من إستثمارات في أوراق مالية	–	–	–	١,١١٠	١,١١٠
حصة البنك من خسائر الشركات الزميلة	(١١٥)	–	–	–	(١١٥)
المصروفات					
العائد إلى أصحاب حسابات الإستثمار	١٧	١٤	١٩٦	٣٣٧	٥٦٤
مصروفات أخرى	–	–	–	٥٦	٥٦
مخصصات إنخفاض في القيمة	–	–	–	٥,٦٣٩	٥,٦٣٩

٢٤ العائد لكل سهم

يتم إحتساب العائد الأساسي لكل سهم بقسمة ربح السنة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة. لاتوجد لدى البنك أدوات ملكية مخفضة.

العائد الأساسي لكل سهم	**٢٠١٤**	٢٠١٣
ربح/ (خسارة) السنة (بآلاف الدنانير البحرينية)	٣,٠٤٦	(١٩,٢٠٩)
المتوسط المرجح لعدد الأسهم (بالآلاف)	١,١٢٢,٦٦٨	١,١٢٢,٦٦٨
العائد الأساسي لكل سهم (بالفلس)	٢,٧١	(١٧,١١)

٢٥ هيئة الرقابة الشرعية

تتكون هيئة الرقابة الشرعية للبنك من ثلاثة علماء في الشريعة يقومون بمراجعة مدى إلتزام أعمال البنك مع الأحكام الشرعية العامة والفتاوى والأحكام الخاصة الصادرة عن الهيئة. تشتمل مراجعة الهيئة على فحص للمستندات والإجراءات المتبعة من قبل البنك لضمان إلتزام أنشطته بأحكام الشريعة الإسلامية.

٢٦ الزكاة

يتحمل المساهمون وأصحاب حسابات الإستثمار مسئولية أداء فريضة الزكاة بصورة مباشرة. لايقوم البنك بتحصيل أو دفع الزكاة نيابة عن المساهمين أو أصحاب حسابات الإستثمار المقيدة. يقوم البنك بإحتساب نسبة الزكاة الواجب على المساهمين إخراجُها بالطريقة التي تُقرها هيئة الرقابة الشرعية ويقوم البنك بإشعار المساهمين بهذا الشأن سنوياً. خلال السنة، قامت هيئة الرقابة الشرعية بإحتساب قيمة الزكاة المستحقة حيث بلغت ٧٦٦ ألف دينار بحريني (٢٠١٣: ٩٠٥ ألف دينار بحريني) من ضمنها الزكاة المستحقة بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ الواجب إخراجها من قبل البنك على الرصيد المتراكم للإحتياطي القانوني والتي تبلغ لا شيء (٢٠١٣: لاشيء). إن الرصيد المتبقي من الزكاة والبالغ ٧٦٦ ألف دينار بحريني أو ٠,٦٦٤ فلس لكل سهم (٢٠١٣: ٩٠٥ ألف دينار بحريني أو ٠,٧٨٤ فلس لكل سهم) فهو مستحق ويجب إخراجه من قبل المساهمين. سيدفع البنك مبلغ ١٩ ألف دينار بحريني (٢٠١٣: لا شيء) على أسهم الخزينة المحتفظ بها بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ استناداً إلى ٠,٦٦٤ فلس للسهم الواحد (الإيضاح ٣٢).

٢٧ بيان القطاعات

القطاعات التشغيلية هي عبارة عن عناصر من المجموعة تقوم بأنشطة وأعمال قد تنتج عنها تحصيل إيرادات ودفع مصروفات، ويقوم مجلس الإدارة بمراجعة نتائجها التشغيلية بصورة منتظمة بهدف إتخاذ القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد لهذه القطاعات وتقييم أداءها بناءاً على معلومات مالية متوافرة منفصلة لها. تنقسم القطاعات التشغيلية إلى قطاع تجاري وقطاع جغرافي. تم تقسيم المجموعة بناءاً على أهداف إدارية إلى قطاعين تجاريين هامين:

٢٧ بيان القطاعات (يتبع)

أعمال مصرفية تجارية

تشتمل أعمال هذا القطاع بصفة أساسية على تقديم خدمات الزبائن كقبول ودائع مضاربة، وخدمات حسابات التوفير والحسابات الجارية، وخدمات تحويل الأموال، وخدمات دفع الفواتير. كما يقدم هذا القطاع خدمات تمويلية (في صيغة مرابحة السلع، والمشاركة، والإستصناع، والإجارة) لعملائه من الشركات والأفراد ذوي الملاءة العالية وكذلك منتجات تمويل المستهلكين. كما يقدم خدمات سوق المال والخزينة في صيغة مرابحات سلع قصيرة الأجل للبنوك والمؤسسات المالية والشركات، وكذلك إستثمارات في صكوك، كما تستخدم هذه الخدمات لإدارة أموال المجموعة.

أعمال مصرفية إستثمارية

تشتمل أعمال هذا القطاع بصفة أساسية على إبتكار إستثمارات والقيام بدور المُرتب للإستثمار، والمدير الرئيسي، ومدير للصندوق (يشمل هيكلة الصفقات، وجمع الأموال من خلال عمليات طرح خاصة وإدارة أموال). كما يقدم البنك منتجات كحسابات إستثمار مقيدة وإدارة أموال يتم جمعها من خلال حسابات الإستثمار المقيدة. كما تشتمل أعمال هذا القطاع على القيام بإستثمارات إستراتيجية على هيئة مساهمات في حقوق الملكية (إما في صناديق قام البنك بإنشائها وإدارتها أو في صناديق أُنشأت من قبل مؤسسات أخرى).

يتم قياس أداء كل قطاع بناءاً على نتائج كل قسم كما هو مذكور في التقارير الإدارية الداخلية والتي يتم مراجعتها من قبل مجلس الإدارة بشكل ربع سنوي. يتم إستخدام نتائج القطاع لقياس الأداء حيث تعتقد الإدارة بأن هذه المعلومات لها أهمية كبيرة وتساعد على تقييم نتائج بعض القطاعات التي لها صلة بالشركات الأخرى التي تزاول أنشطتها في هذه القطاعات.

يقوم البنك ببيان الإيرادات والمصروفات المنسوبة بصفة مباشرة إلى المعاملات الناتجة من كل قطاع كإيرادات ومصروفات القطاع على التوالي. يتم التعامل مع المصروفات غير المباشرة والنفقات العامة كمصروفات غير موزعة. تم تصميم التقارير الإدارية الداخلية لتعكس الإيرادات والمصروفات الفعلية لكل قطاع مقارنة بميزانيتها التقديرية.

تزاول المجموعة أنشطتها بشكل رئيسي في مملكة البحرين ولاتمتلك أي فروع أو أقسام خارج المملكة. لقد تم بيان التمركز الجغرافي للموجودات والمطلوبات في الإيضاح رقم ٢٩ (ب) من البيانات المالية الموحدة.

تُعتبر هذه القطاعات الأساس الذي تستخدمه المجموعة في إعداد بيان القطاعات. تتم أي معاملات إن وجدت بين القطاعات بشروط تجارية عادلة.

٣١ ديسمبر ٢٠١٤	خدمات مصرفية إستثمارية	خدمات مصرفية تجارية	غير موزعة	المجموع
نقد وأرصدة لدى البنوك	–	٣٧,٣٥٨	–	٣٧,٣٥٨
ودائع لدى مؤسسات مالية	١,٤٢٨	٧٤,٥٧٨	–	٧٦,٠٠٦
موجودات التمويلات	–	٣٠٣,٩٤٣	–	٣٠٣,٩٤٣
إستثمارات في أوراق مالية	٦٠,٩٤٥	٣٥,٩٧٨	–	٩٦,٩٢٣
موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)	–	٤٣,٧٧٩	–	٤٣,٧٧٩
إستثمارات في شركات زميلة	٢,٦٠٤	–	–	٢,٦٠٤
إستثمارات عقارية	١٣,٧١٥	–	–	١٣,٧١٥
موجودات أخرى	٢,٣٨١	٢٠٠	٦,٤٩٨	٩,٠٧٩
عقارات ومعدات	–	–	٨,٥١٧	٨,٥١٧
إجمالي موجودات القطاع	**٨١,٠٧٣**	**٤٩٥,٨٣٦**	**١٥,٠١٥**	**٥٩١,٩٢٤**
ودائع من مؤسسات مالية	–	٥٠,٢٠٨	–	٥٠,٢٠٨
ودائع من مؤسسات غير مالية وأفراد	–	٤٣,٧٨٢	–	٤٣,٧٨٢
حسابات جارية للعملاء	١,٤٢٨	٤٦,٤٠٠	–	٤٧,٨٢٨
مطلوبات أخرى	٧٨	٥,١٢٠	٢,٩١٧	٨,١١٥
إجمالي مطلوبات القطاع	**١,٥٠٦**	**١٤٥,٥١٠**	**٢,٩١٧**	**١٤٩,٩٣٣**
حقوق أصحاب حسابات الإستثمار	**١٠,٨٥٥**	**٣٢٨,٠٧٩**	**-**	**٣٣٨,٩٣٤**
حسابات الإستثمار المقيدة	**٢١,٩٦٦**	**-**	**-**	**٢١,٩٦٦**

٢٧ بيان القطاعات (يتبع)

٢٠١٤	خدمات مصرفية إستثمارية	خدمات مصرفية تجارية	غير موزعة	المجموع
رسوم إدارة ورسوم أخرى	٧٣٨	–		٧٣٨
إيراد من ودائع لدى مؤسسات مالية	١١	٥٥٧	–	٥٦٨
إيراد من موجودات التمويلات وموجودات مشتراة لغرض التأجير	–	٢٢,٨٨٢	–	٢٢,٨٨٢
إيراد من إستثمارات في أوراق مالية	١٠٠	١,٣١٧	–	١,٤١٧
حصة المصرف من أرباح الشركات الزميلة	٢٧	–	–	٢٧
إيرادات أخرى	٤٣٥	٤٠٩	–	٨٤٤
إجمالي الإيرادات قبل العائد إلى أصحاب حسابات الإستثمار	**١,٣١١**	**٢٥,١٦٥**	**-**	**٢٦,٤٧٦**
يُطرح: العائد إلى أصحاب حسابات الإستثمار قبل حصة البنك كمُضارب	(٣٨٨)	(١٢,٤٥٥)	–	(١٢,٨٤٣)
حصة البنك كمُضارب	١٢١	٣,٨٨١	–	٤,٠٠٢
العائد إلى أصحاب حسابات الإستثمار	**(٢٦٧)**	**(٨,٥٧٤)**	**-**	**(٨,٨٤١)**
يُطرح: مصروفات على ودائع من مؤسسات مالية، ومؤسسات غير مالية وأفراد	–	(٣,٠٦٠)	–	(٣,٠٦٠)
إجمالي إيرادات القطاع	**١,٠٤٤**	**١٣,٥٣١**	**-**	**١٤,٥٧٥**
تكلفة الموظفين	٦١٨	٢,٤٧٣	٣,٠٩٢	٦,١٨٣
مصروفات إستهلاك	–	–	٦٢٧	٦٢٧
مصروفات أخرى	١٢٣	٤٥٦	٣,٦٥٩	٤,٢٣٨
إجمالي مصروفات القطاع	**٧٤١**	**٢,٩٢٩**	**٧,٣٧٨**	**١١,٠٤٨**
نتائج القطاع قبل مخصصات الإنخفاض في القيمة	٣٠٣	١٠,٦٠٢	(٧,٣٧٨)	٣,٥٢٧
مخصصات محتسبة للإنخفاض في القيمة	(٤٣٢)	٨	(٥٧)	(٤٨١)
نتائج القطاع	**(١٢٩)**	**١٠,٦١٠**	**(٧,٤٣٥)**	**٣,٠٤٦**

٢٧ بيان القطاعات (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠١٣	خدمات مصرفية إستثمارية	خدمات مصرفية تجارية	غير موزعة	المجموع
نقد وأرصدة لدى البنوك	–	٣٨,٨٤٨	–	٣٨,٨٤٨
ودائع لدى مؤسسات مالية	٥٤٥	٨٢,٢٠٠	–	٨٢,٧٤٥
موجودات التمويلات	–	٢٥٣,٦٣٥	–	٢٥٣,٦٣٥
إستثمارات في أوراق مالية	٦١,٢٦٥	٢٩,١٣٢	–	٩٠,٣٩٧
موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)	–	٣٥,٦٣٠	–	٣٥,٦٣٠
إستثمارات في شركات زميلة	٢,٦٨١	–	–	٢,٦٨١
إستثمارات عقارية	٦,٥٨٣	–	–	٦,٥٨٣
موجودات أخرى	١٥,٩٣١	١,٥٤٤	٥,٨٦٧	٢٣,٣٤٢
عقارات ومعدات	–	–	٨,٣٨١	٨,٣٨١
إجمالي موجودات القطاع	٨٧,٠٠٥	٤٤٠,٩٨٩	١٤,٢٤٨	٥٤٢,٢٤٢
ودائع من مؤسسات مالية	–	٤٢,٩٤٠	–	٤٢,٩٤٠
ودائع من مؤسسات غير مالية وأفراد	–	٨٠,٩١٢	–	٨٠,٩١٢
حسابات جارية للعملاء	٥٤٥	١٨,٣٧٨	–	١٨,٩٢٣
مطلوبات أخرى	١٠١	٥,١٦٦	٢,١٤٠	٧,٤٠٧
إجمالي مطلوبات القطاع	٦٤٦	١٤٧,٣٩٦	٢,١٤٠	١٥٠,١٨٢
حقوق أصحاب حسابات الإستثمار	١٣,٩١٧	٢٧٨,١٣٢	–	٢٩٢,٠٤٩
حسابات الإستثمار المقيدة	٣١,٥٥٦	–	–	٣١,٥٥٦

٢٧ بيان القطاعات (يتبع)

٢٠١٣	خدمات مصرفية إستثمارية	خدمات مصرفية تجارية	غير موزعة	المجموع
رسوم إدارة ورسوم أخرى	١,٠٨٨	–		١,٠٨٨
إيراد من ودائع لدى مؤسسات مالية	٣	٤٢٧	–	٤٣٠
إيراد من موجودات التمويلات وموجودات مشتراة لغرض التأجير	–	١٨,٣١٨	–	١٨,٣١٨
إيراد من إستثمارات في أوراق مالية	(١,١٦٥)	٥٤١	–	(٦٢٤)
حصة المصرف من خسائر الشركات الزميلة	(١١٥)	–	–	(١١٥)
إيرادات أخرى	٢٩٣	٣٠٦	–	٥٩٩
إجمالي الإيرادات قبل العائد إلى أصحاب حسابات الإستثمار	١٠٤	١٩,٥٩٢	–	١٩,٦٩٦
يُطرح: العائد إلى أصحاب حسابات الإستثمار قبل حصة البنك كمضارب	(٦٣٤)	(١٢,٦٨١)	–	(١٣,٣١٥)
حصة البنك كمضارب	٢١٩	٤,٣٧٧	–	٤,٥٩٦
العائد إلى أصحاب حسابات الإستثمار	(٤١٥)	(٨,٣٠٤)	–	(٨,٧١٩)
يُطرح: مصروفات على ودائع من مؤسسات مالية، ومؤسسات غير مالية وأفراد	–	(٣,٩٦٨)	–	(٣,٩٦٨)
إجمالي إيرادات القطاع	(٣١١)	٧,٣٢٠	–	٧,٠٠٩
تكلفة الموظفين	٥٦٩	٢,٢٧٧	٢,٨٤٦	٥,٦٩٢
مصروفات إستهلاك	–	–	١,١٦٩	١,١٦٩
مصروفات أخرى	٥٦	٤٠١	٣,٦٥٥	٤,١١٢
إجمالي مصروفات القطاع	٦٢٥	٢,٦٧٨	٧,٦٧٠	١٠,٩٧٣
نتائج القطاع قبل مخصصات الإنخفاض في القيمة	(٩٣٦)	٤,٦٤٢	(٧,٦٧٠)	(٣,٩٦٤)
مخصصات محتسبة للإنخفاض في القيمة	(٧,٦٦٠)	(٧,٥٨٥)	–	(١٥,٢٤٥)
نتائج القطاع	(٨,٥٩٦)	(٢,٩٤٣)	(٧,٦٧٠)	(١٩,٢٠٩)

٢٨ مواعيد الإستحقاق

تم عرض مواعيد إستحقاق كل من الودائع لدى ومن مؤسسات مالية، وموجودات التمويلات، والموجودات المشتراة لغرض التأجير (بما في ذلك أقساط إيجارات مستحقة)، والإستثمارات في صكوك (لغرض غير المتاجرة)، وحقوق أصحاب حسابات الإستثمار بإستخدام التدفقات النقدية التعاقدية. أما بالنسبة للأرصدة الأخرى، فقد تم عرض مواعيد إستحقاقها بناءاً على التدفقات النقدية المتوقعة أو مواعيد سداد الموجودات والمطلوبات ذات العلاقة.

٣١ ديسمبر ٢٠١٤	لغاية ٣ شهور	٣ إلى ٦ شهور	٦ شهور إلى سنة	١ إلى ٣ سنوات	أكثر من ٣ سنوات	الإجمالي
الموجودات						
نقد وأرصدة لدى البنوك	٣٧,٣٥٨	–	–	–	–	**٣٧,٣٥٨**
ودائع لدى مؤسسات مالية	٧٦,٠٠٦	–	–	–	–	**٧٦,٠٠٦**
موجودات التمويلات	٥٢,٦٦٤	٢٣,١٩٩	٢٠,٣٣٦	٧٣,٨٤٤	١٣٣,٩٠٠	**٣٠٣,٩٤٣**
إستثمارات في أوراق مالية	٣٥,٩٧٨	–	٣,٧٧٠	٥٧,١٧٥	–	**٩٦,٩٢٣**
موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)	–	–	٥٣١	٨٢٩	٤٢,٤١٩	**٤٣,٧٧٩**
إستثمارات في شركات زميلة	–	–	–	٩٣٨	١,٦٦٦	**٢,٦٠٤**
إستثمارات عقارية	–	–	–	–	١٣,٧١٥	**١٣,٧١٥**
موجودات أخرى	١,٦٣٣	–	٤٢	٧,٤٠٤	–	**٩,٠٧٩**
عقارات ومعدات	–	–	–	–	٨,٥١٧	**٨,٥١٧**
إجمالي الموجودات	**٢٠٣,٦٣٩**	**٢٣,١٩٩**	**٢٤,٦٧٩**	**١٤٠,١٩٠**	**٢٠٠,٢١٧**	**٥٩١,٩٢٤**
المطلوبات						
ودائع من مؤسسات مالية	٣٠,٣٢٦	–	٣,٠٥٤	١٦,٨٢٨	–	**٥٠,٢٠٨**
ودائع من مؤسسات غير مالية وأفراد	٢٢,٥٦٧	٥,٠٥٦	٩,١٥٦	٥,٨٣٠	١,١٧٣	**٤٣,٧٨٢**
حسابات جارية للعملاء	٣٧,٥١٣	٣,٨١٩	٣,٢٤٨	٣,٢٤٨	–	**٤٧,٨٢٨**
مطلوبات أخرى	٣,١٣٧	٨٠٩	١,٤٢٠	٢,٧٤٩	–	**٨,١١٥**
إجمالي المطلوبات	**٩٣,٥٤٣**	**٩,٦٨٤**	**١٦,٨٧٨**	**٢٨,٦٥٥**	**١,١٧٣**	**١٤٩,٩٣٣**
حقوق أصحاب حسابات الإستثمار	١٢٩,٤٨٨	٤٩,٧٠٥	٥٥,٦١٠	١٠٤,١٣١	–	**٣٣٨,٩٣٤**
حسابات الإستثمار المقيدة	–	–	–	٥,٥٥٣	١٦,٤١٣	**٢١,٩٦٦**
إلتزامات	٢٥,٩٦١	٤,٧٣٦	١٧,٧٧٢	٦,٣٠٠	١,٢٣١	**٥٦,٠٠٠**

٢٨ مواعيد الإستحقاق (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠١٣	لغاية ٣ شهور	٣ إلى ٦ شهور	٦ شهور إلى سنة	١ إلى ٣ سنوات	أكثر من ٣ سنوات	المجموع
الموجودات						
نقد وأرصدة لدى البنوك	٣٨,٨٤٨	–	–	–	–	٣٨,٨٤٨
ودائع لدى مؤسسات مالية	٨٢,٧٤٥	–	–	–	–	٨٢,٧٤٥
موجودات التمويلات	٤١,٨٨٤	١٥,٤٥٠	١٧,٩٣٤	٧٧,٨٩١	١٠٠,٤٧٦	٢٥٣,٦٣٥
إستثمارات في أوراق مالية	٨,٣٣٥	٥,٨٢٥	٥,٧٨٦	٣٥,٦٩٦	٣٤,٧٥٥	٩٠,٣٩٧
موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)	٦	–	١,٨٨٤	١,١٧٠	٣٢,٥٧٠	٣٥,٦٣٠
إستثمارات في شركات زميلة	–	–	–	٢,٦٨١	–	٢,٦٨١
إستثمارات عقارية	–	–	–	–	٦,٥٨٣	٦,٥٨٣
موجودات أخرى	١,٥١٤	١٣,٥٣٦	–	٣,٢٠٦	٥,٠٨٦	٢٣,٣٤٢
عقارات ومعدات	–	–	–	–	٨,٣٨١	٨,٣٨١
إجمالي الموجودات	١٧٣,٣٣٢	٣٤,٨١١	٢٥,٦٠٤	١٢٠,٦٤٤	١٨٧,٨٥١	٥٤٢,٢٤٢
المطلوبات						
ودائع من مؤسسات مالية	٢٥,٤٩٢	–	–	١٧,٤٤٨	–	٤٢,٩٤٠
ودائع من مؤسسات غير مالية وأفراد	٢٤,٢٣٠	٢٠,٠٤٧	٣١,١٨١	٤,٢٥٨	١,١٩٦	٨٠,٩١٢
حسابات جارية للعملاء	١٨,٧٠٥	٢١٨	–	–	–	١٨,٩٢٣
مطلوبات أخرى	٢,٠١٥	١,٣٩٧	١,٥٧٥	٢,٤٢٠	–	٧,٤٠٧
إجمالي المطلوبات	٧٠,٤٤٢	٢١,٦٦٢	٣٢,٧٥٦	٢٤,١٢٦	١,١٩٦	١٥٠,١٨٢
حقوق أصحاب حسابات الإستثمار	١٥٦,٩٢٢	٥٢,٣٣٦	٨٠,٠٧٨	٢,٧١٣	–	٢٩٢,٠٤٩
حسابات الإستثمار المقيدة	٥,٢٦٤	–	١,٠٠١	٢٥,٢٩١	–	٣١,٥٥٦
إلتزامات	٨,٨٨٤	٢١,٤٣١	١٢,٠٨٢	١,٧٧٢	–	٤٤,١٦٩

٢٩ تمركز الموجودات والمطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الإستثمار وحسابات الإستثمار المقيدة

(أ) القطاع الصناعي

٣١ ديسمبر ٢٠١٤	بنوك ومؤسسات مالية	عقارات	أخرى	المجموع
الموجودات				
نقد وأرصدة لدى البنوك	٣٧,٣٥٨	–	–	**٣٧,٣٥٨**
ودائع لدى مؤسسات مالية	٧٦,٠٠٦	–	–	**٧٦,٠٠٦**
موجودات التمويلات	٤١,٢٨٥	١١٤,٤١١	١٤٨,٢٤٧	**٣٠٣,٩٤٣**
إستثمارات في أوراق مالية	٢٦,٥٣٧	٤٢,٦١٤	٢٧,٧٧٢	**٩٦,٩٢٣**
موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)	٥٠١	٤٣,٢١١	٦٧	**٤٣,٧٧٩**
إستثمارات في شركات زميلة	–	٢,٦٠٤	–	**٢,٦٠٤**
إستثمارات عقارية	–	١٣,٧١٥	–	**١٣,٧١٥**
موجودات أخرى	–	١,٧٦٨	٧,٣١١	**٩,٠٧٩**
عقارات ومعدات	–	٧,١٦٩	١,٣٤٨	**٨,٥١٧**
إجمالي الموجودات	**١٨١,٦٨٧**	**٢٢٥,٤٩٢**	**١٨٤,٧٤٥**	**٥٩١,٩٢٤**
المطلوبات				
ودائع من مؤسسات مالية	٥٠,٢٠٨	–	–	**٥٠,٢٠٨**
ودائع من مؤسسات غير مالية وأفراد	–	٣٧٩	٤٣,٤٠٣	**٤٣,٧٨٢**
حسابات جارية للعملاء	٢,٨٠٠	٧,٥١١	٣٧,٥١٧	**٤٧,٨٢٨**
مطلوبات أخرى	١,١٤٦	٢٤٢	٦,٧٢٧	**٨,١١٥**
إجمالي المطلوبات	**٥٤,١٥٤**	**٨,١٣٢**	**٨٧,٦٤٧**	**١٤٩,٩٣٣**
حقوق أصحاب حسابات الإستثمار	٩,٠١٤	١٤,٨٦٤	٣١٥,٠٥٦	**٣٣٨,٩٣٤**
حسابات الإستثمار المقيدة	–	٢٠,٩٧٣	٩٩٣	**٢١,٩٦٦**
إلتزامات	–	١٦,٠٤١	٣٩,٩٥٩	**٥٦,٠٠٠**

٢٩ تمركز الموجودات والمطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الإستثمار وحسابات الإستثمار المقيدة (يتبع)

(أ). القطاع الصناعي (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠١٣	بنوك ومؤسسات مالية	عقارات	أخرى	المجموع
الموجودات				
نقد وأرصدة لدى البنوك	٣٨,٨٤٨	–	–	٣٨,٨٤٨
ودائع لدى مؤسسات مالية	٨٢,٧٤٥	–	–	٨٢,٧٤٥
موجودات التمويلات	٣٨,٦٨٠	٥٩,٥٥١	١٥٥,٤٠٤	٢٥٣,٦٣٥
إستثمارات في أوراق مالية	٢٦,٦٠١	٣٥,٩٥٤	٢٧,٨٤٢	٩٠,٣٩٧
موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)	١,٠٦٠	٣٣,٥٤٩	١,٠٢١	٣٥,٦٣٠
إستثمارات في شركات زميلة	–	٢,٦٨١	–	٢,٦٨١
إستثمارات عقارية	–	٦,٥٨٣	–	٦,٥٨٣
موجودات أخرى	٤٣٤	٢٠,٩٧٣	١,٩٣٥	٢٣,٣٤٢
عقارات ومعدات	–	٧,١٧٩	١,٢٠٢	٨,٣٨١
إجمالي الموجودات	١٨٨,٣٦٨	١٦٦,٤٧٠	١٨٧,٤٠٤	٥٤٢,٢٤٢
المطلوبات				
ودائع من مؤسسات مالية	٤٢,٩٤٠	–	–	٤٢,٩٤٠
ودائع من مؤسسات غير مالية وأفراد	–	–	٨٠,٩١٢	٨٠,٩١٢
حسابات جارية للعملاء	٦١٧	٢,٣٩٩	١٥,٩٠٧	١٨,٩٢٣
مطلوبات أخرى	–	–	٧,٤٠٧	٧,٤٠٧
إجمالي المطلوبات	٤٣,٥٥٧	٢,٣٩٩	١٠٤,٢٢٦	١٥٠,١٨٢
حقوق أصحاب حسابات الإستثمار	١١,٥٤٩	٣,٩٥٧	٢٧٦,٥٤٣	٢٩٢,٠٤٩
حسابات الإستثمار المقيدة	–	٣٠,٥٥٥	١,٠٠١	٣١,٥٥٦
إلتزامات	–	٢,٠٢٠	٤٢,١٤٩	٤٤,١٦٩

٢٩ تمركز الموجودات والمطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الإستثمار وحسابات الإستثمار المقيدة (يتبع)

(ب) التمركز الجغرافي

٣١ ديسمبر ٢٠١٤	دول مجلس التعاون	أوروبا	أمريكا	آسيا	أستراليا	أفريقيا	المجموع
الموجودات							
نقد وأرصدة لدى البنوك	٣٣,٨٣٣	١,٢٥٦	٢,٢٥١	١٨	–	–	٣٧,٣٥٨
ودائع لدى مؤسسات مالية	٧٦,٠٠٦	–	–	–	–	–	٧٦,٠٠٦
موجودات التمويلات	٢٧٢,٧٢٠	٢٣,١٥٨	–	٨,٠٦٥	–	–	٣٠٣,٩٤٣
إستثمارات في أوراق مالية	٧١,١٨١	–	–	٢١,٨٢٤	٣,٩١٨	–	٩٦,٩٢٣
موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)	٤٣,٥٩٨	٥٤	–	١٢٧	–	–	٤٣,٧٧٩
إستثمارات في شركات زميلة	٢,٦٠٤	–	–	–	–	–	٢,٦٠٤
إستثمارات عقارية	١٣,٧١٥	–	–	–	–	–	١٣,٧١٥
موجودات أخرى	٧,٨٣٧	٧٣٨	–	٥٠٤	–	–	٩,٠٧٩
عقارات ومعدات	٨,٥١٧	–	–	–	–	–	٨,٥١٧
إجمالي الموجودات	**٥٣٠,٠١١**	**٢٥,٢٠٦**	**٢,٢٥١**	**٣٠,٥٣٨**	**٣,٩١٨**	**-**	**٥٩١,٩٢٤**
المطلوبات							
ودائع من مؤسسات مالية	٥٠,٢٠٨	–	–	–	–	–	٥٠,٢٠٨
ودائع من مؤسسات غير مالية وأفراد	٤٣,٧٨٢	–	–	–	–	–	٤٣,٧٨٢
حسابات جارية للعملاء	٤٦,٨١٧	٩٠٤	–	١٠٧	–	–	٤٧,٨٢٨
مطلوبات أخرى	٧,٩٩٤	٤١	–	٨٠	–	–	٨,١١٥
إجمالي المطلوبات	**١٤٨,٨٠١**	**٩٤٥**	**-**	**١٨٧**	**-**	**-**	**١٤٩,٩٣٣**
حقوق أصحاب حسابات الإستثمار	٣٣٠,١١٣	٤٦٠	٤	٨,٣٥٧	–	–	٣٣٨,٩٣٤
حسابات الإستثمار المقيدة	٢٠,٩٧٣	–	–	–	٩٩٣	–	٢١,٩٦٦
إلتزامات	٥٥,٩٨٨	١٢	–	–	–	–	٥٦,٠٠٠

يتم قياس التمركز حسب الموقع لموجودات التمويلات بناءاً على موقع الطرف الآخر، حيث توجد علاقة وثيقة لهذا الموقع بالضمان المتوفر لهذا التعرض.

٢٩ تمركز الموجودات والمطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الإستثمار وحسابات الإستثمار المقيدة (يتبع)

(ب). التمركز الجغرافي (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠١٣	دول مجلس التعاون	أوروبا	أمريكا	آسيا	أستراليا	أفريقيا	المجموع
الموجودات							
نقد وأرصدة لدى البنوك	٣٢,٥٣٢	٤٨٥	٥,٧٩٦	٣٥	–	–	٣٨,٨٤٨
ودائع لدى مؤسسات مالية	٧٨,٩٧٤	٣,٧٧١	–	–	–	–	٨٢,٧٤٥
موجودات التمويلات	٢٤٢,١٤٥	١١,٤٩٠	–	–	–	–	٢٥٣,٦٣٥
إستثمارات في أوراق مالية	٦٤,٠٣٠	–	–	٢٢,٢٢٦	٤,١٤١	–	٩٠,٣٩٧
موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)	٣٥,٦٣٠	–	–	–	–	–	٣٥,٦٣٠
إستثمارات في شركات زميلة	٢,٦٨١	–	–	–	–	–	٢,٦٨١
إستثمارات عقارية	٦,٥٨٣	–	–	–	–	–	٦,٥٨٣
موجودات أخرى	٢١,٩٣٧	٩٠٨	–	٤٥٤	٤٣	–	٢٣,٣٤٢
عقارات ومعدات	٨,٣٨١	–	–	–	–	–	٨,٣٨١
إجمالي الموجودات	٤٩٢,٨٩٣	١٦,٦٥٤	٥,٧٩٦	٢٢,٧١٥	٤,١٨٤	–	٥٤٢,٢٤٢
المطلوبات							
ودائع من مؤسسات مالية	٤٢,٩٤٠	–	–	–	–	–	٤٢,٩٤٠
ودائع من مؤسسات غير مالية وأفراد	٨٠,٩١٢	–	–	–	–	–	٨٠,٩١٢
حسابات جارية للعملاء	١٨,٠٧٣	٧٦٨	–	٨٢	–	–	١٨,٩٢٣
مطلوبات أخرى	٧,٤٠٧	–	–	–	–	–	٧,٤٠٧
إجمالي المطلوبات	١٤٩,٣٣٢	٧٦٨	–	٨٢	–	–	١٥٠,١٨٢
حقوق أصحاب حسابات الإستثمار	٢٨٠,٥٦٠	٤٢٠	–	١١,٠٦٩	–	–	٢٩٢,٠٤٩
حسابات الإستثمار المقيدة	٢١,٦٨٧	٨,٨٦٨	–	–	١,٠٠١	–	٣١,٥٥٦
إلتزامات	٤٣,٧١٧	٤٥٢	–	–	–	–	٤٤,١٦٩

٣٠ القيمة العادلة

(أ) القيمة العادلة للأدوات المالية

القيمة العادلة هي القيمة التي يتم بموجبها تبادل أصل أو تسوية التزام، بين طرفين ملمّين بالمعاملة وبشروط تجارية عادلة.

القيَم العادلة للصكوك المُسعرة والتي تظهر بالتكلفة المطفأة ٢١,٢٧٣ ألف دينار بحريني (٢٠١٣: ٧,٣٥٢ ألف دينار بحريني) بلغت ٢٠,٨٨٩ ألف دينار بحريني في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ (٢٠١٣: ٧,٠٨١ ألف دينار بحريني).

في حالة موجودات التمويلات ومستحقات الإيجار، يكون متوسط معدل الربح للمحفظة متوافق مع قيم السوق الحالية للتسهيلات المشابهة وبناءاً على ذلك وبعد الأخذ بعين الإعتبار التعديلات المتعلقة بمخاطر المبالغ المدفوعة مقدماً وتكاليف المخصصات يتوقع ألا تتغير القيمة الحاية جوهرياً مقارنة بالقيمة العادلة لهذه الموجودات. بإستثناء الإستثمارات في حقوق الملكية التي تظهر بالتكلفة والبالغة ٤٥,٧٩٧ ألف دينار بحريني (٢٠١٣: ٤٦,٣٠٦ ألف دينار بحريني)، فإن القيمة العادلة المقدّرة للأدوات المالية الأخرى للبنك لاتختلف إختلافاً جوهرياً عن قيمها الدفترية نظراً لطبيعتها قصيرة الأجل.

(ب) التسلسل الهرمي للقيمة العادلة

يحلل الجدول التالي أدوات الإستثمار التي تظهر بالقيمة العادلة، وذلك بإستخدام طريقة التقييم. تم تحديد المستويات المختلفة للتسلسل الهرمي على النحو التالي:

- المستوى الأول: الأسعار المُسعّرة (غير المعدّلة) في أسواق نشطة لموجودات ومطلوبات متطابقة.
- المستوى الثاني: مُدخلات أخرى غير الأسعار المُسعّرة المشمولة في المستوى الأول والتي يمكن ملاحظتها على الموجودات أو المطلوبات، سواءاً بطريقة مباشرة (كالأسعار) أو بطريقة غير مباشرة (مستمدة من الأسعار).
- المستوى الثالث: مُدخلات لموجودات أو مطلوبات تكون غير مبنية على ملاحظة بيانات السوق (مُدخلات غير مُلاحَظة)

٣١ ديسمبر ٢٠١٤	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	الإجمالي
إستثمارات في أوراق مالية				
أدوات إستثمار في حقوق الملكية تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	٤,٩٦١	–	١٥,١٤٨	٢٠,١٠٩
أدوات إستثمار في ديون تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	٣٩٨	–	–	٣٩٨
	٥,٣٥٩	**-**	**١٥,١٤٨**	**٢٠,٥٠٧**

٣١ ديسمبر ٢٠١٣	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	الإجمالي
إستثمارات في أوراق مالية				
أدوات إستثمار في حقوق الملكية تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	٤,٧٦٥	–	١٤,٩٥٩	١٩,٧٢٤
أدوات إستثمار في ديون تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق بيان الدخل	١,٠١٦	–	–	١,٠١٦
	٥,٧٨١	–	١٤,٩٥٩	٢٠,٧٤٠

يعرض الجدول التالي تسوية التغيرات في قيمة الإستثمارات التي تم قياسها بإستخدام المستوى الثالث:

	٢٠١٤	٢٠١٣
في ١ يناير	١٤,٩٥٩	١٧,٤٥٢
إجمالي الأرباح أو الخسائر		
– في بيان الأرباح أو الخسائر	–	(٢,٤٩٣)
شراء	١٨٩	–
في ٣١ ديسمبر	**١٥,١٤٨**	١٤,٩٥٩

٣١ إدارة المخاطر

مقدمة ونظرة عامة

يتعرض البنك للمخاطر التالية نتيجة إستخدامه لأدوات مالية:

- مخاطر الإئتمان
- مخاطر السيولة
- مخاطر السوق
- مخاطر التشغيل

يعرض هذا الإيضاح معلومات عن تعرضات المجموعة لكل المخاطر المشار إليها أعلاه، وأهدافها، والسياسات والإجراءات التي يتخذها البنك لقياس وإدارة المخاطر وكيفية إدارة رأس المال.

إطار إدارة المخاطر

إن مجلس الإدارة مسئول بشكل رئيسي عن وضع إطار لإدارة المخاطر والإشراف على تنفيذه. قام مجلس الإدارة بإنشاء لجنة تنفيذية لإدارة المخاطر، مسئوليتها وضع سياسات لإدارة مخاطر البنك المشار إليها أعلاه ومتابعتها. تقوم هذه اللجنة أيضاً وبصفة مستمرة بمتابعة التنفيذ المنتظم للسياسات التي أقرها مجلس الإدارة وتقوم برفع تقارير عن أي حالات إنحراف للمجلس، إن وجدت. تتكون هذه اللجنة من رؤساء الأقسام المعنية في البنك وترفع تقاريرها بشكل دوري للجنة التدقيق وإدارة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة.

لقد تم وضع سياسات لإدارة المخاطر التي يتعرض لها البنك بهدف معرفة وتحليل المخاطر التي تواجه البنك، ولوضع حدود وضوابط ملائمة لهذه المخاطر، وكذلك لمراقبة المخاطر ومدى الإلتزام بالحدود الموضوعة. تتم مراجعة سياسات إدارة المخاطر والأنظمة المتعلقة بها بصورة دورية لتعكس التغيرات في ظروف السوق والمنتجات والخدمات المقدمة. يهدف البنك من خلال برامجه التدريبية ومن خلال المعايير والإجراءات الإدارية التي يتّبعها إلى إيجاد بيئة ملتزمة وبناءة حيث يُلِم جميع الموظفين فيها بالأدوار المنوطة بهم والإلتزامات الواجبة عليهم.

تقوم لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة بمراقبة مدى الإلتزام بسياسات وإجراءات إدارة المخاطر، كما تقوم بمراجعة مدى كفاية إطار إدارة المخاطر وملاءمته للمخاطر التي تواجه البنك. يقوم قسم التدقيق الداخلي بالبنك بمساعدة لجنة التدقيق وإدارة المخاطر على القيام بهذه المسئوليات. يقوم قسم التدقيق الداخلي بمراجعة دورية ومتى تطلب الأمر لإجراءات وأساليب إدارة المخاطر ويرفع تقاريره إلى لجنة التدقيق وإدارة المخاطر.

مخاطر الإئتمان

مخاطر الإئتمان هي مخاطر الخسائر المالية التي قد يتعرض لها البنك إذا فشل العميل أو الطرف الآخر لأدوات مالية بالوفاء بإلتزاماته التعاقدية، وتنشأ أساساً من تعرضات البنك لودائع لدى مؤسسات مالية، ومن موجودات التمويلات، ومن موجودات مشتراة لغرض التأجير، ومن إستثمارات في صكوك، وكذلك من ذمم مدينة تم عرضها كموجودات أخرى. ولغرض إعداد تقارير إدارة المخاطر، يقوم البنك بالأخذ في الإعتبار ودمج كل عناصر مخاطر الإئتمان (كمخاطر التعرضات الفردية والجماعية، ومخاطر التمركز الجغرافي والقطاع الصناعي، وتعرضات الأطراف ذات العلاقة، إلخ). يراقب البنك إجمالي تعرضاته لموجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة) بصفة تراكمية لغرض مراقبة مخاطر السوق ومخاطر الإئتمان.

قام مجلس الإدارة بتفويض مسئولية إدارة مخاطر الإئتمان إلى اللجنة التنفيذية لإدارة المخاطر. يوجد هناك قسم منفصل لإدارة المخاطر والإئتمان يتبع اللجنة التنفيذية لإدارة المخاطر، مسئوليته الإشراف على مخاطر الإئتمان التي يتعرض لها البنك والتي تتضمن:

- صياغة سياسات الإئتمان بالتشاور مع وحدات العمل ذات العلاقة، وتغطية متطلبات الضمان، وتقييم المخاطر، ودرجات وتقارير المخاطر، والإجراءات المستندية والقانونية، والإلتزام بالإشتراطات الرقابية والتشريعية وتقديمها للموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة.
- وضع هيكل التفويضات لغرض إعتماد وتجديد التسهيلات الإئتمانية. وحدات العمل ذات العلاقة غير مخولة بالإعتماد حالياً. يتم إعتماد التعرضات الصغيرة للمخاطر من قبل اللجنة التنفيذية للإئتمان والإستثمار والمكونة من رؤساء وحدات العمل ذات العلاقة ومن نائب المدير العام ورئيس العمليات. تتطلب التسهيلات الكبيرة إعتماداً من قبل الرئيس التنفيذي، ورئيس مجلس الإدارة، ولجنة الإستثمار والإئتمان، أو مجلس الإدارة بكامل أعضائه، حسب الحاجة.
- مراجعة وتقييم مخاطر الإئتمان. حيث يقوم قسم إدارة المخاطر بمراجعة جميع التعرضات الإئتمانية والتوقيع على الطلبات ذات العلاقة قبل موافقة الجهة المخولة على منح هذه التسهيلات. تخضع عمليات التجديد ومراجعة التسهيلات لنفس الإجراءات.
- الحد من تركيز المخاطر على أطراف معينة، أو دول وصناعات عندما يتعلق الأمر بموجودات التمويلات، وموجودات مشتراة لغرض التأجير وكذلك الإستثمارات.
- القيام بوضع ومتابعة درجات المخاطر لغرض تصنيف التعرضات وفقاً لدرجة إحتمال خطر الخسارة المالية وذلك للفت نظر الإدارة للمخاطر القائمة. يتم أيضاً إستخدام نظام درجات المخاطر لمعرفة التعرضات المحددة التي قد تحتاج إلى إحتساب مخصصات إنخفاض في القيمة. يتكون إطار درجات المخاطر لمحفظة التمويل بالبنك من عشر درجات حيث تعكس درجات مختلفة لمخاطر عدم السداد وتوافر الضمانات أو أساليب أخرى قد تحد من مخاطر الإئتمان. لايتم حالياً وضع درجات للإستثمارات حيث يتم تقييمها بصورة فردية كل حالة على حده. تقع مسئولية وضع درجات للمخاطر على الشخص أو اللجنة المخولة بالإعتماد، بناءاً على توصيات قسم إدارة المخاطر. يقوم قسم إدارة المخاطر بمراجعة درجات المخاطر بصفة منتظمة.

٣١ إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الإئتمان (يتبع)

- مراجعة إلتزام وحدات العمل ذات العلاقة بحدود تعرضات المخاطر المتفق عليها، بما في ذلك حدود القطاعات الصناعية، والمخاطر المتعلقة بالدول وأنواع المنتجات. يتم تقديم تقارير منتظمة إلى مجلس الإدارة حول مستويات الإلتزام بهذه الحدود. يقوم قسم إدارة المخاطر أيضاً بتقديم النصح والتوجيه لوحدات العمل ذات العلاقة بالبنك بهدف الترويج لأفضل الممارسات في مجال إدارة مخاطر الإئتمان.
- تقوم كل وحدة عمل ذات علاقة بتنفيذ سياسات وإجراءات الإئتمان بالبنك فيما يتعلق بالتعرضات التي تقع عليها وتكون هذه الوحدة مسئولة عن جودة وأداء محفظتها الإئتمانية وكذلك تكون مسئولة عن رصد ومراقبة جميع مخاطر الإئتمان في مَحافظها بغض النظر عن من لديه سلطة إعتماد هذه المخاطر. يتم القيام بعمليات تدقيق لهذه الوحدات وكيفية تقديم البنك للتسهيلات من قبل قسم التدقيق الداخلي بصفة مَنتظمة.

التعرضات لمخاطر الإئتمان

٣١ ديسمبر ٢٠١٤	ودائع لدى مؤسسات مالية	موجودات التمويلات	موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)	إستثمارات في أوراق مالية – صكوك	موجودات مالية أخرى	الإجمالي
منخفضة القيمة:						
درجة ٩: منخفضة القيمة	–	٢٠,٥٣٥	–	٢,٠٠١	–	٢٢,٥٣٦
غير مصنفة	–	–	–	–	٧,٦١٧	٧,٦١٧
مخصص إنخفاض في القيمة	–	(١٠,١٩٢)	–	(٣٠٠)	(١,٦٧٦)	(١٢,١٦٨)
القيمة الدفترية	**-**	**١٠,٣٤٣**	**-**	**١,٧٠١**	**٥,٩٤١**	**١٧,٩٨٥**
متأخرات غير منخفضة القيمة:						
درجة ١ – ٦ منخفضة إلى معتدلة	–	١٩,٨٧٨	٧,٩٢٠	–	–	٢٧,٧٩٨
درجة ٧ – ٨ تحت المتابعة	–	٧,٤٣٤	٥٥٣	–	–	٧,٩٨٧
المستحق يتكون من:						
إلى/ حتى ٣٠ يوما	–	١١,٧٤٩	٤,١٧٢	–	–	١٥,٩٢١
٣٠ – ٦٠ يوماً	–	٢,٥٠٤	٢,٥٢٩	–	–	٥,٠٣٣
٦٠ – ٩٠ يوما	–	١١,٧٦١	٩٦٨	–	–	١٢,٧٢٩
٩٠ – ١٨٠ يوماً	–	٥١٢	٤٩٩	–	–	١,٠١١
أكثر من ١٨٠ يوماً	–	٧٨٦	٣٠٥	–	–	١,٠٩١
القيمة الدفترية	**-**	**٢٧,٣١٢**	**٨,٤٧٣**	**-**	**-**	**٣٥,٧٨٥**
غير متأخرة وغير منخفضة القيمة:						
درجة ١ – ٦ منخفضة إلى معتدلة	٧٦,٠٠٦	٢٥٧,٣٩١	٣٥,٧٤٨	٣٤,٢٧٧	–	٤٠٣,٤٢٢
درجة ٧ – ٨ تحت المتابعة	–	١٢,٣٧٤	–	–	–	١٢,٣٧٤
غير مصنفة	–	–	–	–	٢,٤٥٢	٢,٤٥٢
القيمة الدفترية	**٧٦,٠٠٦**	**٢٦٩,٧٦٥**	**٣٥,٧٤٨**	**٣٤,٢٧٧**	**٢,٤٥٢**	**٤١٨,٢٤٨**
يُطرح منها:						
المخصص الجماعي للإنخفاض في القيمة	–	(٣,٤٧٧)	(٤٤٢)	–	–	(٣,٩١٩)
الإجمالي	**٧٦,٠٠٦**	**٣٠٣,٩٤٣**	**٤٣,٧٧٩**	**٣٥,٩٧٨**	**٨,٣٩٣**	**٤٦٨,٠٩٩**

٣١ إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الإئتمان (يتبع)

التعرضات لمخاطر الإئتمان (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠١٣	ودائع لدى مؤسسات مالية	موجودات التمويلات	موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)	إستثمارات في أوراق مالية – صكوك	موجودات مالية أخرى	الإجمالي
منخفضة القيمة:						
درجة ٩: منخفضة القيمة	–	٢٥,٨٢٧	١,٨٨٤	٢,٠٠١	–	٢٩,٧١٢
غير مصنفة	–	–	–	–	٧,٦١٤	٧,٦١٤
مخصص إنخفاض في القيمة	–	(١٢,٥٢٩)	–	(٢٠٠)	(١,٦٢٠)	(١٤,٣٤٩)
القيمة الدفترية	–	١٣,٢٩٨	١,٨٨٤	١,٨٠١	٥,٩٩٤	٢٢,٩٧٧
متأخرات غير منخفضة القيمة:						
درجة ١ – ٦ منخفضة إلى معتدلة	–	٢٥,٦٧١	٣,٦٢٢	–	–	٢٩,٢٩٣
درجة ٧ – ٨ تحت المتابعة	–	٨,٣٧٢	١,٣٣٩	–	–	٩,٧١١
المستحق يتكون من:						
إلى/ حتى ٣٠ يوماً	–	١٦,٥٤٤	٢,٢٦٠	–	–	١٨,٨٠٤
٣٠ – ٦٠ يوماً	–	٩,٥٧٩	١,٢٢٢	–	–	١٠,٨٠١
٦٠ – ٩٠ يوما	–	٥,٧٤١	٣١٣	–	–	٦,٠٥٤
٩٠ – ١٨٠ يوماً	–	٧٩٢	٧٨٤	–	–	١,٥٧٦
أكثر من ١٨٠ يوماً	–	١,٣٨٧	٣٨٢	–	–	١,٧٦٩
القيمة الدفترية	–	٣٤,٠٤٣	٤,٩٦١	–	–	٣٩,٠٠٤
غير متأخرة وغير منخفضة القيمة:						
درجة ١ – ٦ منخفضة إلى معتدلة	٨٢,٧٤٥	١٩٦,٤١٧	٢٩,١٤٥	٢٧,٣٣١	–	٣٣٥,٦٣٨
درجة ٧ – ٨ تحت المتابعة	–	١٣,٦٧٣	–	–	–	١٣,٦٧٣
غير مصنفة	–	–	–	–	١٦,٧١٠	١٦,٧١٠
القيمة الدفترية	٨٢,٧٤٥	٢١٠,٠٩٠	٢٩,١٤٥	٢٧,٣٣١	١٦,٧١٠	٣٦٦,٠٢١
يُطرح منها:						
المخصص الجماعي للإنخفاض في القيمة	–	(٣,٧٩٦)	(٣٦٠)	–	–	(٤,١٥٦)
الإجمالي	٨٢,٧٤٥	٢٥٣,٦٣٥	٣٥,٦٣٠	٢٩,١٣٢	٢٢,٧٠٤	٤٢٣,٨٤٦

موجودات مالية منخفضة القيمة

إن الموجودات المالية منخفضة القيمة هي تلك التي يحددها البنك على إفتراض عدم مقدرته على التحصيل الكلي أو الجزئي للمبالغ والأرباح المستحقة وفقاً للشروط التعاقدية لتلك التعرضات. بصفة عامة، يتم تصنيف مخاطر هذه الموجودات بين درجة ٩ أو ١٠، وبالنسبة للموجودات المالية الأخرى يتم تقييم الإنخفاض في القيمة على أساس فردي لكل تعرض بناءاً على النظام الداخلي لتصنيف درجات مخاطر الإئتمان بالبنك.

تعرضات متأخرة السداد ولكن غير منخفضة القيمة

تتعلق هذه التعرضات بموجودات التمويل التي إنقضى موعد إستحقاق أرباحها أو أصولها التعاقدية ولكن يعتقد البنك بأنه من غير المناسب إحتساب إنخفاض في قيمتها وذلك بناءاً على توقعاته بتحصيل هذه المبالغ مستقبلاً، أو مستوى الضمان المتوفر أو مراحلة تحصيل هذه المبالغ المستحقة.

٣١ إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الإئتمان (يتبع)

تسهيلات تم إعادة التفاوض عليها

تشمل التعرضات الغير متأخرة السداد والغير معرّضة للإنخفاض في قيمتها تسهيلات تم إعادة التفاوض عليها خلال السنة بلغت ٣٢,٩١٠ ألف دينار بحريني (٢٠١٣: ١٧,٥٠٩ ألف دينار بحريني) والتي ستُستَحق وفقاً لشروط الدفع الأصلية. تتطلب شروط إعادة التفاوض عادة إما سداد الأرباح المستحقة على التسهيلات حتى تاريخه أوسداد جزء من مبلغ التمويل أو الحصول على ضمانات إضافية للتغطية، أو جميع هذه الشروط معاً. تكون هذه التسهيلات التي تم إعادة التفاوض عليها عرضة لإعادة تقييم الإئتمان وللمراجعة المستقلة من قبل قسم إدارة المخاطر. بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٤، من إجمالي التسهيلات المتأخرة والبالغة ٣٥,٨١١ألف دينار بحريني (٢٠١٣: ٣٩,٠٠٤ ألف دينار بحريني) تشكل الأقساط المتأخرة مبلغ ٤,١٦٤ ألف دينار بحريني فقط (٢٠١٣: ٦,٣٧٠ألف دينار بحريني).

مخصصات الإنخفاض في القيمة

يقوم البنك بإحتساب مخصصات للإنخفاض في القيمة على الموجودات المصنفة ضمن درجة ٩ و ١٠ بصفة فردية. يتم ذلك بناءاً على القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من هذه الموجودات وقيمة الضمانات المتوفرة. قام البنك بعمل مخصص على أساس جماعي لخسائر الإنخفاض في القيمة بناءاً على تقديرات الإدارة لخسائر حدثت ولكن لم يتم التعرف عليها نظراً للظروف الإقتصادية والإئتمانية الحالية.

سياسة الشطب

يقوم البنك بشطب أي موجودات أو إستثمارات (بعد خصم أي مخصصات إنخفاض في القيمة) بعد التأكد من أن هذه الموجودات أو الإستثمارات غير قابلة للتحصيل. يتم التوصل إلى هذا القرار بعد الأخذ في الإعتبار لمعلومات متوفرة كحدوث تغيرات جوهرية للوضع المالي للطرف الآخر تؤدي إلى عدم مقدرته على دفع إلتزاماته، أو أن المبالغ المحصلة من الضمان غير كافية لسداد كامل مبلغ الإلتزام. خلال السنة، قام البنك بشطب تسهيلات مالية مقابل مخصصات بمبلغ ٢,٤٦٥ ألف دينار بحريني (٢٠١٣: ٦,٥١٨ألف دينار بحريني) والتي تمت تغطيتها بمخصصات الإنخفاض في القيمة بالكامل.

الضمانات

يحتفظ البنك بضمانات تتعلق بموجودات التمويلات وذمم مدينة تتعلق بموجودات مشتراة لغرض التأجير على هيئة رهن عقاري، أو أوراق مالية مُدرجة أو غير مُدرجة، أو أصول وضمانات أخرى. تستند تقديرات القيمة العادلة على قيمة الرهن المقيّمة بتاريخ التمويل، وتتم مراجعتها وتحديثها بصفة دورية غالباً ماتكون سنوية. غالباً لايتم الإحتفاظ برهن مقابل التعرض لمخاطر من بنوك ومؤسسات مالية أخرى. تم بيان تقديرات القيمة العادلة للرهن والضمانات الأخرى المحتفظ بها في مقابل الموجودات المالية في الجدول التالي. ويتضمن ذلك قيمة الضمانات المالية من البنوك، ولايتضمن الضمانات من الشركات والأفراد إذ أنه من الصعب تحديد قيمها. قيمة الضمانات التي تم إعتبارها لغرض الإفصاح مقيدة إلى حد التعرضات.

خلال السنة، قام البنك بتفعيل ضمانات لثلاثة ديون متعثرة من تسهيلات التمويلات عن طريق تحويل ملكية ثلاثة قطع أراضي وثلاثة عشر فيلا بإسم البنك (راجع الإيضاح ٩). إثنان من هذه التسهيلات تم تسويتها بالكامل بينما تمت إعادة جدولة الثالث.

	في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤			في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣		
	موجودات التمويلات	موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)	الإجمالي	موجودات التمويلات	موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)	الإجمالي
مقابل موجودات منخفضة القيمة						
عقارات	٨,٧٥٣	–	**٨,٧٥٣**	١١,٧٢٩	١,٣٢٩	١٣,٠٥٨
أسهم ملكية	–	–	**-**	–	–	–
أخرى	–	–	**-**	٩٩٣	–	٩٩٣
مقابل موجودات متأخرة السداد ولكن غير منخفضة القيمة						
عقارات	١١,٧٤٠	٧,٤٢٦	**١٩,١٦٦**	٢٤,١١٦	٤,٩٦١	٢٩,٠٧٧
أسهم ملكية	١,٨٩٩	–	**١,٨٩٩**	–	–	–
أخرى	٥,٥٨٦	–	**٥,٥٨٦**	٤,٥٦١	–	٤,٥٦١
مقابل موجودات غير متأخرة السداد وغير منخفضة القيمة						
عقارات	٨٤,٠٣٥	٣٧,٢٠٧	**١٢١,٢٤٢**	٧٧,٥٠١	٢٨,٤٦٣	١٠٥,٩٦٤
أسهم ملكية	٦,٦٩٥	–	**٦,٦٩٥**	١١,٣٦٢	–	١١,٣٦٢
أخرى	٤٩,٣٥٢	–	**٤٩,٣٥٢**	٥٦,٦٥٦	–	٥٦,٦٥٦
الإجمالي	**١٦٨,٠٦٠**	**٤٤,٦٣٣**	**٢١٢,٦٩٣**	١٨٦,٩١٨	٣٤,٧٥٣	٢٢١,٦٧١

بلغ معدل متوسط تغطية الضمان على التسهيلات الآمنة نسبة ١٠٩,٤٩٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ (٣١ ديسمبر ٢٠١٣: ١٦٣,٤١٪).
لتحليل تمركز الموجودات والمطلوبات، راجع إيضاح رقم ٢٩.

٣١ إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الإئتمان (يتبع)

الضمانات (يتبع)

يقوم البنك بمراقبة تمركز مخاطر الإئتمان لموجودات التمويلات والموجودات المشتراة لغرض التأجير حسب القطاع والموقع الجغرافي. الجدول التالي يبين تحليل تمركزات مخاطر الإئتمان في تاريخ إعداد هذه البيانات:

التمركز القطاعي	في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤			في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣		
	موجودات التمويلات	موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)	الإجمالي	موجودات التمويلات	موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)	الإجمالي
القطاع المصرفي والمالي	٤١,٢٨٣	٥٠١	٤١,٧٨٤	٣٨,٦٨٠	١,٠٦٠	٣٩,٧٤٠
القطاع العقاري:						
– عقارات	٤٦,٥٢٩	٤٣,٢٧٨	٨٩,٨٠٧	٣٨,٢٦١	٣٣,٥٤٩	٧١,٨١٠
– تطوير بنية تحتية	٤,١٦٢	–	٤,١٦٢	١٠,٢٤٢	–	١٠,٢٤٢
– أراضي	١٠,٦٣٩	–	١٠,٦٣٩	١١,٠٤٨	–	١١,٠٤٨
إنشاءات	٣٧,٠١٢	–	٣٧,٠١٢	٣٩,٣٥٣	–	٣٩,٣٥٣
متاجرة	٨٧,٩٢٨	–	٨٧,٩٢٨	٦٣,٤٣٤	–	٦٣,٤٣٤
تصنيع	١٦,٣٩٩	–	١٦,٣٩٩	١٣,١١٦	–	١٣,١١٦
أخرى	٥٩,٩٩١	–	٥٩,٩٩١	٣٩,٥٠١	١,٠٢١	٤٠,٥٢٢
إجمالي القيمة الدفترية	**٣٠٣,٩٤٣**	**٤٣,٧٧٩**	**٣٤٧,٧٢٢**	٢٥٣,٦٣٥	٣٥,٦٣٠	٢٨٩,٢٦٥

مخاطر السداد

قد ينشأ عن أنشطة البنك مخاطر عند سداد المعاملات وعمليات المتاجرة. مخاطر السداد هي مخاطر الخسائر التي قد تنتج عن فشل شركة ما في دفع إلتزاماتها كتسديدات نقدية، أوأدوات مالية وموجودات أخرى متفق عليها حسب العقد.

تشكل حدود السداد جزءاً من عملية الموافقة على الإئتمان ومراقبة الحدود الإئتمانية التي تم ذكرها سابقاً. يتطلب قبول مخاطر السداد على متاجرات خالية من السداد موافقة خاصة من قسم إدارة المخاطر على المعاملة أو الطرف الآخر.

مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في عدم مقدرة البنك على سداد إلتزاماته المالية والتي إما أن يتم تسديدها نقداً أو بموجودات مالية أخرى.

إدارة مخاطر السيولة

يهدف البنك من خلال إدارته للسيولة إلى التأكد قدر الإمكان من توافر السيولة في جميع الأحوال لسداد إلتزاماته عند حلول أجلها، سواء في الظروف الإعتيادية أو الصعبة، دون تكبّد خسائر غير مقبولة أو المخاطرة بالسمعة التجارية للبنك.

تقوم إدارة الرقابة المالية في البنك بجمع البيانات من كل من إدارة الخزينة ووحدات العمل الأخرى ذات العلاقة حول وضع السيولة لموجوداتها وإلتزاماتها المالية وتفاصيل التدفقات النقدية المتوقعة الأخرى الناشئة من الأنشطة التجارية المستقبلية المتوقعة. تقوم إدارة الرقابة المالية بإبلاغ إدارة الخزينة بهذه المعلومات والتي تقوم بدورها بإدارة محفظة الموجودات السائلة قصيرة الأجل بالبنك، والمكونة على نحو كبير من ودائع قصيرة الأجل لدى بنوك وتسهيلات أخرى بين البنوك، لضمان إحتفاظ البنك بسيولة كافية في جميع الأحوال.

تقوم إدارة الرقابة المالية بمراقبة السيولة على نحو يومي. يمتلك البنك خطة طوارئ بالنسبة للسيولة، حيث يتم إختبار عناصر هذه الخطة بشكل دوري. يتم تنفيذ إختبارات جهد منتظمة على مختلف السيناريوهات. تخضع جميع سياسات وإجراءات السيولة للمُراجعة من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بالبنك ويتم الموافقة على هذه السياسات والإجراءات من قبل الأشخاص المخولين بذلك. يتم تقديم تقرير ملخص يتضمن أية إستثناءات وإجراءات علاجية تم إتخاذها إلى أعضاء لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات.

٣١ إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر السيولة (يتبع)

التعرضات المتعلقة بمخاطر السيولة

تعتبر نسبة صافي الموجودات السائلة إلى ودائع العملاء مقياساً رئيسياً يستخدمه البنك لإدارة مخاطر السيولة. لإحتساب هذه النسبة، يحتوي صافي الموجودات السائلة على النقد وما في حكمه وعلى صافي الودائع لدى مؤسسات مالية بعد خصم الودائع من مؤسسات مالية، وصكوك سائلة معيّنة، في حين تتكون ودائع العملاء من حسابات جارية، وعلى ودائع من مؤسسات غير مالية وأفراد وعلى حقوق أصحاب حسابات الإستثمار.

فما يلي بيان تفاصيل نسبة صافي الموجودات السائلة إلى ودائع العملاء كما في تاريخ إعداد هذه البيانات المالية وخلال السنة:

	٢٠١٤	٢٠١٣
	٪	٪
في ٣١ ديسمبر	٢٣,٠٣	٢٥,٠٥
المتوسط للفترة	٢٨,٤٩	٢١,٩٣
الحد الأقصى للفترة	٣٤,٧٩	٣٦,٠٣
الحد الأدنى للفترة	٢٣,٠٣	٤,٨٦

لمواعيد إستحقاق الموجودات والمطلوبات راجع الإيضاح رقم ٢٨.

مخاطر السوق

تتمثل مخاطر السوق في تغير الأسعار، كمعدل الربح، وأسعار أسهم حقوق الملكية، وأسعار صرف العملات الأجنبية، وهامش الإئتمان والتي لها تأثير على إيرادات البنك، أو تدفقاته النقدية المستقبلية أو قيمة أدواته المالية. تتكون مخاطر السوق من ثلاثة أنواع: مخاطر عملات، ومخاطر معدل الربح ومخاطر الأسعار الأخرى. إن الهدف من إدارة مخاطر السوق هو إدارة والتحكم في تعرضات البنك لمثل هذه المخاطر في الحدود المقبولة مع تحقيق عوائد مجزية على هذه المخاطر.

إدارة مخاطر السوق

يقوم البنك بفصل تعرضاته لمخاطر السوق بين محفظتين إحداهما للمتاجرة والأخرى لغير المتاجرة. لايوجد لدى البنك مراكز متاجرة في أسهم حقوق الملكية أو السلع والمصدر الرئيسي للمخاطر التي يتعرض لها البنك هي تعرضات للعملات الأجنبية وفجوة معدل الربح.

لايقوم البنك بإجراء أية متاجرة في العملات الأجنبية. كما لايقوم بالمتاجرة في مشتقات العملات الأجنبية. مع ذلك، يدخل البنك في معاملات لإدارة مخاطر العملات الأجنبية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية بهدف التحوط من المخاطر الإقتصادية وتغطية المراكز المفتوحة الهامة وفقاً لمبادئ إدارة المخاطر. تقوم إدارة الخزينة بإحتساب جميع إيرادات وخسائر العملات الأجنبية الناشئة عن تعاملات العملاء وإعادة تقييم الموجودات والمطلوبات في بيان المركز المالي. وتقع مسئولية متابعة وإدارة هذه المخاطر أيضاً على إدارة الخزينة.

إن لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بالبنك مسئولة كلياً عن إدارة مخاطر السوق. إن قسم إدارة المخاطر مسئول عن وضع سياسات مفصلة لإدارة المخاطر (خاضعة للمراجعة والإعتماد من قبل الجهة المختصة) في حين أن إدارة الرقابة المالية مسئولة عن المتابعة اليومية لتنفيذ هذه السياسات.

٣١ إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر السوق (يتبع)

التعرض لمخاطر معدل الربح – محافظ غير تجارية

الخطر الرئيسي الذي تتعرض له المحافظ غير التجارية هو خطر الخسائر الناتجة عن تقلبات في التدفقات النقدية المستقبلية أو القيم العادلة للأدوات المالية بسبب تغيّر في معدلات الربح السوقية. تتم إدارة مخاطر معدل الربح بصفة رئيسية عبر متابعة فجوات معدل الربح وعن طريق الحصول على حدود معتمدة مسبقاً لإعادة التسعير. تقوم لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بالبنك بمتابعة الإلتزام بهذه الحدود ويقوم قسم إدارة المخاطر بمساعدتها في أعمال المتابعة اليومية.

فيما يلي ملخص بمركز فجوة هامش الربح للبنك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤:

٣١ ديسمبر ٢٠١٤	لغاية ٣ شهور	٣ إلى ٦ شهور	٦ شهور إلى سنة	١ إلى ٣ سنوات	أكثر من ٣ سنوات	الإجمالي
الموجودات						
ودائع لدى مؤسسات مالية	٧٦,٠٠٦	–	–	–	–	**٧٦,٠٠٦**
موجودات التمويلات	٥٢,٦٦٤	٢٣,١٩٩	٢٠,٣٣٦	٧٣,٨٤٤	١٣٣,٩٠٠	**٣٠٣,٩٤٣**
موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجار مستحقة)	–	–	٥٣١	٨٢٩	٤٢,٤١٩	**٤٣,٧٧٩**
إستثمارات في أوراق مالية (صكوك)	٣٥,٩٧٨	–	–	–	–	**٣٥,٩٧٨**
مجموع الموجودات الحساسة لمعدل الربح	**١٦٤,٦٤٨**	**٢٣,١٩٩**	**٢٠,٨٦٧**	**٧٤,٦٧٣**	**١٧٦,٣١٩**	**٤٥٩,٧٠٦**
المطلوبات وحسابات الإستثمار						
ودائع من مؤسسات مالية	٣٠,٣٢٦	–	٣,٠٥٤	١٦,٨٢٨	–	**٥٠,٢٠٨**
ودائع من مؤسسات غير مالية وأفراد	٢٢,٥٦٧	٥,٠٥٦	٩,١٥٦	٥,٨٣٠	١,١٧٣	**٤٣,٧٨٢**
حسابات جارية للعملاء	١,٤٢٩	–	–	–	–	**١,٤٢٩**
حقوق أصحاب حسابات الإستثمار	١٢٩,٤٨٨	٤٩,٧٠٥	٥٥,٦١٠	١٠٤,١٣١	–	**٣٣٨,٩٣٤**
مجموع المطلوبات وحسابات الإستثمار الحساسة لمعدل الربح	**١٨٣,٨١٠**	**٥٤,٧٦١**	**٦٧,٨٢٠**	**١٢٦,٧٨٩**	**١,١٧٣**	**٤٣٤,٣٥٣**
فجوة معدل هامش الربح	**(١٩,١٦٢)**	**(٣١,٥٦٢)**	**(٤٦,٩٥٣)**	**(٥٢,١١٦)**	**١٧٥,١٤٦**	**٢٥,٣٥٣**

٣١ إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر السوق (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠١٣	لغاية ٣ شهور	٣ إلى ٦ شهور	٦ شهور إلى سنة	١ إلى ٣ سنوات	أكثر من ٣ سنوات	الإجمالي
الموجودات						
ودائع لدى مؤسسات مالية	٨٢,٧٤٥	–	–	–	–	٨٢,٧٤٥
موجودات التمويلات	٤١,٨٨٤	١٥,٤٥٠	١٧,٩٣٤	٧٧,٨٩١	١٠٠,٤٧٦	٢٥٣,٦٣٥
موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجار مستحقة)	٦	–	١,٨٨٤	١,١٧٠	٣٢,٥٧٠	٣٥,٦٣٠
إستثمارات في أوراق مالية (صكوك)	٨,٣٣٥	٤,٢٨٦	–	٢,٥٣٧	١٣,٩٧٤	٢٩,١٣٢
مجموع الموجودات الحساسة لمعدل الربح	١٣٢,٩٧٠	١٩,٧٣٦	١٩,٨١٨	٨١,٥٩٨	١٤٧,٠٢٠	٤٠١,١٤٢
المطلوبات وحسابات الإستثمار						
ودائع من مؤسسات مالية	٢٥,٤٩٢	–	–	١٧,٤٤٨	–	٤٢,٩٤٠
ودائع من مؤسسات غير مالية وأفراد	٢٤,٢٣٠	٢٠,٠٤٧	٣١,١٨١	٤,٢٥٨	١,١٩٦	٨٠,٩١٢
حسابات جارية للعملاء	٥٤٥	–	–	–	–	٥٤٥
حقوق أصحاب حسابات الإستثمار	١٥٦,٩٢٢	٥٢,٣٣٦	٨٠,٠٧٨	٢,٧١٣	–	٢٩٢,٠٤٩
مجموع المطلوبات وحسابات الإستثمار الحساسة لمعدل الربح	٢٠٧,١٨٩	٧٢,٣٨٣	١١١,٢٥٩	٢٤,٤١٩	١,١٩٦	٤١٦,٤٤٦
فجوة معدل هامش الربح	(٧٤,٢١٩)	(٥٢,٦٤٧)	(٩١,٤٤١)	٥٧,١٧٩	١٤٥,٨٢٤	(١٥,٣٠٤)

تتم إدارة مخاطر معدل الربح مقابل حدود فجوة معدل هامش الربح عن طريق متابعة حساسية موجودات ومطلوبات البنك المالية تجاه السيناريوهات المتعددة لمعدل الربح المعياري وغير المعياري. تشتمل السيناريوهات المعيارية والتي يتم إعتبارها بصورة شهرية على ١٠٠ نقطة من الإنخفاض أو الإرتفاع المتوازي مع جميع منحنيات العوائد و ٥٠ نقطة من الإرتفاع أو الإنخفاض مع منحنيات العوائد.

فيما يلي تحليل لحساسية البنك تجاه إرتفاع أو إنخفاض معدلات الربح (على إفتراض ثبات العوامل المتغيرة الأخرى المؤثرة على منحنيات العوائد والثبات في بيان المركز المالي):

	١٠٠ نقطة إرتفاع أو إنخفاض متوازي	**٥٠ نقطة إرتفاع أو إنخفاض**
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤	± ٢٥٤	± ١٢٧
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣	± ١٥٣	± ٧٧

تقوم إدارة الخزينة بإدارة مراكز مخاطر معدل الربح للمَحافظ غير التجارية، حيث تستخدم أدوات مالية إستثمارية قصيرة الأجل، وودائع لدى البنوك وودائع من البنوك لإدارة المركز الناشىء من أنشطة البنك غير التجارية.

٣١ إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر السوق (يتبع)

التعرض إلى مخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية

مخاطر العملة هي المخاطر الناشئة من تغيّر قيمة الأدوات المالية جراء تغير أسعار صرف العملات الأجنبية. لدى المجموعة صافي تعرضات جوهرية مقيّمة بالعملات الأجنبية كما في ٣١ ديسمبر:

	٢٠١٤ بما يعادلها بالدينار البحريني	٢٠١٣ بما يعادلها بالدينار البحريني
دولار أمريكي*	١١٥,٢٧٨	١٠٧,٦٣٦
عملات دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى*	١٦,٦٧٦	٢٠,٦٠٢
يورو	٥,٠٣٠	٤,٩٣٢
دولار أسترالي	٤,٦٠٨	٤,٦٠١
دينار كويتي	٣,٢٦١	٣,٠٦٠
جنيه إسترليني	١,٤٩٣	١,٤٥٥
روبية هندية	١٨	٣٥

(*) لاتوجد أي مخاطر من أسعار الصرف للتعرضات المرتبطة بالدولار الأمريكي وعملات دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى وذلك لأن الدينار البحريني وعملات دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى مرتبطة بالدولار الأمريكي.

تتم إدارة مخاطر سعر صرف العملات الأجنبية مقابل صافي حدود التعرضات عن طريق متابعة حساسية الموجودات والمطلوبات المالية للبنك تجاه السيناريوهات المتعددة لأسعار صرف العملات الأجنبية. تشتمل السيناريوهات المعيارية والتي يتم إعتبارها بصورة شهرية على نسبة ٥٪ إرتفاع أو هبوط في معدلات سعر صرف العملات الأخرى غير الدولار الأمريكي وعملات دول مجلس التعاون الخليجي.

فيما يلي تحليل حساسية البنك إلى الإرتفاع أو الإنخفاض في معدلات أسعار صرف العملات الأجنبية (على إفتراض ثبات جميع العوامل المتغيرة الأخرى، وبشكل أساسي، معدلات الربح):

	٢٠١٤ بما يعادلها بالدينار البحريني	٢٠١٣ بما يعادلها بالدينار البحريني
يورو	± ٢٥١	± ٢٤٧
دولار أسترالي	± ٢٣٠	± ٢٣٠
دينار كويتي	± ١٦٣	± ١٥٣
جنيه إسترليني	± ٧٥	± ٧٣
روبية هندية	± ١	± ٢

التعرضات إلى مخاطر أسعار السوق الأخرى – محافظ غير تجارية

يقوم قسم إدارة المخاطر بمتابعة مخاطر الإئتمان للإستثمارات في ديون بصورة دورية، غير أن هذه المخاطر ليست جوهرية مقارنة بالنتائج العامة والوضع المالي للبنك.

تتعرض إستثمارات المجموعة في الأسهم غير المُسعّرة والتي تظهر بالتكلفة لمخاطر التغير في قيمتها. راجع الإيضاح رقم ٢١ والمتعلق بالتقديرات المحاسبية الهامة والقرارات التي تم إتخاذها لتقييم إنخفاض قيمة الإستثمار في الأسهم غير المسعرة والتي تظهر بالتكلفة. تقوم المجموعة بإدارة التعرضات لمخاطر الأسعار الأخرى عن طريق المراقبة المستمرة لأداء هذه الأوراق المالية. يتم إعداد تقييم للأداء بشكل ربع سنوي ويُعرض على لجنة الإستثمار والإئتمان بمجلس الإدارة.

٣١ إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر التشغيل

مخاطر التشغيل هي مخاطر الخسائر الناجمة عن فشل في الأنظمة والتحكم، وعمليات إحتيال وأخطاء بشرية، التي قد تؤدي إلى خسائر مالية وخسائر للسمعة، وما يتبعها من مُساءلات قانونية ورقابية. يقوم البنك بإدارة مخاطر التشغيل من خلال إتباع أنظمة رقابة داخلية مناسبة، وتأصيل مبدأ فصل المهام والرقابة الداخلية، بما في ذلك التدقيق الداخلي ورقابة الإلتزام. تقع مسئولية تحديد ومراقبة وإدارة المخاطر التشغيلية في البنك على قسم إدارة المخاطر. لدى البنك سياسة معتمدة للقيام بهذه المهام حيث تتوافر جميع البنى التحتية والتنظيمية والمادية للقيام بها.

إستكمل البنك عملية تقييم ذاتية لمراقبة مخاطر العمليات في معظم أقسام البنك لتحديد مجالات المخاطر الرئيسية والمؤشرات والمحفزات الرئيسية لتلك المخاطر. سيقوم البنك بمواصلة عملية التقييم الذاتية هذه على فترات منتظمة ولجميع الأقسام التابعة له. يستخدم البنك برنامجاً للحاسب الآلي لمراقبة هذه المحفزات وتسجيل الخسائر المحققة والخسائر التي كان بالإمكان تفاديها. يهدف البنك على المدى المتوسط في إعداد بيانات موثوقة إحصائياً لرفع مستوى الأساليب المتطورة لمراقبة مخاطر العمليات لأجل ممارسة أفضل لإدارة المخاطر والحد من الإلتزامات الرأسمالية.

إدارة رأس المال

يقوم مصرف البحرين المركزي بوضع ومراقبة متطلبات رأس مال البنك بصورة شاملة. لتنفيذ المتطلبات الحالية لرأس المال، يطلب مصرف البحرين المركزي من البنك المحافظة على معدل محدد لإجمالي رأس المال نسبة إلى إجمالي الموجودات الموزونة بالمخاطر. إن متطلبات كفاية رأس المال لمصرف البحرين المركزي مبنية على أسس ومبادئ بازل ٢ وإرشادات مجلس الخدمات المالية الإسلامية.

ينقسم رأس مال البنك التنظيمي إلى فئتين:

- الفئة الأولى لرأس المال، وتتضمن رأس المال الإعتيادي، والإحتياطيات المعلنة والتي تشمل علاوة إصدار الأسهم والإحتياطيات العامة والإحتياطي القانوني بالإضافة إلى الأرباح المستبقاة بعد خصم الشهرة والتسويات التنظيمية الأخرى المتعلقة بالبنود التي تتضمنها حقوق الملكية والتي تُعالج بصورة مختلفة لأغراض كفاية رأس المال.
- الفئة الثانية لرأس المال، وتتضمن أرباح مستبقاة مرحلية مراجعة من قبل المدققين ومخصص إحتياطي معادلة الأرباح وإحتياطي مخاطر الإستثمار. وفقاً لمتطلبات مصرف البحرين المركزي، فإن الحد الأقصى لإحتياطي مخاطر الإستثمار وإحتياطي معادلة الأرباح يمكن أن يصل إلى مبلغ يساوي التكلفة الرأسمالية المتعلقة بـ ٣٠٪ من الموجودات الموزونة على أساس المخاطر والتي تم تمويلها من حقوق أصحاب حسابات الإستثمار.

تم تطبيق حدود معينة على عناصر قاعدة رأس المال بما يتماشى مع المتطلبات التشريعية. يجب أن تمثل الفئة الأولى لرأس المال نصف رأس المال المسموح به على الأقل، بمعنى أنه لايمكن للفئة الثانية لرأس المال أن تزيد عن ١٠٠٪ من الفئة الأولى لرأس المال. حدود الفئة الثانية من رأس المال مبنية على مبلغ الفئة الأولى لرأس المال بعد إستقطاعات الإستثمارات وفقاً لنموذج إجراءات التوحيد والإستقطاعات والصادر عن مصرف البحرين المركزي. يوضح هذا النموذج القواعد التنظيمية لتوحيد البيانات المالية، وعمليات التوحيد أو الإستقطاع الجزئية عند إمتلاك حصص مؤثرة أو حقوق أقلية مؤثرة في مؤسسات مالية أو شركات تأمين خاضعة للرقابة، وتكون هناك تعرضات جوهرية لإستثمارات في مؤسسات تجارية. كما يوضح هذا النموذج إطار عمل لإستقطاعات رأس المال في حالات متعددة بما في ذلك تعرضات لأطراف أخرى تفوق حدود التعرضات الكبيرة المسموح بها من قبل مصرف البحرين المركزي. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤، بلغت الإستقطاعات التي قام بها ٩٢٢ ألف دينار بحريني (٢٠١٣: ٢,٣٦٩ دينار بحريني)، في كل من الفئة الأولى والثانية لرأس المال على التوالي، وذلك وفقاً لمتطلبات نموذج إجراءات التوحيد والإستقطاعات.

يتم تصنيف العمليات التشغيلية للبنك إما على أساس دفاتر متاجرة أو دفاتر بنكية، ويتم تحديد الموجودات الموزونة على أساس المخاطر بناءاً على إشتراطات محددة تهدف إلى توضيح المستويات المتغيرة للمخاطر والمصاحبة للموجودات والتعرضات المحتسبة خارج الميزانية العمومية.

لغرض إحتساب مخاطر الإئتمان، يتم إحتساب ٣٠٪ من أوزان المخاطر على موجودات مُمولة عن طريق حقوق أصحاب حسابات الإستثمار في مقابل إحتساب ١٠٠٪ من أوزان المخاطر على موجودات مُمولة تمويلاً ذاتياً.

تتمثل سياسة البنك في الإحتفاظ بقاعدة رأس مال قوية الهدف منها المحافظة على ثقة المستثمرين والدائنين والسوق ومواصلة التطوير المستقبلي لأنشطة البنك. كما يتم إدراج تأثيرات مستوى رأس المال على عوائد المساهمين ويقوم البنك بإحتساب إحتياجاته للمحافظة على التوازن بين عائدات عالية محتملة مع وجود المزيد من التكييف والمزايا والحماية التي يمكن أن يتحملها رأس مال قوي.

يتبنى البنك المنهج المعياري لإدارة مخاطر الإئتمان ومنهج المؤشر الأساسي لإدارة مخاطر العمليات وفقاً لإطار كفاية رأس المال الصادر عن مصرف البحرين المركزي. بناءاً على سياسته المتحفظة في إدارة رأس المال، لم يقم البنك بالإستفادة من أية مزايا تخفيف مخاطر الإئتمان المسموح بها مقابل تعرضات الإئتمان.

٣١ إدارة المخاطر (يتبع)

إدارة رأس المال (يتبع)

فيما يلي بيان لرأس مال البنك التنظيمي كما في ٣١ ديسمبر:

	٣١ ديسمبر ٢٠١٤	٣١ ديسمبر ٢٠١٣
إجمالي الموجودات الموزونة بالمخاطر	**٤٥٠,٨٩٤**	٤٣٩,٢١٩
الفئة الأولى لرأس المال	١٠٢,١٣٣	٩٨,٣٣١
الفئة الثانية لرأس المال	٢,٩٩٧	٢,٤٧٦
إجمالي رأس المال التنظيمي	**١٠٥,١٣٠**	١٠٠,٨٠٧
إجمالي رأس المال التنظيمي كنسبة مئوية من إجمالي الموجودات الموزونة بالمخاطر	**٢٣,٣٢**	٢٢,٩٥

قام البنك بالإلتزام بجميع متطلبات رأس المال التي فُرضت عليه من جهات خارجية خلال السنة.

خلال السنة، قام مصرف البحرين المركزي بإصدار التعليمات النهائية لتفعيل إطار بازل ٣ بدءاً من ١ يناير ٢٠١٥. يطرح إطار بازل ٣ مكونات رأس المال كالفئة الأولى الأساسية لحقوق الملكية (CET١)، والفئة الأولى الإضافية (AT١)، ويتطلب كذلك الإحتفاظ بإحتياطيات رأس مال معينة. يخضع إحتساب الفئة الأولى لحقوق الملكية الأساسية لإستقطاعات تنظيمية محددة، وسيتم تفعيل هذه الإستقطاعات بصورة مرحلية، من خلال الترتيبات الإنتقالية المتعلقة بالتعليمات التي تمت مراجعتها، للفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٨. إن وضع رأس المال الحالي للبنك يعتبر كافياً لتلبية متطلبات رأس المال الجديدة.

تخصيص رأس المال

تُعتبر المتطلبات الرقابية محركاً أساسياً في تخصيص رأس المال بين عمليات وأنشطة محددة. يسعى البنك من خلال سياسته في إدارة رأس المال إلى زيادة العائد المعدّل على المخاطر وإستيفاء جميع المتطلبات الرقابية. إن سياسة البنك في تخصيص رأس المال خاضعة لمراجعة دورية من قبل مجلس الإدارة.

٣٢ التخصيصات المقترحة

يقترح مجلس الإدارة تخصيص مبلغ ١٩ ألف دينار بحريني لسنة ٢٠١٤ (٢٠١٣: لا شيء)، وهذه التخصيصات خاضعة لموافقة المساهمين في إجتماع الجمعية العمومية العادي القادم.

٣٣ الإلتزامات

فيما يلي بيان بإلتزامات البنك التي تم التعاقد عليها ضمن الأعمال الإعتيادية:

	٢٠١٤	٢٠١٣
إلتزامات غير مسحوبة لتمويلات	٤١,٠٩٨	٣٥,٨٩٧
ضمانات مالية	١٤,٩٠٢	٨,٢٧٢
	٥٦,٠٠٠	٤٤,١٦٩

إلتزامات بالأداء

قد تدخل المجموعة في إلتزامات بالأداء تتعلق ببعض مشاريع البنية التحتية التي تقوم بها المجموعة وذلك ضمن الأنشطة الإعتيادية للبنك. من عادة المجموعة نقل هذه الإلتزامات إلى الشركات التي تمتلك هذه المشاريع متى أمكن ذلك. في رأي الإدارة، من غير المتوقع أن تكون هناك مطلوبات مستحقة على المجموعة بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ نتيجة أداء أي من مشروعاتها.

٣٤ المسئولية الإجتماعية

يقوم البنك بالوفاء بمسئولياته الإجتماعية عن طريق تقديم التبرعات إلى مؤسسات إجتماعية وخيرية.

٣٥ أرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض أرقام المقارنة لتتلاءم مع تصنيف السنة الحالية. لم تؤثر إعادة التصنيف هذه على صافي الربح أو حقوق الملكية المعلنة سابقاً.

إفصاحات إدارة المخاطر

(حسب مبادئ ومقررات بازل ٢ ومجلس الخدمات المالية الإسلامية)

لقد تم إعداد هذه الإفصاحات وفقاً لنظام الإفصاح العام (PD Module)، المادة ١-٣: الإيضاحات في التقارير السنوية، مجلد التعليمات الصادر عن مصرف البحرين المركزي، المجلد رقم ٢ الخاص بالبنوك الإسلامية. لتجنب أي إزدواجية، لم يتم إعادة عرض البيانات المطلوبة بموجب نظام الإفصاح العام (PD Module) والتي تم الإفصاح عنها في أقسام أخرى من التقرير السنوي. تعتبر هذه الإفصاحات جزءاً من التقرير السنوي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ ويجب قراءتها متزامنة مع البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ والأقسام الأخرى من التقرير السنوي.

ملخص تنفيذي

بدأ تطبيق مبادئ ومقررات بازل ٢ التي إعتمدها مصرف البحرين المركزي بشأن إطار كفاية رأس المال للبنوك التي تأسست في مملكة البحرين في تاريخ ١ يناير ٢٠٠٨. تم إعداد هذه الإفصاحات وفقاً لمتطلبات مصرف البحرين المركزي المنصوص عليها في نظام الإفصاح العام (PD Module) المادة ١-٣: الإيضاحات في التقارير السنوية، من مجلد التعليمات الصادر عن مصرف البحرين المركزي، المجلد رقم ٢ الخاص بالبنوك الإسلامية. تعكس المادة ١-٣ متطلبات بازل ٢ – الركيزة ٣ والإفصاحات التي أوصى بها مجلس الخدمات المالية الإسلامية للبنوك الإسلامية.

تأتي هذه الإفصاحات المبينة في هذا التقرير لتضيف وفي بعض الحالات لتوضح الإفصاحات الواردة في البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤، والتي تم عرضها وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. لتجنب الإزدواجية، فإن البيانات المطلوبة بموجب نظام الإفصاح العام والتي تم بيانها في أقسام أخرى من التقرير السنوي لم يرد ذكرها ضمن هذه الإفصاحات.

إن جميع الأرقام الواردة في هذا القسم هي بآلاف الدنانير البحرينية وكما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ ما لم يوجد نص بخلاف ذلك.

لقد تبنى المصرف الخليجي التجاري («البنك») المنهج المعياري لكل من مخاطر الإئتمان ومخاطر السوق في حين تبنى منهج النموذج المبسط لمخاطر التشغيل وذلك لتحديد متطلباته الرأسمالية، والتي تم بيانها بالتفصيل في البند رقم ٢ من هذا التقرير. يتناول هذا القسم بياناً توضيحياً لسياسات وإجراءات إدارة المخاطر وكفاية رأس المال بالبنك شاملة البيانات التفصيلية الكمية المتعلقة بعناصر المخاطر وكفاية رأس المال.

تلتزم الطبقة الأولى لرأس المال وإجمالي نسبة كفاية رأس المال في البنك بالحد الأدنى لمتطلبات رأس المال وفقاً لمبادئ ومقررات بازل ٢ المعتمدة من قبل مصرف البحرين المركزي.

بلغ إجمالي الموجودات الموزونة بالمخاطر ٤٥٠,٨٩٤ ألف دينار بحريني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤. وشكلت مخاطر الإئتمان نسبة ٨٩,١٪، ومخاطر السوق ٣,٧٪، ومخاطر التشغيل ٧,٢٪ من إجمالي الموجودات الموزونة بالمخاطر. بلغت الطبقة الأولى لرأس المال وكذلك إجمالي رأس المال التنظيمي ١٠٢,١٣٣ ألف دينار بحريني و ١٣٠,١٠٥ ألف دينار بحريني على التوالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤.

بلغ معدل الطبقة الأولى لرأس المال ومعدل إجمالي كفاية رأس المال نسبة ٢٢,٦٥٪ و نسبة ٢٣,٣٢٪ على التوالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤.

١ هيكل المجموعة

يمارس البنك أنشطته بموجب ترخيص صادر عن مصرف البحرين المركزي بتاريخ ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٣ كمصرف إسلامي (قطاع التجزئة). ليس لدى البنك شركات تشغيلية تابعة هامة. لقد تم إنشاء الشركات التابعة في هيئة شركات ذات أغراض خاصة وبرأس مال رمزي لغرض تنفيذ عمليات إستثمارية معينة. الشركات التابعة لها صفة تجارية وذلك حسب مبادئ وإرشادات مصرف البحرين المركزي ويتم وزن مخاطرها كإستثمارات لأغراض إحتساب كفاية رأس المال.

٢ مقدمة لمبادئ بازل ٢ وإدارة المخاطر

إشترط مصرف البحرين المركزي على جميع البنوك العاملة في مملكة البحرين تطبيق مبادئ ومقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية («لجنة بازل») وتحديداً مبادئ ومقررات بازل ٢ والمعنية بإطار كفاية رأس المال من تاريخ ١ يناير ٢٠٠٨. لقد قام البنك بإتخاذ الخطوات اللازمة لضمان التقيد بهذه المتطلبات. إن الغرض من إطار بازل ٢ هو تعزيز وتقوية ممارسات وإجراءات إدارة المخاطر في المؤسسات المالية.

يعتمد إطار كفاية رأس المال الذي إعتمده مصرف البحرين المركزي على ثلاث ركائز أساسية، تتفق مع إطار بازل ٢ الذي تبنته لجنة بازل، وهي على النحو التالي:

- الركيزة الأولى: إحتساب الأصول موزونة المخاطر ومتطلبات رأس المال.
- الركيزة الثانية: إجراءات المراجعة الرقابية، شاملة الإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال.
- الركيزة الثالثة: قواعد الإفصاح عن بيانات إدارة المخاطر وكفاية رأس المال.

الركيزة الأولى

تعرف الركيزة الأولى الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال التنظيمي لكل بنك لتغطية مخاطر الإئتمان، ومخاطر السوق، ومخاطر التشغيل الملازمة لنموذج أعماله. كما تعرف هذه الركيزة أيضاً منهجية قياس هذه المخاطر والعناصر المختلفة لرأس المال المؤهل. يتم إحتساب معدل كفاية رأس المال بقسمة قاعدة رأس المال التنظيمي على إجمالي الأصول موزونة المخاطر. لقد إشترط مصرف البحرين المركزي حداً أدنى لهذه النسبة وهو ١٢٪ وحدد نسبة ١٢,٥٪ كنسبة لبداية إتخاذ إجراءات تحوطية إضافية. عند إنخفاض معدل كفاية رأس المال عن ١٢,٥٪، يتم إعداد تقارير تحوّطية إضافية، كما يتم وضع خطة عمل رسمية لإعادة المعدل المذكور إلى مستوى أعلى من المستوى المستهدف وتقديم هذه الخطة إلى مصرف البحرين المركزي.

يبين الجدول التالي بإيجاز مخاطر الركيزة الأولى والمنهج الذي يستخدمه البنك لإحتساب الأصول موزونة المخاطر في كل حالة وفقاً لإطار كفاية رأس المال المنبثق عن مبادئ ومقررات بازل ٢ والمعتمد من قبل مصرف البحرين المركزي:

نوع المخاطر	المنهج الذي يطبقه البنك
مخاطر الإئتمان	الأسلوب المعياري
مخاطر السوق	الأسلوب المعياري
مخاطر التشغيل	المؤشر الأساسي

الركيزة الثانية

تتناول الركيزة الثانية تعريف إجراءات المراجعة الرقابية لإطار إدارة المخاطر في المؤسسة، وبشكل أساسي كفاية رأسمالها.

وتتألف الركيزة الثانية من إجراءين:

- إجراءات داخلية لتقييم كفاية رأس المال، و
- إجراءات المراجعة الرقابية والتقييم.

لدى البنك إجراءات داخلية لتقييم كفاية رأس المال تساهم في إحتساب رأس المال الإقتصادي لجميع المخاطر بما فيها تلك الغير مشمولة في الركيزة الأولى. يقوم البنك بإنتظام بمراقبة المعدل الداخلي لكفاية رأس المال لضمان وجود غطاء كافي لجميع المخاطر التي يواجهها البنك.

٢ مقدمة لمبادئ بازل ٢ وإدارة المخاطر (يتبع)

الركيزة الثالثة

تُكمّل الركيزة الثالثة الركيزتين الأخريين وتركز على تعزيز الشفافية في إفصاح البنوك عن المعلومات لتعزيز إنضباط الأسواق. تشمل المعلومات التي يجب الإفصاح عنها جميع المجالات، بما فيها الأداء، وكفاية رأس المال، وإدارة المخاطر، ونحو ذلك. إن الغرض من هذه الإفصاحات هو تمكين أصحاب المصلحة والمشاركين في السوق من تقييم نطاق المخاطر وإحتمالات تعرض المؤسسة للمخاطر، وتشجيع البنوك والضغط عليها لإتخاذ إجراءات متقدمة لإدارة المخاطر.

خلال شهر أبريل ٢٠٠٨، قام مصرف البحرين المركزي بنشر ورقة تتناول بالتفصيل متطلبات الإفصاح التي على البنوك المرخصة في مملكة البحرين الإلتزام بها للتقيد بالركيزة الثالثة من إطار مبادئ ومقررات بازل ٢. لقد تم إعداد هذا التقرير وفقاً لهذه التوجيهات.

٢-١ مهمة إدارة المخاطر

يتولى مجلس الإدارة مسئولية إدارة المخاطر في البنك بصورة شاملة. يضع المجلس سياسات إدارة المخاطر للبنك ويحدد نطاق المخاطر من خلال المعرفة المناسبة لحدود المخاطر المختلفة ومقدار التحمّل المسموح به. يقوم المجلس بإدارة المخاطر من خلال لجنة التدقيق وإدارة المخاطر المنبثقة عن المجلس.

لقد شكل مجلس الإدارة لجنة تنفيذية لإدارة المخاطر، مسئوليتها وضع ومتابعة سياسات إدارة المخاطر في البنك في المجالات المحددة. تتألف هذه اللجنة من رؤساء الأقسام المعنية في البنك، حيث تقدم هذه اللجنة تقاريرها إلى لجنة التدقيق وإدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة بصورة دورية. تقوم اللجنة بعقد إجتماعات شهرياً كما هو موضح في أجندتها وصلاحياتها.

أما فيما يتعلق بعمليات إدارة المخاطر بصورة يومية فيتولى القيام بها قسم إدارة المخاطر في البنك. يتولى هذا القسم مسئولية ضمان تنفيذ السياسات التي يضعها مجلس الإدارة بصفة ثابتة والقيام بمراجعة مدى ملاءمة هذه السياسات بصفة دورية. يعمل قسم إدارة المخاطر على مراقبة جميع الأنشطة التي تحفها المخاطر والتأكد من الإلتزام بحدود المخاطر التي قررها مجلس الإدارة. يضم قسم إدارة المخاطر موظفين متخصصين في مخاطر الإئتمان، ومخاطر السوق، ومخاطر التشغيل. يعمل قسم إدارة المخاطر بصورة مستقلة عن جميع مهام المخاطر في البنك ويقدم تقاريره إلى لجنة التدقيق وإدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة من خلال اللجنة التنفيذية لإدارة المخاطر والتي يرأسها الرئيس التنفيذي للبنك.

تقوم لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بالبنك والتي تعمل من خلال قسم الخزينة بمراقبة مركز السيولة في البنك وترفع توصياتها بالإجراءات المناسبة عند الضرورة إلى مجلس الإدارة. هناك تنسيق على مستويات عالية بين قسم إدارة المخاطر، واللجنة التنفيذية لإدارة المخاطر ولجنة إدارة الموجودات والمطلوبات.

يتولى قسم إدارة المخاطر مسئولية إعداد تقرير يتناول بالتفصيل مختلف المخاطر التي يواجهها البنك، حيث يقوم بعرض هذا التقرير على اللجنة التنفيذية لإدارة المخاطر، ولجنة التدقيق وإدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة وكذلك على مجلس الإدارة على أساس ربع سنوي.

يعتبر البنك أن إستراتيجياته العامة المستخدمة لإدارة المخاطر سارية المفعول طوال فترة إعداد التقارير.

تخضع جميع السياسات التي لها تأثير جوهري على إطار الرقابة الداخلية الموجودة في البنك لمراجعة دورية وموافقة من مجلس الإدارة.

يقوم قسم إدارة المخاطر، بالتعاون مع قسم التدقيق الداخلي وقسم الإلتزام، بتقديم ضمانات مستقلة بأن جميع أنواع المخاطر قد تم قياسها وإدارتها وفق السياسات والقواعد الإسترشادية التي يضعها مجلس الإدارة.

٣ إدارة رأس المال ومعدل كفاية رأس المال

٣-١ إدارة رأس المال

تقوم سياسة البنك على المحافظة على قاعدة قوية لرأس المال لغرض كسب والحفاظ على ثقة المستثمرين، والدائنين والسوق ولضمان المقدرة على تطوير الأعمال في المستقبل. يُقدّر البنك تأثير المستوى العالي لرأس المال على عوائد المساهمين، مع مراعاة عدم إغفال حمايتهم وثقة السوق التي يمكن تحقيقها بقاعدة رأس مال قوية. يهدف البنك إلى الحفاظ على حد أدنى لمعدل كفاية رأس المال تزيد كثيراً عن النسبة التي يشترطها مصرف البحرين المركزي.

٣-٢ الإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال

قام البنك بوضع إجراءات داخلية لتقييم كفاية رأس المال وذلك وفقاً للركيزة الثانية من مبادئ ومقررات بازل ٢. تم تصميم هذه الإجراءات الداخلية لضمان تحديد، وقياس، وتجميع ومراقبة المخاطر التي قد يتعرض لها البنك. كما تحدد هذه الإجراءات أيضاً المستوى المناسب لرأس المال الداخلي مقارنة بمخاطر البنك وخطة عمله.

٣ إدارة رأس المال ومعدل كفاية رأس المال (يتبع)

٣-٢ الإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال (يتبع)

إطار الإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال

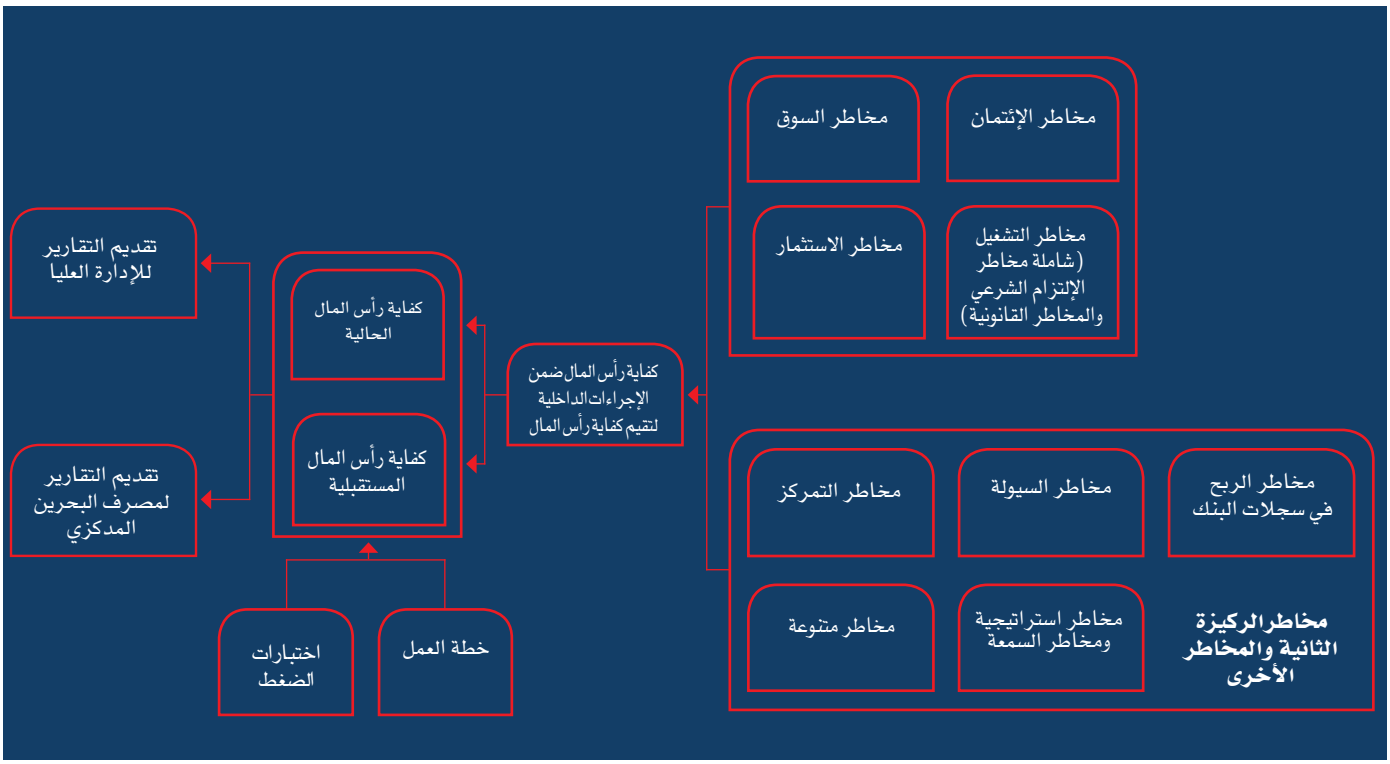

٣-٢-١ المخاطر التي تعالجها الإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال

نوع المخاطر	المعايير التي يتم على أساسها تخصيص رأس المال الداخلي
مخاطر الإئتمان مخاطر السوق مخاطر الإستثمار مخاطر التشغيل	تطبق قواعد نسبة كفاية رأس المال التنظيمي كأساس لرأس المال الداخلي لمخاطر الركيزة الأولى
مخاطر السيولة	نسبة فجوة الإستحقاق التراكمية، ومعدل السيولة، ونسبة التمويل إلى الودائع
مخاطر معدل الأرباح (دفاتر البنك)	إعادة تقييم / حساسية فجوات إعادة التسعير
مخاطر تركيز الإئتمان	الحدود والتعرضات لأطراف التعامل، والبلدان، والقطاعات
مخاطر الأمانة	حجم الأدوات الغير مضمنة في الميزانية العمومية (حسابات الإستثمار المقيدة) والمنتجات الإستثمارية الكبيرة
مخاطر السمعة	جودة الإئتمان، مخاطر التشغيل، خسارة لها علاقة بالسمعة
مخاطر أخرى (إستراتيجية، إلتزام شرعي/رقابي، دورة عمل)	رأس مال إضافي على أساس تعرضات مخاطر موزونة حسب الركيزة الأولى

٣ إدارة رأس المال ومعدل كفاية رأس المال (يتبع)

٣-٣ هيكل رأس المال، والحد الأدنى لمتطلبات رأس المال وكفاية رأس المال

خلال السنة، إستقر رأس المال المدفوع للبنك عند ١١٥,٤١٦ ألف دينار بحريني. فيما يلي تفصيل لهيكل رأس المال كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤:

صافي رأس المال المتاح	٣١ ديسمبر ٢٠١٤
أسهم إعتيادية مصدرة ومدفوعة القيمة بالكامل	١١٥,٤١٦
يُطرح: أسهم خزينة	(٦,٣٥١)
إحتياطي قانوني	٦,٧٢٨
علاوة إصدار أسهم	١,٥٣٥
خسائر متراكمة	(١٤,٢٧٣)
يُطرح خصم تنظيمي: المبلغ الزائد على الحد الأقصى المسموح به للتعرضات الكبيرة	(٩٢٢)
الفئة الأولى لرأس المال	**١٠٢,١٣٣**
مخصصات إنخفاض جماعية	٣,٩١٩
يُطرح خصم تنظيمي: المبلغ الزائد على الحد الأقصى المسموح به للتعرضات الكبيرة	(٩٢٢)
الفئة الثانية لرأس المال	**٢,٩٩٧**
صافي رأس المال المتاح	**١٠٥,١٣٠**

أصول موزونة المخاطر	٣١ ديسمبر ٢٠١٤
تعرضات موزونة لمخاطر الإئتمان	٤٠١,٧٤٩
تعرضات موزونة لمخاطر السوق	١٦,٤٨٦
تعرضات موزونة لمخاطر التشغيل	٣٢,٦٥٩
إجمالي الأصول موزونة المخاطر	**٤٥٠,٨٩٤**
معدل كفاية رأس المال (الفئة الأولى)	**٪٢٢,٦٥**
معدل كفاية رأس المال (إجمالي رأس المال)	**٪٢٣,٣٢**

تحتسب معدلات كفاية رأس المال أعلاه بقسمة قاعدة رأس المال التنظيمي على إجمالي الأصول موزونة المخاطر

عناصر رأس المال التنظيمي

تم بيان العناصر المذكورة أعلاه في الفئتين الأولى والثانية لرأس المال حسب القواعد الإرشادية لمصرف البحرين المركزي. إن الفئة الثانية لرأس المال مقيدة بنسبة ١٠٠٪ من الفئة الأولى لرأس المال بعد خصومات الإستثمارات عملاً بالنموذج التحوطي للتوحيد والخصم (PCD Module) والصادر عن مصرف البحرين المركزي. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ قام البنك بخصم ١,٨٤٤ ألف دينار بحريني متعلق بالمبلغ الزائد على الحد الأقصى المسموح به للتعرضات الكبيرة وفقاً للنموذج التحوطي للتوحيد والخصم (PCD Module).

أصول موازنة المخاطر

مخاطر الإئتمان

لغرض إعداد التقارير الرقابية، يقوم البنك بإحتساب متطلبات رأس المال لمخاطر الإئتمان بإستخدام منهج الأسلوب المعياري. في إطار هذا المنهج، يتم تحديد أوزان مخاطر للبنود المُضَمّنة والغير مُضَمّنة في بيان المركز المالي بناءاً على نوع أطراف التعامل، ونوع التعرضات، ومصدر التمويل (سواءا ممولة من حقوق أصحاب حسابات الإستثمار أو ذاتية التمويل). لحساب كفاية رأس المال، يتم إحتساب نسبة ١٠٠٪ من الأصول موزونة المخاطر للموجودات ذاتية التمويل في حين يتم إحتساب نسبة ٣٠٪ فقط للموجودات الممولة من حقوق أصحاب حسابات الإستثمار. تم تحديد أوزان المخاطر لأنواع أطراف التعامل والتعرضات من قبل مصرف البحرين المركزي.

٣ إدارة رأس المال ومعدل كفاية رأس المال (يتبع)

٣-٢ هيكل رأس المال، والحد لأدنى لمتطلبات رأس المال وكفاية رأس المال (يتبع)

مخاطر السوق

يستخدم البنك منهج الأسلوب المعياري لقياس مخاطر السوق. إن مخاطر السوق التي يتعرض لها البنك هي تعرضات الصرف الأجنبي والتي تعتبر مخاطر محددة. بناءاً على إرشادات مصرف البحرين المركزي، يتم إحتساب رأس المال لمخاطر الصرف الأجنبي بنسبة ٨٪ من الصافي الكلي لتعرضات البنك المفتوحة للعملات الأجنبية ويتم ضرب الناتج في ١٢,٥ لإشتقاق الأصول الموزونة لمخاطر السوق.

مخاطر التشغيل

يعتمد البنك منهج المؤشر الأساسي لتقييم تكاليف مخاطر التشغيل وفقاً لنموذج كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية والمعتمد من قِبل مصرف البحرين المركزي. في إطار هذا المنهج، يتم ضرب متوسط الدخل الإجمالي للبنك للسنوات المالية الثلاث السابقة في معامل ثابت (ألفا) والذي تم تحديده من قِبل مصرف البحرين المركزي بنسبة ١٥٪ للوصول إلى رأس المال المطلوب ثم يتم ضرب الناتج في ١٢,٥ لإشتقاق الأصول موزونة المخاطر التي تخضع لتكلفة رأس المال.

فيما يلي تفاصيل متطلبات رأس المال تبعاً لنموذج كفاية رأس المال والمعتمد من قِبل مصرف البحرين المركزي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤:

تصنيف التعرضات	التعرضات			أصول موزونة المخاطر*			متطلبات رأس المال (١٢٪)		
	ذاتي التمويل	أصحاب حسابات الإستثمار	الإجمالي	ذاتي التمويل	أصحاب حسابات الإستثمار	الإجمالي	ذاتي التمويل	أصحاب حسابات الإستثمار	الإجمالي
مستحقات نقدية	٢,٥٥٠	–	٢,٥٥٠	–	–	–	–	–	–
أصول سيادية	٥,٣٤٩	٢٨,١٥١	٣٣,٥٠٠	–	–	–	–	–	–
بنوك	–	٨٤,٣٠٣	٨٤,٣٠٣	–	٨,٠٩٤	٨,٠٩٤	–	٩٧١	٩٧١
شركات	١١٣,٣٥٩	٢٠١,١٥٧	٣١٤,٥١٦	١١٣,٣٥٩	٦٠,٣٤٧	١٧٣,٧٠٦	١٣,٦٠٣	٧,٢٤٢	٢٠,٨٤٥
تمويلات عقارية	٤٢,٨٠٤	–	٤٢,٨٠٤	٣٢,١٠٣	–	٣٢,١٠٣	٣,٨٥٢	–	٣,٨٥٢
تسهيلات متأخرة	١٨,٨٥٢	–	١٨,٨٥٢	٢٤,٨٤٨	–	٢٤,٨٤٨	٢,٩٨٢	–	٢,٩٨٢
إستثمارات في الملكية/ صكوك	٢٦,٧١٩	١٩,٩٦٤	٤٦,٦٨٣	٤٠,٠٧٩	٨,٩٨٤	٤٩,٠٦٣	٤,٨١٠	١,٠٧٨	٥,٨٨٨
عقارات مملوكة	٥٩,٤٨٢	–	٥٩,٤٨٢	١١١,٧٩٥	–	١١١,٧٩٥	١٣,٤١٥	–	١٣,٤١٥
موجودات أخرى	٢,١٤٠	–	٢,١٤٠	٢,١٤٠	–	٢,١٤٠	٢٥٧	–	٢٥٧
مخاطر إئتمانية	**٢٧١,٢٥٥**	**٣٣٣,٥٧٥**	**٦٠٤,٨٣٠**	**٣٢٤,٣٢٤**	**٧٧,٤٢٥**	**٤٠١,٧٤٩**	**٣٨,٩١٩**	**٩,٢٩١**	**٤٨,٢١٠**
مخاطر السوق	**١٤,٤١٣**	**٦,٩١٣**	**٢١,٣٢٦**	**١٤,٤١٣**	**٢,٠٧٣**	**١٦,٤٨٦**	**١,٧٣٠**	**٢٤٩**	**١,٩٧٩**
مخاطر التشغيل	**٣٢,٦٥٩**	**-**	**٣٢,٦٥٩**	**٣٢,٦٥٩**	**-**	**٣٢,٦٥٩**	**٣,٩١٩**	**-**	**٣,٩١٩**
الإجمالي	**٣١٨,٣٢٧**	**٣٤٠,٤٨٨**	**٦٥٨,٨١٥**	**٣٧١,٣٩٦**	**٧٩,٤٩٨**	**٤٥٠,٨٩٤**	**٤٤,٥٦٨**	**٩,٥٤٠**	**٥٤,١٠٨**

* لإحتساب كفاية رأس المال، يتم إحتساب نسبة ١٠٠٪ من الأصول موزونة المخاطر للموجودات ذاتية التمويل في حين يتم إحتساب نسبة ٣٠٪ فقط للموجودات الممولة من حقوق أصحاب حسابات الإستثمار.

٤ مخاطر الإئتمان

٤-١ إدارة مخاطر الإئتمان

تمثل مخاطر الإئتمان إمكانية التعرض لخسارة مالية نتيجة عدم وفاء أحد أطراف التعامل بإلتزاماته وفقاً لشروط وأحكام التسهيلات الإئتمانية الممنوحة له. الموجودات التالية تمثل مصادراً رئيسية لمخاطر الإئتمان التي قد يتعرض لها البنك:

- إيداعات لدى البنوك،
- موجودات التمويلات،
- موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)،
- إستثمارات في صكوك.

لغرض إحتساب كفاية رأس المال (إضافة إلى معلومات معينة تم بيانها في جداول أدناه) فقد تم إعتبار الفئات التالية جزءاً من مخاطر الإئتمان:

- إستثمارات في أسهم مدرجة وغير مدرجة،
- إستثمارات في شركات زميلة،
- إستثمارات عقارية
- موجودات أخرى (شاملة عقارات ومعدات).

لدى البنك الإجراءات الداخلية اللازمة لتقييم، ومتابعة، والتحكم في مخاطر الإئتمان على مستوى التسهيلات الفردية وعلى مستوى المحفظة. يتم إعتماد حدود الإئتمان بعد إجراء عملية تقييم شاملة تأخذ بعين الإعتبار القوة المالية لطرف المعاملة، والجدوى الفنية والإقتصادية للنشاط التجاري الذي يتم تمويله، وكفاية وجودة التدفقات النقدية المتوفرة للسداد ونحو ذلك، إضافة إلى توفر ضمانات للحماية على هيئة أصول أو ضمانات مادية ملموسة. يقوم قسم إدارة المخاطر بمراجعة جميع طلبات التسهيلات الإئتمانية والتعليق عليها قبل إعتمادها من الجهة المخولة وذلك حسب مستويات الموافقة والإعتماد التي أقرها مجلس الإدارة.

على مستوى المحفظة، حدد مجلس الإدارة حدود تركّز المخاطر للأفراد والأطراف ذات العلاقة التي تشكل مجموعة أعمال، وقطاعات إقتصادية وجغرافية إضافة إلى تعرضات مع أطراف ذات علاقة بالبنك أو مساهميه الرئيسيين. يقوم قسم إدارة المخاطر وبصفة دورية بمراقبة الإلتزام بهذه الحدود ويقوم بالتبليغ عن أي إنحرافات إن وجدت إلى الإدارة العليا بالبنك، ولجان إدارة المخاطر ومجلس الإدارة.

٤-٢ مستويات التعرض للمخاطر

يبين الجدول التالي إجمالي تعرضات الإئتمان ومتوسط تعرضات الإئتمان مفصلة حسب فئات تعرّض مختلفة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤:

إجمالي / متوسط تعرضات الإئتمان	متوسط التعرضات[1]	إجمالي التعرضات		
		ذاتي التمويل	أصحاب حسابات الإستثمار	الإجمالي
نقد وأرصدة لدى البنوك[2]	٣٧,٢٧٢	٧,٦٨٤	٢٩,٦٧٤	٣٧,٣٥٨
ودائع لدى مؤسسات مالية	٨٥,٨٢٥	–	٧٦,٠٠٦	٧٦,٠٠٦
موجودات التمويلات	٢٨٠,٤٨٦	١٠٦,٦٦٧	١٩٧,٢٧٦	٣٠٣,٩٤٣
إستثمارات في أوراق مالية – ملكية	٦٦,١٥٥	٦٠,٩٤٥	٤,٩٦١	٦٥,٩٠٦
إستثمارات في أوراق مالية – صكوك	٣١,٢٩٢	–	٣١,٠١٧	٣١,٠١٧
موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)	٤٠,٩٧٤	٤٣,٧٧٩	–	٤٣,٧٧٩
إستثمارات في شركات زميلة	٢,٦٣٦	٢,٦٠٤	–	٢,٦٠٤
إستثمارات عقارية	٨,٣٦٦	١٣,٧١٥	–	١٣,٧١٥
موجودات أخرى، شاملة عقارات ومعدات	٢٠,٨٩٢	١٧,٥٩٦	–	١٧,٥٩٦
إجمالي التعرضات الممولة	**٥٧٣,٨٩٨**	**٢٥٢,٩٩٠**	**٣٣٨,٩٣٤**	**٥٩١,٩٢٤**
ضمانات	٤,٢٤٥	٥,٤٦٥	–	٥,٤٦٥
تسهيلات تمويل غير مسحوبة	١٠,٤١١	١٢,٨٠١	–	١٢,٨٠١
إجمالي التعرضات الغير ممولة[3]	**١٤,٦٥٦**	**١٨,٢٦٦**	**-**	**١٨,٢٦٦**

[1] تمثل المتوسط الربع سنوي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤.

[2] شاملة أرصدة نقدية بقيمة ٢,٥٥٠ ألف دينار بحريني.

[3] تسجل التعرضات غير الممولة بعامل تحويل النقد.

٤ مخاطر الإئتمان (يتبع)

٤-٣ تمركز مخاطر الإئتمان

٤-٣-١ التوزيع الجغرافي

فيما يلي بيان بالتعرضات حسب التوزيع الجغرافي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤:

٣١ ديسمبر ٢٠١٤	دول مجلس التعاون	أوروبا	أمريكا	آسيا	أستراليا	الإجمالي
الموجودات						
نقد وأرصدة لدى البنوك	٣٣,٨٣٣	١,٢٥٦	٢,٢٥١	١٨	–	٣٧,٣٥٨
ودائع لدى مؤسسات مالية	٧٦,٠٠٦	–	–	–	–	٧٦,٠٠٦
موجودات التمويلات	٢٧٢,٧٢٠	٢٣,١٥٨	–	٨,٠٦٥	–	٣٠٣,٩٤٣
إستثمارات في أوراق مالية	٧١,١٨١	–	–	٢١,٨٢٤	٣,٩١٨	٩٦,٩٢٣
موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط						
إيجارات مستحقة)	٤٣,٥٩٨	٥٤	–	١٢٧	–	٤٣,٧٧٩
إستثمارات في شركات زميلة	٢,٦٠٤	–	–	–	–	٢,٦٠٤
إستثمارات عقارية	١٣,٧١٥	–	–	–	–	١٣,٧١٥
موجودات أخرى	٧,٨٣٧	٧٣٨	–	٥٠٤	–	٩,٠٧٩
عقارات ومعدات	٨,٥١٧	–	–	–	–	٨,٥١٧
إجمالي التعرضات الممولة	**٥٣٠,٠١١**	**٢٥,٢٠٦**	**٢,٢٥١**	**٣٠,٥٣٨**	**٣,٩١٨**	**٥٩١,٩٢٤**
ضمانات مالية	١٤,٩٠٢	–	–	–	–	١٤,٩٠٢
تسهيلات تمويل غير مسحوبة	٤١,٠٨٦	١٢	–	–	–	٤١,٠٩٨
إجمالي التعرضات الغير ممولة	**٥٥,٩٨٨**	**١٢**	**-**	**-**	**-**	**٥٦,٠٠٠**

٤-٣-٢ التوزيع الصناعي / القطاعي

أقر مجلس الإدارة حداً أقصى لتعرضات القطاعات الصناعية. فيما يلي بيان بالتعرضات حسب التوزيع الصناعي/ القطاعي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤:

٣١ ديسمبر ٢٠١٣	بنوك ومؤسسات مالية	عقارات	أخرى	الإجمالي
الموجودات				
نقد وأرصدة لدى البنوك	٣٧,٣٥٨	–	–	٣٧,٣٥٨
ودائع لدى مؤسسات مالية	٧٦,٠٠٦	–	–	٧٦,٠٠٦
موجودات التمويلات *	٤١,٢٨٥	١١٤,٤١١	١٤٨,٢٤٧	٣٠٣,٩٤٣
إستثمارات في أوراق مالية	٢٦,٥٣٧	٤٢,٦١٤	٢٧,٧٧٢	٩٦,٩٢٣
موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)	٥٠١	٤٣,٢١١	٦٧	٤٣,٧٧٩
إستثمارات في شركات زميلة	–	٢,٦٠٤	–	٢,٦٠٤
إستثمارات عقارية	–	١٣,٧١٥	–	١٣,٧١٥
موجودات أخرى	–	١,٧٦٨	٧,٣١١	٩,٠٧٩
عقارات ومعدات	–	٧,١٦٩	١,٣٤٨	٨,٥١٧
إجمالي التعرضات الممولة	**١٨١,٦٨٧**	**٢٢٥,٤٩٢**	**١٨٤,٧٤٥**	**٥٩١,٩٢٤**
ضمانات	–	١٠,٢٣٧	٤,٦٦٥	١٤,٩٠٢
تسهيلات تمويل غير مسحوبة	–	٥,٨٠٤	٣٥,٢٩٤	٤١,٠٩٨
إجمالي التعرضات الغير ممولة	**-**	**١٦,٠٤١**	**٣٩,٩٥٩**	**٥٦,٠٠٠**

*تم تصنيف تعرضات موجودات التمويل حسب الغرض من التمويل.

٤ مخاطر الإئتمان (يتبع)

٤-٢ تمركز مخاطر الإئتمان (يتبع)

٤-٣-٣ تعاملات مع أطراف ذات علاقة

الأطراف ذات علاقة هي الأطراف المرتبطة بالبنك من خلال مساهمة كبيرة، أو سيطرة، أو الإثنين معاً. عندما يرتبط البنك بمعاملات تجارية مع هذه الأطراف، فإن هذه العمليات تتم على أسس عادلة وبشروط تجارية لاتسبب أي أضرار للبنك. لغرض تحديد الأطراف ذات علاقة، يلتزم البنك بشكل صارم بالقواعد الإرشادية الصادرة عن مصرف البحرين المركزي المعنية بهذا الشأن. تم بيان هذه المعلومات بالتفصيل في الإيضاح رقم ٢٣ حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤.

٤-٣-٤ تعرضات تتجاوز ١٥٪ من قاعدة رأس المال

تتطلب التعرضات المنفردة والتي تتجاوز نسبة ١٥٪ من قاعدة رأسمال البنك والتي تتم مع أطراف منفردين الحصول على موافقة مسبقة من مصرف البحرين المركزي إلا في الحالات المستثناة بموجب الفقرة رقم ٤-٥ من نظام إدارة مخاطر الإئتمان من مجلد التعليمات الصادر عن مصرف البحرين المركزي. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤، يوجد لدى البنك إثنان من التعرضات الكبيرة والتي قام بإبلاغ مصرف البحرين المركزي عنها:

	الطرف الآخر	نوع التعرض	إجمالي التعرض	التعرض كنسبة من رأس المال المؤهل	مبلغ رأس المال المخصوم
أ		إستثمار	١٧,١٥٨	١٦٪	١,١١٢
ب		تمويل	١٦,٧٧٩	١٦٪	٧٣٢

٤-٣-٥ تعرضات مع أطراف ذات نسبة دين عالية

ليس لدى البنك أي تعرضات لأطراف ذات نسب دين عالية ومخاطر كبيرة وذلك حسب تعريف هذه الأطراف المبين في الفقرة رقم ١-٣-٢٤ من نظام الإفصاح العام الصادر عن مصرف البحرين المركزي.

٤-٣-٦ مستحقات تعاقدية متبقية من محفظة الإئتمان ومن إستثمار في صكوك

تسمح سياسة البنك بتعرضات للمخاطر بحد أقصى ٧ سنوات لعملاء البنك من الشركات و ٢٥ سنة لعملائه من الأفراد وأي إستثناء يتطلب الموافقة المسبقة من قِبل مجلس الإدارة. يقوم البنك وبصفة مستمرة بمراقبة الإستحقاقات المتبقية لموجوداته لضمان بقاء أي فروقات في إستحقاقات مطلوباتها ضمن الحدود المقبولة. يبين الجدول التالي توزيع الإستحقاقات التعاقدية حسب نوع التمويل في محفظة الإئتمان والإستثمار في صكوك:

مقياس الإستحقاق	أقل من شهر	١ إلى ٣ شهور	٣ إلى ٦ شهور	٦ شهور إلى ١ سنة	١ إلى ٣ سنوات	٣ إلى ٥ سنوات	٥ إلى ١٠ سنوات	١٠ إلى ٢٠ سنة	أكثر من ٢٠ سنة	الإجمالي
محفظة الإئتمان:										
عقود مرابحة	٣,٩٧٥	٣٨,٩٤٠	١٣,٨٥٥	١٦,٨٣٣	٤٤,٩٥١	٦٩,٠١٢	٤٣,٩٢٩	–	–	٢٣١,٤٩٥
عقود مشاركة	–	٩٥٤	٦٦١	٣,٥٠٣	٢٧,٧٦٢	٣,٩٤٩	–	–	–	٣٦,٨٢٩
عقود مضاربة	–	–	–	–	–	–	–	٥١٢	–	٥١٢
عقود وكالة	٣,٢٢٢	٥,٥٧٣	٨,٦٨٣	–	٩١٣	١٦,٤٩٨	–	–	–	٣٤,٨٨٩
عقود إستصناع	–	–	–	–	٢١٨	–	–	–	–	٢١٨
عقود إجارة	–	–	–	٥٣١	٨٢٩	٤٢٨	٩,٧٨٦	٢٥,٠٦٨	٧,١٣٧	٤٣,٧٧٩
الإجمالي	**٧,١٩٧**	**٤٥,٤٦٧**	**٢٣,١٩٩**	**٢٠,٨٦٧**	**٧٤,٦٧٣**	**٨٩,٨٨٧**	**٥٣,٧١٥**	**٢٥,٥٨٠**	**٧,١٣٧**	**٣٤٧,٧٢٢**
الإستثمار في صكوك	٣٥,٩٧٨	–	–	–	–	–	–	–	–	٣٥,٩٧٨
الإجمالي الكلّي	**٤٣,١٧٥**	**٤٥,٤٦٧**	**٢٣,١٩٩**	**٢٠,٨٦٧**	**٧٤,٦٧٣**	**٨٩,٨٨٧**	**٥٣,٧١٥**	**٢٥,٥٨٠**	**٧,١٣٧**	**٣٨٣,٧٠٠**

أقر مجلس الإدارة حداً داخلياً للتعرضات العقارية عند ٤٠٪ من إجمالي الموجودات. وفقاً لسياسة البنك، فإن التعرضات العقارية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ تقع ضمن حدود سياسات البنك.

٤-٤ مخاطر ملكية الأسهم في سجلات البنك

يوجد لدى البنك إستثمارات معينة في حقوق الملكية يتم تصنيفها في سجلات البنك ويتم وزنها لمخاطر الإئتمان وذلك ضمن إطار كفاية رأس المال. لغرض إحتساب رأس المال التنظيمي، تشتمل الإستثمارات في الملكية والتي يتم تضمينها في سجلات البنك على إستثمارات مدرجة وغير مدرجة في الملكية، وإستثمارات في شركات زميلة تمثّل مؤسسات غير مالية.

يرجى مراجعة الإيضاحين رقم ٢ و ٢١ من البيانات المالية الموحدة لمعرفة السياسات المحاسبية التي يتّبعها البنك مع الإستثمارات في الملكية، بما في ذلك السياسات المحاسبية ومنهجيات التقييم المستخدمة، والإفتراضات الأساسية والممارسات التي تؤثر في عمَلية التقييم.

٤ مخاطر الإئتمان (يتبع)

٤-٤ مخاطر ملكية الأسهم في سجلات البنك (يتبع)

يعمل قسم إدارة المخاطر جنباً إلى جنب مع قسم الإستثمار في جميع مراحل عملية الإستثمار، بدءاً من دراسة العناية الواجبة التي تسبق الإستثمار إلى مرحلة التخارج، حيث يقدم القسم مراجعة مستقلة لكل عملية. يتم إجراء عملية تقييم لإنخفاض قيمة الإستثمارات بصورة ربع سنوية حيث يتم جمع المعلومات من قسم إدارة المخاطر وقسم الإستثمار. يقوم مجلس الإدارة بمراجعة البيانات التي تم تحديثها عن الإستثمارات بصورة ربع سنوية حيث يتم تقديم هذه المعلومات إلى مصرف البحرين المركزي.

تتركز إستثمارات البنك في الملكية في مشاريعه الخاصة، والتي تشمل الأسهم الخاصة ومشاريع تطوير البنية التحتية. إن الهدف من هذه الإستثمارات هو عملية تخارج مستقبلية جنباً إلى جنب مع المستثمرين، إما عن طريق عمليات بيع إستراتيجية على مستوى المشروع أو من خلال عمليات طرح أولية. لدى البنك محفظة إستثمارات إستراتيجية تتماشى مع أهدافه الإستثمارية البعيدة المدى.

معلومات عن الإستثمارات في الملكية

ملكية خاصة	٦٠,٩٤٥
أرباح من توزيعات أسهم	٢٧١
خسائر غير محققة خلال السنة	١٧١

فيما يلي بيان بالفئات التي تم من خلالها تضمين الإستثمارات في الملكية بغرض إحتساب كفاية رأس المال بناءاً على متطلبات مصرف البحرين المركزي.

الإستثمارات في الملكية في سجلات البنك	إجمالي التعرضات		تعرضات موزونة المخاطر		تكلفة رأس المال (نسبة ١٢٪)	
	ذاتي التمويل	أصحاب حسابات الإستثمار	ذاتي التمويل	أصحاب حسابات الإستثمار	ذاتي التمويل	أصحاب حسابات الإستثمار
إستثمارات غير مدرجة في الملكية	٢٦,٧١٩	–	٤٠,٠٧٩	–	٤,٨١٠	–
إستثمارات عقارية	٣٤,٢٢٦	–	٦٨,٤٥٢	–	٨,٢١٤	–
الإجمالي	**٦٠,٩٤٥**	**-**	**١٠٨,٥٣١**	**-**	**١٣,٠٢٤**	**-**

٤-٥ تصنيف درجات التعرض للمخاطر

لدى البنك نظام داخلي لتصنيف مخاطر الإئتمان مبني على أساس مقياس من ١٠ نقاط يتم من خلاله تصنيف الدرجات من ٨ إلى ١٠ كتعرضات متعثرة في حين يتم تصنيف الدرجتين ٩ و ١٠ كإستثمارات منخفضة القيمة. يتم تحديد درجة مخاطر الإئتمان لكل طرف بناءاً على عدة عوامل كمية ونوعية، بما في ذلك القوة المالية، والسجل السابق وتوافر الضمانات. يتم تحديد درجة المخاطر عند إفتراض حدوث التعرض وعند كل تجديد له. تقوم الأقسام المعنية بإعداد قوائم تحديد درجة المخاطر ويقوم قسم إدارة المخاطر بمراجعة هذه القوائم. تقوم وحدة إدارة الإئتمان بقسم إدارة المخاطر وبصورة مستمرة بمراقبة هذه الدرجات حيث يتم تخفيض تصنيف التعرضات متى ما تبين تدهور جودتها، وذلك بناءاً على معايير واضحة ضمن سياسة الإئتمان بالبنك. يتم كذلك مراجعة تصنيف عملاء الشركات مرة سنوياً على الأقل. يتم عرض تقارير على مجلس الإدارة حول الحركة في تصنيف درجات التعرض لمخاطر الإئتمان بصورة ربع سنوية.

بالنسبة للتعرضات القائمة أو المحتملة لمخاطر لدى بنوك ومؤسسات مالية، قام البنك بوضع تصنيفات داخلية تتضمن ست مستويات من المستوى (أ) إلى المستوى (و)، بشكل تنازلي من حيث الجدارة الإئتمانية. هذه التصنيفات مُستمدّة في الأساس من التصنيفات الإئتمانية الخارجية التي توفرها وكالات التصنيف الإئتماني كوكالة موديز، وستاندرد أند بورز، وكابيتال إنتيليجنس، وفيتش. يقوم البنك بإستخدام ستاندرد أند بورز أو موديز متى ما توفرت. في حالة وجود فروقات في التصنيف من هذه الوكالات، يتم إستخدام التصنيف الأكثر تحفظا. تم مطابقة تصنيفات هذه الوكالات مع التصنيفات الداخلية بالبنك كما يلي:

وكالات التصنيف الخارجية	التصنيف الداخلي					
	أ	ب	ج	د	هـ	و
ستاندرد أند بورز	> = أأ-	> = أ-	> = ب ب ب-	> = ب-	< ب-	غير مصنفة
موديز	> = أأ٣	> = أ٣	> = ب أأ٣	> = ب٣	ج و د	غير مصنفة
كابيتال إنتيليجنس	> = أأ-	> = أ-	> = ب ب ب-	> = ب-	ج و د	غير مصنفة
فيتش	> = أأ-	> = أ-	> = ب ب ب-	> = ب-	< ب-	غير مصنفة

يرجى الإطلاع على الإيضاح رقم ٣١ حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤، وذلك للحصول على تفاصيل تصنيف التعرضات التي يواجهها البنك.

٤ مخاطر الإئتمان (يتبع)

٤-٦ متأخرات، وحسابات منخفضة القيمة، ومخصصات

قد لايستطيع العملاء في بعض الأحيان الوفاء بإلتزاماتهم تجاه البنك عند إستحقاقها. يتم تصنيف أي مبلغ لم يتم دفعه عند إستحقاقه كمتأخرات حيث يقوم البنك بتركيز جهوده على إسترداد هذه المبالغ. يتم تصنيف الحسابات المتأخرة ٣٠ يوماً أو أكثر كـ «حسابات تحت المراقبة» / درجة ٧ ويتم إتخاذ إجراءات واضحة ومحددة لمتابعة ومراقبة هذه الحسابات.

ولكن، إذا ظل الحساب متأخراً لفترة ٩٠ يوماً متواصلة فعند ذلك يتم إعتباره كحساب متعثر ويتم تصنيفه على الدرجة ٨. يقوم البنك بمراجعة شاملة لجميع هذه الحسابات بصورة ربع سنوية ومتى دعت الحاجة لإحتساب أي مخصصات، يتم تصنيف هذه التعرضات كحسابات منخفضة القيمة ضمن درجة مخاطر ٩ إلى ١٠. يتم إحتساب المخصصات من خلال بيان الدخل متى دعت الحاجة. يتم إحتساب هذه المخصصات بناءاً على توقعات بإنخفاض القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الموجودات أو الضمانات حيث يتم تقدير هذه التدفقات على أساس متحفظ.

في نهاية كل سنة، يقوم البنك بمراجعة جميع الموجودات المالية المصنفة كإستثمارات في الملكية وتظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الملكية للحصول على أي دليل موضوعي بإنخفاض قيمة هذه الموجودات. في حالة وجود أي دليل، يتم إعادة تقييم الأصل إما بتكلفة الإستحواذ أو بالمبلغ المتوقع إسترداده، أيهما أقل، ويتم إحتساب مخصص للفرق في القيمة من خلال بيان الدخل.

لمعرفة سياسة البنك المفصلة حول مخصصات الموجودات المالية، يرجى الإطلاع على الإيضاح رقم ٢ (ل) حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤.

لمراجعة الإفصاحات الكمية المتعلقة بالتعرضات المتأخرة أو المنخفضة القيمة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤، يرجى الإطلاع على الإيضاح رقم ٣١ حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤.

خلال سنة ٢٠١٤، قام البنك بعملية تقييم تفصيلية لمحفظة إئتمانه حيث قام بإحتساب مخصصات معينة للإنخفاض في القيمة حيثما دعت الحاجة. إضافة لذلك، فقد حافظ البنك على مخصصات جماعية بنسبة معينة من الموجودات الغير متعثرة وفق درجات التعرض للمخاطر التي تم تصميمها داخلياً والتي تم تحديدها لأطراف التعامل. ولذلك بلغ إجمالي المخصصات نسبة ١,٠٨٪ تقريباً من محفظة موجودات التمويل، والموجودات المشتراة لغرض التأجير، وأقساط الإيجارات المستحقة والصكوك. هذه الممارسات تنسجم مع متطلبات مصرف البحرين المركزي وأفضل الممارسات في مملكة البحرين.

لمراجعة التغير في مخصصات موجودات التمويل والإستثمار في أوراق مالية، يرجى الإطلاع على الإيضاحين رقم ٥ و ٦ على التوالي، حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤.

٤-٦-١ التوزيع الجغرافي والقطاعي لمخصصات الإنخفاض في القيمة والحسابات المنخفضة القيمة والحسابات المتأخرة

	دول مجلس التعاون	أوروبا	آسيا	الإجمالي
منخفضة القيمة:				
٣ أشهر إلى سنة	٩,١٧٧	–	–	٩,١٧٧
سنة إلى ٣ سنوات	٦,٣٥١	–	–	٦,٣٥١
أكثر من ٣ سنوات	٥,٠٠٧	–	–	٥,٠٠٧
	٢٠,٥٣٥	–	–	٢٠,٥٣٥
يُطرح: مخصصات إنخفاض محددة				
في ١ يناير ٢٠١٤	١٢,٥٢٩	–	–	١٢,٥٢٩
مخصص خلال السنة	١٢٩	–	–	١٢٩
إستردادات خلال السنة	–	–	–	–
شطب خلال السنة	(٢,٤٦٦)	–	–	(٢,٤٦٦)
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤	١٠,١٩٢	–	–	١٠,١٩٢
القيمة الدفترية	**١٠,٣٤٣**	**-**	**-**	**١٠,٣٤٣**
متأخرات غير منخفضة القيمة، متضمنة المتاخرات دون المستوى:				
إلى ٣ أشهر	٣٣,٧٠٧	–	–	٣٣,٧٠٧
٣ أشهر إلى سنة	١,٨٨٨	–	–	١,٨٨٨
أكثر من سنة	١٩٠	–	–	١٩٠
	٣٥,٧٨٥	**-**	**-**	**٣٥,٧٨٥**
مخصصات إنخفاض جماعية *	**٣,٥٤٣**	**٢٧٨**	**٩٨**	**٣,٩١٩**

*تم توزيع مخصصات الإنخفاض الجماعية على أساس إجمالي التعرض بعد إستثناء التعرضات المنخفضة القيمة والتي تم إحتساب مخصصات محددة لها.

٤ مخاطر الإئتمان (يتبع)

٤-٦ متأخرات، وحسابات منخفضة القيمة، ومخصصات (يتبع)

٤-٦-١ التوزيع الجغرافي والقطاعي لمخصصات الإنخفاض في القيمة والحسابات المنخفضة القيمة و الحسابات المتأخرة (يتبع)

	بنوك ومؤسسات مالية	عقارات	أخرى	الإجمالي
منخفضة القيمة:				
٣ أشهر إلى سنة	١,٢٧٨	٦,٢١٢	١,٦٨٧	٩,١٧٧
سنة إلى ٣ سنوات	٤٠٨	٥,٠٠٠	٩٤٣	٦,٣٥١
أكثر من ٣ سنوات	–	١,٠٠٤	٤,٠٠٣	٥,٠٠٧
	١,٦٨٦	١٢,٢١٦	٦,٦٣٣	٢٠,٥٣٥
يُطرح: مخصصات إنخفاض محددة				
في ١ يناير ٢٠١٤	١,٤٥٤	٦,١٤٥	٤,٩٣٠	١٢,٥٢٩
مخصص خلال السنة	(٢٧٩)	١١٧	٢٩١	١٢٩
إستردادات خلال السنة	–	–	–	–
شطب خلال السنة	–	(٢,٤٦٦)	–	(٢,٤٦٦)
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤	١,١٧٥	٣,٧٩٦	٥,٢٢١	١٠,١٩٢
القيمة الدفترية	**٥١١**	**٨,٤٢٠**	**١,٤١٢**	**١٠,٣٤٣**
متأخرات غير منخفضة القيمة، متضمنة المتاخرات دون المستوى:				
إلى ٣ أشهر	–	١٨,٥٣٦	١٥,١٧١	٣٣,٧٠٧
٣ أشهر إلى سنة	–	٦٥٣	١,٢٣٥	١,٨٨٨
أكثر من سنة	–	١٩٠	–	١٩٠
	-	**١٩,٣٧٩**	**١٦,٤٠٦**	**٣٥,٧٨٥**
مخصصات إنخفاض جماعية *	**٤٨٠**	**١,٧٤٢**	**١,٦٩٧**	**٣,٩١٩**

* تم توزيع مخصصات الإنخفاض الجماعية على أساس إجمالي التعرض بعد إستثناء التعرضات المنخفضة القيمة والتي تم إحتساب مخصصات محددة لها.

٤-٧ تسهيلات يتم إعادة التفاوض بشأنها

لمزيد من المعلومات حول التسهيلات التي تم إعادة التفاوض بشأنها، يرجى الإطلاع على الإيضاح رقم ٣١ حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤.

٤-٨ دعاوى قضائية وتعرضات تم شطبها

لدى البنك سياسات لمباشرة ورفع الدعاوى القضائية بعد إستنفاد جميع الوسائل الودية لتسوية المستحقات من العملاء. في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ إرتبط البنك بإحدى عشر دعوى قضائية لإسترداد مستحقات من عملائه بلغ مجموعها ٥١ ألف دينار بحريني. إضافة لذلك، قام خمسة من العملاء برفع قضايا ضد البنك تتعلق بحسابات الاستثمار المقيدة وحسابات الزبائن بلغ مجموعهما ٨٤ ألف دينار بحريني.

لدى البنك سياسة تسمح بشطب التعرضات عند إنتفاء إحتمال إسترداد مستحقاتها من خلال الدعاوى القضائية والوسائل الأخرى.

٤-٩ غرامات من مدفوعات متأخرة

يحق للبنك، في الحالات التي يتأخر فيها عملاؤه عن تسديد المستحقات إليه، تحصيل غرامات منهم بناءاً على الإتفاقية الموقعة بينهم وبين البنك. يقوم البنك بتحصيل هذه الغرامات من العملاء عندما تكون المبالغ كبيرة. حسب سياسة البنك يتم إحتساب هذه الغرامات في حساب منفصل ويتم صرفها في أوجه الخير بعد أخذ موافقة هيئة الرقابة الشرعية بالبنك.

٤ مخاطر الإئتمان (يتبع)

٤-٩ غرامات من مدفوعات متأخرة (يتبع)

من سياسة البنك المساهمة بأي مبالغ متحصلة من مصادر غير مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية في صندوق للأعمال الخيرية والزكاة. خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤، تم تحويل مبلغ ٨٩ آلاف دينار بحريني إلى صندوق الأعمال الخيرية والزكاة.

بالنسبة للإفصاحات الكمية، يرجى مراجعة بيان مصادر وإستخدامات أموال صندوق الأعمال الخيرية والزكاة الموحد ضمن البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤.

٤-١٠ تخفيف مخاطر الإئتمان

يستخدم البنك مجموعة من الأدوات لتخفيف مخاطر الإئتمان، أهمها حماية التعرض عن طريق إستخدام رهونات مناسبة. بالرغم من أن وجود هذه الرهونات لايعتبر شرطاً مسبقاً لتقديم التسهيل، إلا أن جزءاً كبيراً من التعرضات الحالية على الأقل مضمونة جزئياً. لدى البنك سياسات واضحة حول نوعية الأصول التي يمكن قبولها كرهونات وكيفية تقييم هذه الأصول. عموماً يتم تقييم جميع الأصول التي تم قبولها كرهونات مرة واحدة في السنة على الأقل. تم وضع الأسس القانونية الخاصة بسريان مفعول وتنفيذ المستندات المستخدمة في إنشاء هذه الرهونات من قِبل خبراء قانونيين خارجيين.

يبين الجدول التالي تغطية ضمانات جميع التعرضات الإئتمانية والتي تم تصنيفها على أساس نوع الضمان كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤:

نوع الضمان	مرابحة	مشاركة	مضاربة	وكالة	إستصناع	إجارة	قيمة الضمان[1]	إجمالي التعرض[2]	نسبة التغطية%	النسبةمن الإجمالي%
عقارات	١٣٦,١٦٨	٧٥,١٢٣	٣١٤	٦,١٢٦	٢,٦٨٨	٨١,١٢٩	٣٠١,٥٤٨	١٧٠,٩٢٥	١٧٦٪	٧٩٪
أوراق مالية مدرجة	٥٤٢	–	–	–	–	–	٥٤٢	٢٥٥	٢١٣٪	٠٪
أوراق مالية غير مدرجة	١١,١٣٦	–	–	–	–	–	١١,١٣٦	٩,٤١٨	١١٨٪	٣٪
ضمانات بنكية	٣٢,٥٤٢	–	–	–	–	–	٣٢,٥٤٢	٢٣,٨٩١	١٣٦٪	٩٪
ضمانات نقدية	٢٩,٧٥٦	–	–	٥٩٧	–	–	٣٠,٣٥٣	٤٨,٣٩٧	٦٣٪	٨٪
أخرى	–	–	–	–	–	–	-	١٠٥,١٦٥	٠٪	٠٪
غير مضمونة	٤,٥٨٩	–	–	–	–	–	٤,٥٨٩	٣,٧٨٢	١٢١٪	١٪
الإجمالي	**٢١٤,٧٣٣**	**٧٥,١٢٣**	**٣١٤**	**٦,٧٢٣**	**٢,٦٨٨**	**٨١,١٢٩**	**٣٨٠,٧١٠**	**٣٦١,٨٣٣**	**١٠٥٪**	**١٠٠٪**

[1] تمثل قيم الضمان بناءاً على آخر تقييم تم تنفيذه بناءاً على سياسة البنك شاملة الضمانات التي تتجاوز قيمها القيمة الدفترية للتسهيلات.

[2] تشتمل هذه المبالغ على إجمالي مخصصات جماعية للإنخفاض في القيمة تبلغ ٣,٩١٩ ألف دينار بحريني ومخصصات محددة للإنخفاض في القيمة تبلغ ١٠,١٩٢ ألف دينار بحريني.

يتم إحتساب الممتلكات العقارية بقيم تعتمدها جهات تقييم مؤهلة. يتم تقييم الأصول المادية الأخرى كالآليات بقيمتها الدفترية، أو بقيمة فواتيرها أو كما يصدق عليها أحد الخبراء الخارجيين. يتم تقييم الأوراق المالية المدرجة بسعر السوق بينما يتم تقييم الأوراق المالية الغير مدرجة بالتكلفة بعد خصم مخصصات الإنخفاض في القيمة. يتعامل البنك مع مجموعة من المُقيّمين المعتَمدين للممتلكات العقارية. يقوم قسم إدارة المخاطر بالإشراف على عملية التقييم بإستقلالية عن الأقسام المعنية الأخرى.

في أغلب الأحيان تكون التسهيلات أيضاً مضمونة بضمانات شخصية أو ضمان شركات، أو ملكية مشتركة للمركبات، أو من خلال التنازل عن عوائد تعاقدية، أو تنازل عن ملكية شهادات تأمين، ونحو ذلك. لكن وحسب سياسة البنك الإئتمانية فإن هذه الضمانات أو التنازلات لاتعتبر ملموسة بالرغم من أن قيمتها تكون كبيرة في حالات كثيرة، لذلك يتم إحتسابها صِفراً لأغراض التحليل السابق.

يتم تقييم الأصول الممولة كإجارة منتهية بالتمليك بقيمتها الإسمية مع الضمانات المادية حيث تم تضمينها تحت بند عقارات أو بند أخرى في الجدول السابق.

إن القيمة المعلنة لجميع التعرضات هي عبارة عن إجمالي التعرض قبل أي مخصصات. لايقوم البنك بإجراء أي تسوية للضمانات المحتفظ بها سواءاً كانت مضمّنة أو غير مضمّنة في الميزانية العمومية. لم يقم البنك بطلب أي إعفاءات رأسمالية لتقليل مخاطر الإئتمان وذلك حسب القسم ٤-٧ من نموذج كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية والمعتمد من قِبل مصرف البحرين المركزي ولذلك ولغرض إحتساب معدل كفاية رأس المال فقد تم وزن مخاطر جميع التعرضات بناءاً على قيمتها الإجمالية.

لدى البنك سياسة للتخلص من الأصول المحتفظ بها كرهونات والغير قابلة للتحويل إلى نقد، وذلك بعد إتخاذ جميع الإجراءات القانونية اللازمة. خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ قام البنك بإستعادة ملكية وبيع بعض المركبات لإستعادة مبلغ ٢٤ ألف دينار بحريني. إضافة إلى ذلك، خلال السنة، قام البنك بتفعيل ضمانات لثلاثة ديون متعثرة من تسهيلات التمويلات عن طريق تحويل ملكية ثلاثة قطع أراضي وثلاثة عشر فيلا بإسم البنك (راجع الإيضاح ٩ من البيانات المالية).

٤ مخاطر الإئتمان (يتبع)

٤-١١ متطلبات رأس المال التنظيمي حسب نوع عقود التمويل

عقد التمويل	التعرض		أصول موزونة لمخاطر الإئتمان		متطلبات رأس المال (١٢٪)	
	ذاتي التمويل	أصحاب حسابات الإستثمار	ذاتي التمويل	أصحاب حسابات الإستثمار	ذاتي التمويل	أصحاب حسابات الإستثمار
مرابحة	٦٩,٦١٠	١٦٠,٨٠٥	٧٣,٧٠٥	٤٨,٠٥٥	٨,٨٤٥	٥,٧٦٧
موجودات الإجارة (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)	٤٣,٧٧٩	–	٣٣,٠٧٨	–	٣,٩٦٩	–
مشاركة	٣٦,٥٤٥	–	٣٨,٤٤٦	–	٤,٦١٤	–
مضاربة	٥١٢	–	٥١٢	–	٦١	–
وكالة	–	٣٦,٢٥٦	–	١٠,٨٧٧	–	١,٣٠٥
إستصناع	–	٢١٥	–	٦٥	–	٨
الإجمالي	**١٥٠,٤٤٦**	**١٩٧,٢٧٦**	**١٤٥,٧٤١**	**٥٨,٩٩٧**	**١٧,٤٨٩**	**٧,٠٨٠**

٥ مخاطر السوق

٥-١ إدارة مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر تأثر إيرادات البنك أو تأثر قيمة الأدوات المالية التي يمتلكها بالتغيرات في أسعار السوق، كالتغير في أسعار العملات، ومعدلات الأرباح، وأسعار الأسهم، وأسعار السلع. إن الهدف من إدارة مخاطر السوق هو إدارة والتحكم في التعرضات لمخاطر السوق ضمن معايير مقبولة، مع تحقيق أفضل العوائد من هذه المخاطر.

تتطلب قواعد مصرف البحرين المركزي من البنك فصل تعرضاته لمخاطر السوق بين مَحافظ للمتاجرة ومَحافظ لغير المتاجرة. ليس لدى البنك أي تعرضات لمراكز متاجرة سواءاً في الأسهم أو في السلع ولذلك يعتبر التعرض للتغير في أسعار العملات، على الرغم من محدوديته، مصدراً رئيسياً لمخاطر السوق. هناك أيضاً إحتمال التعرض لمخاطر معدلات الأرباح والتي تظهر بسبب عدم تطابق بُنية الموجودات مع المطلوبات. لدى البنك سياسات معتمدة من قبل مجلس الإدارة مع حدود واضحة للمخاطر ومؤشراتها وذلك لغرض إدارة مخاطر السوق بفعالية.

خلال سنة ٢٠١٢، بدأ البنك بالمتاجرة في الصكوك على أسس إنتقائية. وتقتصر المتاجرة حالياً على صكوك تُصدرها جهات سيادية وشبه سيادية أو صكوك تُصدرها جهات أخرى من دول مجلس التعاون الخليجي مع إشتراط حصولها على درجات تقييم إستثمار من وكالة موديز أو ستاندرد أند بورز. بلغ حجم محفظة المتاجرة مع نهاية السنة ٥,٣٥٩ ألف دينار بحريني.

يتم مراقبة مخاطر عمليات المتاجرة هذه عن طريق إعادة تقييم الصكوك بقيمتها السوقية على أساس يومي. إن حجم المحفظة والأهم من ذلك عدد الأدوات يعتبر صغيراً جداً بحيث لايمكن الإعتماد على أي نماذج إحصائية.

قام البنك بصياغة سياسة شاملة للمتاجرة في الصكوك والمساهمة في صناديق الصكوك التي تمت الموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة، وتهدف أساساً إلى المتاجرة في الصكوك والمساهمة في صناديق الصكوك وغيرها من المنتجات المنظّمة ذات الإيرادات الثابتة والمتوافقة مع الشريعة الإسلامية كجزء من مهام أعمال الخزينة. تتضمن السياسة إرشادات واضحة للمتاجرة في الصكوك والمساهمة في صناديق الصكوك، والحدود، والأسواق المستهدفة، والقطاعات، والدول، والمدة، ومعايير إيقاف الخسارة والإجراءات والتقارير. تتم مراقبة المحفظة على أساس سعر السوق وتسلم التقارير إلى لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات.

قام مجلس الإدارة كذلك في ٢٠١٤ بالموافقة على سياسة شاملة للإستثمارات في الملكية المدرجة من خلال صناديق تديرها أطراف أخرى أو محفظة إختيارية بهدف زيادة العائد بأقصى مايمكن ضمن معايير وحدود معينة. يتم التحكم بهذه الإستثمارات تبعاً لنطاق مخاطر البنك، المناطق، العوائد المقبولة، الأسواق المستهدفة، القطاعات، حدود ومعايير إيقاف الخسارة.

تقوم لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بمراجعة هذه الإستثمارات كجزء من المراقبة الشاملة لإدارة النقد والخزينة والأنشطة الإستثمارية للبنك.

تسجّل الصكوك بالقيمة العادلة لأغراض التقارير المالية والمتاجرة على أساس أسعار السوق وكذلك للإستثمارات في محافظ الملكية المدرجة من خلال الصناديق المُدارة أو المحافظ الإختيارية.

لإحتساب تكلفة رأس المال لمخاطر السوق لغرض التقارير الرقابية، تشكل هذه الصكوك جزءاً من دفاتر المتاجرة وتخضع لمخاطر سوق محددة (بناءًا على التصنيف الخارجي) ومخاطر السوق العامة (بناءًا على الإستحقاق المتبقي).

تم بيان تفاصيل إدارة مخاطر السوق، وصافي التعرضات وحساسيتها ضمن الإيضاح رقم ٣١ حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤.

٥-٢ حصة رأس المال التنظيمي من مخاطر السوق

يبين الجدول التالي مراكز مخاطر السوق لكل فئة من فئات مخاطر السوق وذلك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ إضافة إلى الحد الأقصى والأدنى خلال الفترة:

٥ مخاطر السوق (يتبع)

٥-٢ حصة رأس المال التنظيمي من مخاطر السوق (يتبع)

	كما في ٣١ ديسمبر	الحد الأقصى	الحد الأدنى
مخاطر مركز الملكية	–	–	–
مخاطر السوق من مراكز متاجرة في صكوك *	١٦٦	١٩١	١٦٦
مخاطر أسعار العملات	١,١٥٣	١,١٥٣	١,١١٧
مخاطر السلع	–	–	–
الإجمالي (أ)	**١,٣١٩**	**١,٣٤٤**	**١,٢٨٣**
الأصول موزونة المخاطر (أ X ١٢,٥)	١٦,٤٨٨	١٦,٨٠٠	١٦,٠٣٨
متطلبات رأس المال (١٢٪)	١,٩٧٩	٢,٠١٦	١,٩٢٥

* تمثّل نسبة ٣٠٪ من التعرضات حيث يتم تخصيص هذه الإستثمارات في صكوك من حقوق أصحاب حسابات الإستثمار.

٦ مخاطر التشغيل

٦-١ إدارة مخاطر التشغيل

مخاطر التشغيل هي مخاطر حدوث خسارة بسبب عدم كفاية أو وجود خلل في العمليات الداخلية، أو بسبب أخطاء بشرية، أو أخطاء في الأنظمة أو نتيجة أحداث خارجية تتضمن على سبيل المثال وليس الحصر، مخاطر قانونية ومخاطر إلتزام بالشرعية الإسلامية. تعتبر مخاطر التشغيل جزءاً متأصلاً من العمليات الإعتيادية. مع العلم بأنه لايمكن التخلص من المخاطر التشغيلية بصورة كاملة، إلا أن البنك يحاول جاهداً تقليلها من خلال التأكد من وجود بنية أساسية رقابية قوية في جميع أقسام البنك. يتم إتخاذ إجراءات وعمليات مختلفة لإدارة مخاطر التشغيل وتشمل التدريب الفعّال للموظفين، وضوابط مناسبة لحماية الموجودات والسجلات، والقيام بتسويات دورية للحسابات والعمليات، والمراقبة المستمرة لحدود المخاطر، وفصل المهام، والإدارة المالية وإعداد التقارير.

تم بيان تفاصيل إدارة مخاطر التشغيل ضمن الإيضاح رقم ٣١ حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤.

يقوم قسم إدارة المخاطر بمراقبة جميع عمليات التشغيل للتأكد من تنفيذ توجيهات مجلس الإدارة تنفيذاً كاملاً ويقدم تقارير حول أي حالات إنحراف، إن وجدت، للإدارة العليا ولمجلس الإدارة. لدى القسم فريق من الموظفين المتخصصين للقيام بهذه المهمة. قام البنك بتطبيق نظام لإدارة مخاطر التشغيل حيث يقوم هذا النظام بمراقبة مؤشرات المخاطر والضوابط الرئيسية في جميع مجالات العمليات ويقوم بإطلاق إشارات مناسبة عند وقوع أحداث تم تحديدها مسبقاً (من خلال تجاوز هذه الإشارات) حيث يقوم القسم بعرض تقارير دورية لكل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية. إضافة إلى ذلك، تقتضي سياسة البنك القيام بمهام حجز، وتسجيل، ومراقبة العمليات عن طريق موظفين مستقلين غير أولئك الأفراد الذين قاموا بهذه بالعمليات.

يتضمن إطار إدارة مخاطر التشغيل الذي يطبقه البنك مكونات كمؤشرات المخاطر الرئيسية، وبيانات خسائر التشغيل، ومخاطر وضوابط التقييم الذاتي في مختلف أنحاء البنك. يتم مراقبة هذه المكونات بصورة دورية الأمر الذي يساعد على سرعة إكتشاف وتصحيح أوجه القصور في العمليات والإجراءات. يتم مراقبة المعلومات التي تم جمعها لإنشاء قاعدة بيانات بالخسائر والتي قد يتم الإعتماد عليها كنقطة بداية لتطبيق منهج متقدم لإدارة مخاطر التشغيل في المستقبل.

٦-٢ دعاوى قضائية

حتى تاريخ إعداد هذا التقرير، لاتوجد لدى البنك أي دعاوى قضائية جوهرية بما في ذلك الإجراءات القانونية المُعلّقة بإستثناء ما ورد في البند ٤-٨ أعلاه. لدى البنك فريق قانوني متخصص يقوم بتقديم المشورة القانونية ومساعدة جميع أقسام البنك.

٦-٣ الإلتزام الشرعي

تقوم هيئة الرقابة الشرعية بمهمة توجيه، ومراجعة، والإشراف على أنشطة البنك لضمان توافقها مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية. لدى البنك مراقب شرعي، يقوم بمراجعة إلتزام منتجات وعمليات البنك بفتاوى وأحكام هيئة الرقابة الشرعية بصورة مستمرة كما يقوم أيضاً بمراجعة الإلتزام بمتطلبات المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. تقوم هيئة الرقابة الشرعية بمراجعة وإعتماد جميع المنتجات والخدمات قبل طرحها وتقديمها للعملاء كما تقوم بمراجعة دورية للمعاملات التي يقوم بها البنك. يتم إصدار تقرير سنوي من قبل هيئة الرقابة الشرعية تؤكد فيه إلتزام البنك بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

٦-٤ حصة رأس المال التنظيمي من مخاطر التشغيل

يستخدم البنك طريقة المؤشر الأساسي لإحتساب متطلبات رأس المال التنظيمي لمخاطر التشغيل.

يبين الجدول التالي الأصول موزونة المخاطر ومتطلبات رأس المال كما في ٣١ ديسمبر:

متوسط إجمالي الدخل لثلاث سنوات (أ)	١٧,٤١٨
أصول موزونة لمخاطر التشغيل (ب) = أ X ١٥٪ X ١٢,٥	٣٢,٦٥٩
متطلبات رأس المال = ب X ١٢٪	٣,٩١٩

٧ مخاطر أخرى

٧-١ مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي مخاطر أن يواجه البنك صعوبة في الوفاء بإلتزاماته المالية وذلك بسبب عدم التطابق بين الموجودات والمطلوبات. يهدف البنك من خلال منهجه في إدارة السيولة إلى ضمان توفر سيولة كافية لدى البنك في جميع الأوقات للوفاء بإلتزاماته عند إستحقاقها بدون تحمّل أي خسائر غير مقبولة أو المخاطرة بإلحاق أضرار بسمعة البنك.

لدى البنك سياسة خاصة بمخاطر السيولة، حيث توضح أدوار ومسئوليات لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات، وقسم الخزينة، والأقسام الأخرى المعنية بإدارة السيولة. تنص هذه السياسة أيضاً على وجوب محافظة البنك على معدلات سيولة مختلفة، إضافة إلى حدود الفجوات ضمن كل فترة زمنية في سُلّم الإستحقاق. تتمثل سياسة البنك في الإحتفاظ بمستوى مناسب من الموجودات السائلة ذات الجودة العالية كالودائع لدى البنوك، وصكوك مصرف البحرين المركزي وصكوك المتاجرة وذلك لضمان توفّر السيولة لدفع ودائع المضاربات المُستحقة والمطلوبات الأخرى، متى حان موعد إستحقاقها.

تقع مسئولية الإدارة اليومية لإدارة مخاطر السيولة على قسم الخزينة، حيث يقوم بمراقبة مصادر ومواعيد إستحقاق الموجودات والمطلوبات بصورة مستمرة، ويتأكد من الإلتزام بالحدود التي أقرّتها لجنة الموجودات والمطلوبات. يقوم قسم إدارة المخاطر مع قسم الرقابة المالية بالبنك بمتابعة أوضاع السيولة ويتم تقديم تقارير حول أي مخالفات إلى لجنة الموجودات والمطلوبات، وإلى اللجنة التنفيذية لإدارة المخاطر، وكذلك إلى مجلس الإدارة.

لمواعيد إستحقاق الموجودات والمطلوبات، يرجى الإطلاع على الإيضاح رقم ٢٨ حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤.

يبين الجدول التالي معدلات السيولة الرئيسية والتي تعكس وضع السيولة في البنك:

	بالنسبة المئوية (٪)				
	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠
ودائع لدى مؤسسات مالية إلى ودائع من مؤسسات مالية	١٧٦,٨٧	٢٢٢,٣٩	٩٥,٧٠	١٨٩,٤٣	١١٦,٩١
الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات	٢٥,٢٣	٢٧,٨٠	١٩,٨١	٢٧,٠٦	٢٥,٠٠
الموجودات السائلة إلى إجمالي الودائع	٣٤,٦٩	٣٨,٤٦	٣٣,٣٣	٤٣,٦٥	٤٥,٩٤
صافي الموجودات السائلة إلى إجمالي الودائع	٢٣,٠٣	٢٧,٥٠	٩,٢٥	٢٧,٢٧	١٧,٠٥

٧-٢ مخاطر نسبة الأرباح في سجلات البنك

إن المخاطر الرئيسية الأخرى الذي تتعرض لها سجلات البنك هي مخاطر الخسارة الناجمة عن التقلبات في التدفقات النقدية المستقبلية أو القيمة العادلة للأدوات المالية والتي قد تحدث بسبب تغير في نسب أرباح السوق. تتم إدارة مخاطر نسبة الأرباح بصفة رئيسية عن طريق مراقبة فجوات معدلات الربح وكذلك من خلال إيجاد حدود مُتّفق عليها مسبقاً لإعادة التسعير. إن لجنة الموجودات والمطلوبات هي المسئولة عن مراقبة الإلتزام بهذه الحدود ويقوم قسم إدارة المخاطر في البنك بمساعدة اللجنة وذلك ضمن أنشطة متابعاته اليومية.

تتم إدارة مخاطر نسبة الربح مقابل حدود فجوات معدل الربح من خلال متابعة حساسية الموجودات والمطلوبات المالية للبنك لسيناريوهات مختلفة معيارية وغير معيارية لنسب الأرباح. تشتمل السيناريوهات المعيارية التي تتم دراستها بصورة شهرية على إرتفاع أو إنخفاض موازي بمعدل ١٠٠ نقطة أساسية عبر جميع منحنيات العوائد وتشتمل أيضاً على إرتفاع أو إنخفاض بمعدل ٥٠ نقطة أساسية لجميع منحنيات العوائد. تم تحليل حساسية البنك تجاه أي إرتفاع أو إنخفاض في نسب أرباح السوق ضمن الإيضاح رقم ٣١ حول البيانات المالية الموحدة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤.

٧-٣ مخاطر إئتمانية من أطراف أخرى

إن المخاطر الإئتمانية من أطراف أخرى هي مخاطر عدم قيام الطرف المُرتبط بعقود تحتوي على نسب أرباح السوق، والصرف الأجنبي، وملكية الأسهم والإئتمان بتسديد إلتزاماتها قبل مواعيد إستحقاق هذه العقود. لايقوم البنك بالمتاجرة في أسهمه، أو في العملات الأجنبية، أو في مشتقاتها. ومع ذلك، يدخل البنك في معاملات ذات مخاطر صرف أجنبي وذات مخاطر نسب أرباح متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية لغرض التحوط من المخاطر التي قد تنشأ بسبب عدم التطابق بين محفظتي الموجودات والمطلوبات. هناك سياسات واضحة لهذه المعاملات. بالنسبة لمعاملات التسهيلات الإئتمانية الأخرى (وفي المقام الأول ودائع لدى البنوك)، فقد قام البنك بإنشاء جدول لحدود الأطراف الأخرى يعتمد على تصنيفات إئتمان خارجية لهذه الأطراف. يتم متابعة هذه الحدود من قبل قسم إدارة المخاطر في البنك. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤، لم تكن لدى البنك أي مراكز مفتوحة في أدوات خاصة بإدارة مخاطر الصرف الأجنبي.

٧-٤ مخاطر التمركز

تنشأ مخاطر التركيز عندما يقوم عدد من المدينين، أو الأطراف الأخرى، أو الأطراف المُستَثمر فيها بمزاولة أنشطة متشابهة أو أنشطة في نفس المنطقة الجغرافية أو في مناطق ذات خصائص إقتصادية متشابهة الأمر الذي من شأنه أن يؤثر على مقدرتهم وبصورة متشابهة على الوفاء بإلتزاماتهم التعاقدية من خلال ظروف إقتصادية، أو سياسية، أو ظروف أخرى متشابهة. نظراً لذلك، فإن هذه التركيزات تشير إلى حساسية نسبية لأداء البنك تجاه التطورات التي تؤثر على قطاع معين أو منطقة معينة. ولإدارة هذه المخاطر، قام البنك بوضع حدود تعرضات لمختلف المناطق الجغرافية والقطاعات الصناعية. يقوم قسم إدارة المخاطر بمراقبة هذه الحدود وإبلاغ مجلس الإدارة عن أي حالات إنحراف، إن وُجِدت، بشكل ربع سنوي. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤، لم يتم تجاوز أي من الحدود التي أقرّها مجلس الإدارة. لتفاصيل التعرضات للمناطق الجغرافية والقطاعات الصناعية، يرجى الإطلاع على البنود ٤-٣-١ و ٤-٣-٢ أعلاه.

٧-٥ مخاطر السمعة

إن مخاطر السمعة هي مخاطر إمكانية أن يؤدي الفهم الخاطئ لممارسات وأنشطة البنك أو لإجراءات الرقابة الداخلية، سواءاً كانت صحيحة أم لا، إلى إنخفاض قاعدة مستثمري البنك قد تكون لها آثار سلبية على سيولة البنك أو على رأس ماله. قد يؤدي ذلك أيضاً إلى رفع دعاوى ضد البنك، الذي وبصرف النظر عن النفقات القانونية التي يمكن تجنبها، ستتضرر مصداقيته ما سيأثر على سلباً على نمو أعماله التجارية وربحيته. كون البنك يعمل كمصرف إسلامي، فإن سمعته تعتبر من أصوله الهامة وأحد الأمور التي قد تؤثر على سمعة البنك هو عدم مقدرته على التخارج الموجودات المتعثرة، وتحقيق عوائد أقل من المتوقعة، وضعف التواصل مع المستثمرين. لدى البنك إستراتيجية إتصالات متطورة ومُحكمة يتم تنفيذها لتغطية مثل هذه الحالات. إضافة إلى ذلك، يقوم البنك بتخصيص رأس مال إضافي لمواجهة مثل هذه المخاطر عن طريق الإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال.

٧ مخاطر أخرى (يتبع)

٧-٦ مخاطر الضغوطات التجارية

تشير مخاطر الضغوطات التجارية إلى وجود ضغوطات من السوق لدفع عوائد تتجاوز المعدلات التي تم تحقيقها على الموجودات التي تم تمويلها عن طريق حقوق أصحاب حسابات الإستثمار. قد يرجع سبب ذلك إلى كون العائد على هذه الموجودات أقل من عوائد الجهات المنافسة. لدى البنك سياسات وإجراءات مناسبة يتم من خلالها تحديد، ومراقبة ومعالجة جميع المخاطر المحتملة والتي قد تنشأ عن القيام بهذه الأنشطة. لمزيد من التفاصيل، يرجى الإطلاع على البند الخاص بأصحاب حسابات الإستثمار.

٧-٧ مخاطر أخرى

تتضمن المخاطر الأخرى مخاطر إستراتيجية، ومخاطر وكالة، ومخاطر رقابية، وغيرها، وهي مخاطر كامنة في جميع الأنشطة ولايمكن قياسها وتحديدها بشكل سهل. يتولى مجلس إدارة البنك مسئولية إعتماد ومراجعة إستراتيجيات المخاطر والتعديلات على سياسات المخاطر بصورة شاملة. تقع على الإدارة العليا للبنك مسئولية تنفيذ إستراتيجيات المخاطر التي إعتمدها مجلس الإدارة. كما تقوم الإدارة أيضاً بالتأكد من أن الأنظمة الداخلية لحوكمة الشركات والإلتزام الرقابي لإدارة مخاطر الوكالة ومخاطر السمعة قوية وفعّالة. يقوم البنك بتخصيص رأس مال إضافي لمواجهة مثل هذه المخاطر عن طريق الإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال.

٨ إفصاحات عن المنتجات

٨-١ نوع المنتجات ووعي المستهلك

لدى البنك سياسة للإفصاح يتم تطبيقها على جميع قنوات الإتصال مع الجمهور وتشمل الإتصال المكتوب، والشفهي والإلكتروني. يتم القيام بهذه الإفصاحات في الوقت المناسب وبالطريقة التي تناسب المتطلبات المحلية والتنظيمية.

يقدم البنك تشكيلة واسعة من المنتجات المصرفية التجارية والإستثمارية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. والتي تشتمل ، بالإضافة إلى منتجات التمويل التقليدية، على تشكيلة من المنتجات الإستثمارية المبتكرة والتي تم هيكلتها كالصناديق، وإستثمارات مُنظّمة ومضاربات مقيدة. لدى قسم الإستثمار بالبنك خبرة في تكوين منتجات مبتكرة راقية وذات قيمة مضافة تقدم قائمة واسعة من الهياكل، والعوائد المتوقعة، والفترات الزمنية، وملامح المخاطر.

يتم تقديم أي مقترح لمنتجات جديدة عن طريق أقسام البنك ذات العلاقة كلٌ على حده. تقوم اللجنة التنفيذية لإدارة المخاطر في البنك بمراجعة هذه المقترحات لضمان توافق المنتجات أو الأنشطة مع إستراتيجية البنك تجاه الأعمال والمخاطر. تتطلب جميع المنتجات الجديدة موافقة مجلس الإدارة وهيئة الرقابة الشرعية بالبنك.

يتم وضع المعلومات حول المنتجات الجديدة أو أي تغيير في المنتجات الحالية على الموقع الإلكتروني للبنك على العنوان www.khcbonline.com أو يتم نشرها في وسائل الإعلام. يتم أيضاً إطلاع العملاء والجمهور على تفاصيل المنتجات عن طريق المطويات أو الإعلانات.

٨-٢ التعامل مع الشكاوى

يأخذ البنك النزاعات والشكاوى من جميع العملاء على محمل الجد. قد تؤدي هذه النزاعات أو الشكاوى إلى إنهيار محتمل للعلاقات وقد تؤثر سلباً على سمعة البنك. قد يؤدي عدم حلّ هذه النزاعات أو الشكاوى إلى دعاوى قضائية وإلى إحتمال توجيه توبيخ من قِبل الجهات الرقابية. لدى البنك سياسة شاملة تُعنى بالشكاوى الخارجية، حيث تم إعتمادها من قبل مجلس الإدارة. جميع موظفي البنك على إطلاع بهذه السياسة وملتزمون بها.

لدى البنك موظف مكلف عن التعامل مع جميع الشكاوى الخارجية ويتم نشر بيانات الإتصال الخاصة به على الموقع الإلكتروني للبنك وكذلك في الفروع وفي جميع المواد الدعائية. يتم عادة التحقيق في الشكاوى من قبل أشخاص ليس لهم علاقة مباشرة بموضوع الشكوى. يحاول البنك حلّ جميع الشكاوى خلال خمسة أيام عمل. لكن إذا تعذر ذلك، فإنه يتم الاتصال بالعميل مباشرة لإشعاره بالإطار الزمني لإصلاح وحلّ الشكوى. يتم أيضاً تقديم تقرير دوري حول وضع الشكاوى إلى مجلس الإدارة.

٨-٣ حقوق أصحاب حسابات الإستثمار

يقوم البنك بقبول أموال من مستثمرين صغار وكذلك من الأفراد ذوي الملاءة العالية على هيئة عقود مضاربة. تمثل حقوق أصحاب حسابات الإستثمار أموالاً يقدمها العملاء للبنك كي يتم إستثمارها بطرق متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وللبنك حرية التصرف في هذه الأموال بصفته مضارباً. جميع حسابات الإستثمار مبنية على أساس المشاركة في الأرباح، غير أن البنك لايضمن أي مستوى معين من العوائد. يتحمل العملاء أي خسارة ناشئة عن هذا الإستثمار بإستثناء في حالة الإهمال من قبل البنك. يقوم البنك بإحتساب حصته من الأرباح كرسوم مضارب.

يقبل البنك الأموال من أصحاب حسابات الإستثمار بالدينار البحريني، وبالدولار الأمريكي، وبعملات دول مجلس التعاون الخليجي وعملات أخرى ولفترات إستحقاق تتراوح مابين شهر واحد و ٢٤ شهراً. يقوم البنك بإجراء دراسات العناية الواجبة للتعرف على العميل قبل قبول أي إستثمار. يقوم العميل بالتوقيع على إتفاقية تغطي جميع شروط وأحكام الإستثمار والتي تتضمن المدة الزمنية، وأساس توزيع الأرباح، وعملية السحب المبكر، ونحو ذلك.

خلال سنة ٢٠٠٩، قام البنك بطرح حساب إدخاري جديد تحت إسم «حساب الوافر» والذي يؤهل المستثمرين للحصول على جوائز نقدية ونوعية، يتم دفعها بعد إجراء سحوبات شهرية، وربع سنوية، وسنوية إضافة إلى حصة هذه الحسابات الإعتيادية من الأرباح المعلنة والموزعة على المساهمين بعد خصم حصة المضارب.

٨ إفصاحات عن المنتجات (يتبع)

٨-٢ حقوق أصحاب حسابات الإستثمار (يتبع)

يُعتبر أصحاب حسابات الإستثمار مصدراً هاماً من مصادر التمويل للبنك حيث تتماشى العوائد التي يعرضها البنك للمستثمرين مع عوائد السوق. إلا أن أي نقص في العوائد من هذه الأموال المُستثمرة يعرض البنك لمخاطر الضغوطات التجارية. يقوم البنك وبصفة منتظمة بمراقبة نسبة العوائد التي يقدمها منافسوه لتقييم توقعات أصحاب حساباته الإستثمارية. تتضمن سياسة البنك أيضاً التنازل الكلي أو الجزئي عن حصته من دخل الإستثمارات كمضارب، وذلك لغرض تقديم عوائد مقبولة إلى مستثمريه.

يقوم البنك بخلط أمواله مع أموال أصحاب حسابات الإستثمار حيث يتم إستثمارها معاً. لدى البنك خليطين محددين من الأصول التي يتم إستثمار أموال أصحاب حسابات الإستثمار فيها والتي يتم تخصيص الدخل المتحقق منها لهذه الحسابات. أحد الخليطين قصير الأجل بطبيعته ليلائم متطلبات إستثمارات أصحاب حسابات الإستثمارقصيرة الأجل. أما الخليط الآخر فهو طويل الأجل بطبيعته ليلائم متطلبات إستثمارات أصحاب حسابات الإستثمار طويلة الأجل. يتم إحتساب حصة المستثمرين من إجمالي الدخل بعد خصم حصة البنك كمضارب ومساهماته في إحتياطي معادلة الأرباح وإحتياطي مخاطر الإستثمار. يتضمن جدول تخصيص الأرباح الذي يقوم العميل بالتوقيع عليه قبل الإستثمار خطة توزيع حصة المضارب والإحتياطيات. يتحمل البنك المصروفات الإدارية التي تم صرفها لإدارة هذه الحسابات بصورة مباشرة ولايتم تحميلها على أصحاب حسابات الإستثمار. يتم إحتساب حقوق أصحاب حسابات الإستثمار بقيمتها الدفترية.

مراعاةً للأحكام السابقة، فإن الودائع التي يحتفظ بها البنك يتم تغطيتها وحمايتها من خلال برنامج حماية الودائع الذي قام مصرف البحرين المركزي بإنشائه والذي يختص بتأسيس برنامج لحماية الودائع وتعيين مجلس لإدارة هذا البرنامج.

الجدول التالي يبين تفاصيل توزيع الدخل على أصحاب حسابات الإستثمار للسنوات الخمس الماضية:

	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠
دخل مخصص لأصحاب حسابات الإستثمار	١٢,٨٤٣	١٣,٣١٥	٩,٩٢٣	٩,٠٢٢	٨,٢٥٤
أرباح موزعة	٨,٨٤١	٨,٧١٩	٦,٢٩٧	٦,٦٢٩	٥,٧٨٥
رسوم المضارب*	٤,٠٠٢	٤,٥٩٦	٣,٦٢٦	٢,٣٩٣	٢,٤٦٩
كما في ٣١ ديسمبر					
حقوق أصحاب حسابات الإستثمار[١]	٣٣٦,٠١٠	٢٦٠,٦٠٩	١٩٣,٢٤٥	١٨٣,٩١٥	١٩٢,٤٣٩
إحتياطي معادلة الأرباح	–	–	–	–	١٦٩
إحتياطي مخاطر الإستثمار	–	–	–	–	–
نسبة إحتياطي معادلة الأرباح إلى حقوق أصحاب حسابات الإستثمار (٪)	–	–	–	–	٠,٠٩٪
نسبة إحتياطي مخاطر الإستثمار إلى حقوق أصحاب حسابات الإستثمار (٪)	–	–	–	–	–

[١] تمثل متوسط أرصدة الحسابات.

* تتضمن المساهمة في برنامج حماية الودائع.

نسبة الأرباح الموزعة على المستثمرين حسب نوع حقوق أصحاب حسابات الإستثمار (بالفترة الزمنية):

الفترة الزمنية للمضاربة	أرباح موزعة بالدينار البحريني					نسبة الأرباح الموزعة من الإجمالي (٪)				
	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠
شهر واحد[١]	١,٣٠٤	١,٤٨٨	١,٦٢٩	١,٨٢٤	٣,١٠٧	١٤,٧	١٧,١	٢٥,٩	٢٧,٥	٥٣,٧
٣ شهور	٣٨٠	٦٨٠	٦٥٥	١,٤٨٩	١,٨٤٣	٤,٣	٧,٨	١٠,٤	٢٢,٥	٣١,٩
٦ شهور	١,٤٥٥	١,١٠٠	٤٧٤	٧٦٤	٦٤١	١٦,٥	١٢,٦	٧,٥	١١,٥	١١,١
١٢ شهراً	٤,١٧٩	٣,٦٠٦	٢,٩٩٨	٢,٠١٤	١,٤٥٢	٤٧,٣	٤١,٤	٤٧,٦	٣٠,٤	٢٥,١
١٨ شهراً	١	–	–	–	–	–	–	–	–	–
٢٤ شهراً	٧٥	٢٢٨	٣٠	–	–	٠,٨	٢,٦	٠,٥	–	–
مضاربة الشخصيات الهامة	١,٤٤٧	١,٦١٧	٥١١	٧٠٧	٧٢٩	١٦,٤	١٨,٥	٨,١	١٠,٧	١٢,٦
مصروفات إحتياطيات معادلة الأرباح ومخاطر الإستثمار	–	–	–	(١٦٩)	(١,٩٨٧)	–	–	–	(٢,٦)	(٣٤,٤)
الإجمالي	**٨,٨٤١**	**٨,٧١٩**	**٦,٢٩٧**	**٦,٦٢٩**	**٥,٧٨٥**	**١٠٠,٠**	**١٠٠,٠**	**١٠٠,٠**	**٠.١٠٠**	**١٠٠,٠**

[١] شاملة حسابات التوفير، حسابات الوافر وحسابات الودائع تحت الطلب.

٨ إفصاحات عن المنتجات (يتبع)

٨-٣ حقوق أصحاب حسابات الإستثمار (يتبع)

توزيع الأرباح حسب نوع حقوق أصحاب حسابات الإستثمار:

السنة	متوسط العائد المحقق من أصول أصحاب حسابات الإستثمار (كنسبة من الموجودات)	إحتياطي معادلة الأرباح (كنسبة من أصول أصحاب حسابات الإستثمار)	إحتياطي مخاطر الإستثمار (كنسبة من أصول أصحاب حسابات الإستثمار)	حصة المضارب (كنسبة من أصول أصحاب حسابات الإستثمار)	الأرباح الموزعة (كنسبة من أصول أصحاب حسابات الإستثمار)
٢٠١٤	٣,٨٢	–	–	١,١٩	٢,٦٣
٢٠١٣	٥,١١	–	–	١,٧٦	٣,٣٥
٢٠١٢	٥,١٣	–	–	١,٨٨	٣,٢٦
٢٠١١	٤,٩٩	–	–	١,٢٢	٣,٦٩
٢٠١٠	٤,٠٣	(٠,٥٤)	(٠,٤٩)	١,٢٨	٤,٠٤

فيما يلي بيان بمتوسط الأرباح التي أعلنها البنك وقام بتوزيعها على المستثمرين **(بالنسبة المئوية (٪))**

	٢٠١٤	**٢٠١٣**	**٢٠١٢**	**٢٠١١**	**٢٠١٠**
مضاربة شهرية[١]	١,١٥	١,١٢	٢,٢٥	٢,٥١	٣,٦٦
مضاربة ٣ شهور	٢,١٩	٢,٩٨	٣,٠٨	٤,٢٥	٤,١٣
مضاربة ٦ شهور	٣,٠٨	٣,٦٤	٣,٥٥	٤,٥٢	٣,٣٨
مضاربة ١٢ شهر	٣,٣٩	٤,٢٧	٤,٤٦	٥,٠١	٤,٩٤
مضاربة ١٨ شهر	٣,٣٠	–	–	–	–
مضاربة ٢٤ شهر	٤,٩٢	٥,٠٧	٥,٠٧	–	–
مضاربة الشخصيات الهامة	٣,٤٩	٤,٠٩	٢,٧٩	٣,٦٧	٤,٣٥

[١] شاملة حسابات التوفير، حسابات الوافر وحسابات الودائع تحت الطلب.

يقوم البنك بإستخدام العوائد التي توزعها مجموعة من المصارف الإسلامية التجارية التي تأسست في مملكة البحرين كمؤشر لمقارنة العائد الذي يدفعه إلى أصحاب حسابات الإستثمار.

حقوق أصحاب حسابات الإستثمار حسب نوع الأصول

يبين الجدول التالي وبإختصار الحركة في أنواع الأصول التي تم إستثمار وتخصيص أموال أصحاب حسابات الإستثمار فيها حسب نوع هذه الأصول للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤:

نوع الأصل	الرصيد الإفتتاحي كما في ١ يناير ٢٠١٤	الحركة	الرصيد الختامي	النسبة إلى إجمالي الأصول (٪)
نقد وأرصدة لدى البنوك	٢٧,٨٣٦	١,٨٣٨	٢٩,٦٧٤	٪٧٩,٤
ودائع لدى مؤسسات مالية	٨٢,٧٤٥	(٦,٧٣٩)	٧٦,٠٠٦	٪١٠٠,٠
موجودات التمويل[١]	١٥٢,٣٣٦	٤٤,٩٤٠	١٩٧,٢٧٦	٪٦٤,٩
إستثمارات في أوراق مالية – صكوك	٢٩,١٣٢	٦,٨٤٦	٣٥,٩٧٨	٪١٠٠,٠
الإجمالي	**٢٩٢,٠٤٩**	**٤٦,٨٨٥**	**٣٣٨,٩٣٤**	

[١] شاملة عقود المرابحة، والوكالة، والإستصناع

٨-٤ حسابات الإستثمار المقيدة

يقدم البنك حسابات إستثمار مقيدة لكل من المستثمرين الصغار والمستثمرين ذوي الملاءة العالية في دول مجلس التعاون الخليجي. يقوم البنك بهيكلة حسابات الإستثمار المقيدة لكي يتيح لعملائه فرصة الإختيار من بين تشكيلة واسعة من العوائد، وفترات الإستحقاق، والقطاعات، وفئات الأصول، ومستويات المخاطر. لم يتم طرح أو تسويق أي حساب إستثمار مقيد خلال سنة ٢٠١٤.

تتم صياغة مسودة جميع مستندات منتجات حسابات الإستثمار المقيدة ("مستند المنتج") وإصدارها بعد الحصول على التعليقات من أقسام الإستثمار، والرقابة الشرعية، والرقابة المالية، والشئون القانونية، وإدارة المخاطر لضمان حصول المستثمرين على معلومات كافية لإتخاذ قراراتهم عن إطلاع ودراية بعد أخذ جميع عوامل المخاطر ذات الصلة بعين الإعتبار.

٨ إفصاحات عن المنتجات (يتبع)

٨-٤ حسابات الإستثمار المقيدة (يتبع)

يعتبر مجلس الإدارة مسئولاً عن تقديم مبادئ توجيهية واضحة حول تطوير، وإدارة، وتقليل مخاطر إستثماراته من حسابات الإستثمار المقيدة وكذلك التأكد من وجود أنظمة إدارية سليمة وأنظمة رقابة داخلية لضمان حماية مصالح أصحاب حسابات الإستثمار في جميع الأوقات. عندما يكون إنشاء شركات ذات أغراض خاصة لإدارة الإستثمارات أمراً ضرورياً، فإن مجلس الإدارة يسعى إلى ضمان إدارة هذه الشركات ذات الأغراض الخاصة بمهنية وشفافية عن طريق مجلس يتم تعيينه على نحو وافٍ.

يدرك البنك مسئولياته كمؤتمن في إدارة إستثمارات حسابات الإستثمار المقيدة ولديه سياسات واضحة حول القيام بهذه المسئوليات. تشتمل سياسة البنك الخاصة بمسئولياته كمؤتمن تجاه مستثمري حسابات الإستثمار المقيدة ما يلي:

- التأكد من أن هيكل الإستثمار، ومستند المنتج، والإستثمار نفسه كلها متوافقة تماماً مع مبادئ وأحكام الشرعية الإسلامية ومع أنظمة مصرف البحرين المركزي،
- تقديم المشورة المناسبة للمستثمرين، كجزء من مستند المنتج الخاص بحسابات الإستثمار المقيدة، حول جميع عوامل المخاطر ذات الصلة وبيان أن المستثمر يتحمل مخاطر الإستثمار قبل قبول أمواله لإستثمارها،
- إستكمال جميع إجراءات العناية الواجبة من الناحية القانونية والمالية المتعلقة بالإستثمارات التي تتم نيابة عن المستثمرين بنفس الدرجة من الحرص الذي يبذله البنك بالنسبة لإستثماراته الخاصة،
- ضمان إستثمار المبالغ تحديداً حسب النصوص المبينة في مستند المنتج،
- توفير موارد وأنظمة مناسبة لإدارة الإستثمارات ولإدارة شركات ذات أغراض خاصة لها صلة بحسابات الإستثمار المقيدة وكذلك لإدارة جميع المخاطر بصورة إستباقية،
- إعداد ونشر آخر التطورات ذات الصلة بالإستثمارات بصورة دورية على المستثمرين على أساس منتظم طوال مدة الإستثمار،
- توزيع رأس المال والأرباح على المستثمرين بطريقة عادلة ومنصفة بصفته مضارباً، و
- ضمان قيام البنك بالإهتمام، وحسن النية، والإجتهاد في جميع الأمور المتعلقة بحسابات الإستثمار المقيدة والشركات ذات الأغراض الخاصة المتعلقة بحسابات الإستثمار المقيدة والإستثمار بنفس الدرجة التي قد يبذلها في إدارة إستثماراته.

يتم القيام بالمسئوليات والمهام السالفة الذِكر في البنك، وإدارتها، ومراقبتها من خلال فريق من الموظفين المؤهلين والمتخصصين في أقسام الإستثمار، والرقابة الشرعية، والرقابة المالية، والشئون القانونية، وإدارة الإستثمار، وإدارة المخاطر.

يقوم البنك بإعداد وتوزيع تقارير حول الإستثمارات بصورة دورية على أصحاب حسابات الإستثمار المقيدة (بصورة نصف سنوية على الأقل)، ويتم من خلالها بيان أي عقود أو قرارات جوهرية، وبيان أداء الإستثمارات، والتوزيعات (إن وجدت) أو معايير التخارج أو معلومات عنه.

٨ إفصاحات عن المنتجات (يتبع)

٨-٤ حسابات الإستثمار المقيدة (يتبع)

إسم الإستثمار	التفاصيل	تاريخ إطلاق الإستثمار	العوائد المتوقعة	عدد مرات الدفع	العائد السنوي (٪) ٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠
سفانا (ريا ١)	هيكل إستثماري تم تصميمه للمشاركة في حصص ملكية في سفانا للإستثمار ذ.م.م. وهي شركة تم تأسيسها لغرض شراء أرض مدفونة لتقسيمها وبيعها، وقد قام البنك بعرض إعادة شراء الحصص التي تقل عن ٢٠ ألف دينار بحريني من أموال المستثمرين في ريا ١ بالقيمة الإسمية. تم صياغة هذا العرض بصفة رسمية في رسالة تم توجيهها إلى المستثمرين في ٢٥ مايو ٢٠١١. من بين ٩٥ مستثمراً، وافق ٧٤ مستثمراً فقط على هذا العرض بتكلفة بلغت ١,٢٢٠ ألف دينار بحريني الأمر الذي أدي إلى تخارج نحو ٣٩ مستثمراً تخارجاً كلياً من ريا ١. نتيجة لذلك، إنخفض إجمالي أموال المستثمرين إلى ٨,٣٤ مليون دينار بحريني.	٢٠٠٧	٦١,٧٨٪ على المدة الزمنية للمنتج	دفعة واحدة عند إستحقاقه	–	–	–	–	–
جنابن (ريا ٤)	حساب إستثمار مقيد تم تصميمه للإستثمار في نمو أصول عقارية مدرة للدخل في دول مجلس التعاون الخليجي والشرق الأوسط وشمال أفريقيا. حتى تاريخ هذا التقرير، قام ريا ٤ بتوزيع أرباح وعمليات إسترداد للمستثمرين بلغت تقريباً ٢٩,٨٪ من رأس المال الأولي للمستثمرين. هذه الأموال الموزعة كانت في هيئة عائدات بلغت تقريباً ٢١,١٪ بالإضافة إلى إستردادات بلغت ٨,٧٤٪ من رأس المال.	٢٠٠٧	٤٤,٣٣٪	ربع سنوي	–	–	–	–	٠,٢٧

٨ إفصاحات عن المنتجات (يتبع)

٨-٤ حسابات الإستثمار المقيدة (يتبع)

إسم الإستثمار	التفاصيل	تاريخ إطلاق الإستثمار	العوائد المتوقعة	عدد مرات الدفع	العائد السنوي (٪) ٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠
البوابة الشمالية (ريا ٥)	حساب إستثمار مقيد يمتلك نسبة ٦,٠٪ من شركة شادن العقارية الاستثمارية ذ.م.م. والتي ستقوم بدورها (من خلال شركاتها التابعة) بإمتلاك قطعة أرض مدفونة تبلغ مساحتها تقريباً ٣,٨٧٥ مليون متر مربع (في منطقة الحد، بالمحرق). سوف يتم بيع هذه القطعة ذات الإستخدامات المتنوعة للمستفيدين النهائيين بعد إستكمال أعمال البنية الأساسية.	٢٠٠٨	٩٠,٦٦٪ على المدة الزمنية للمنتج	دفعة واحدة عند إستحقاقه	–	–	–	–	–
لوكاتا (ريا ٦)	حساب مضاربة مقيد يمنح المستثمرين ملكية نفعية بنسبة ٢٥٪ من حصص رأس المال في شركة لوكاتا المحدودة، وهي شركة تم تأسيسها في أستراليا. وقد إبتكرت الشركة تقنية حديثة وسجلت براءة إختراع في تقنية الإتصال بالراديو وستستخدم هذا التمويل لزيادة طاقتها الإنتاجية وقنوات مبيعاتها و تسويقها وتعزيز منتجاتها. خلال السنة، تم إعادة شراء ٤٧٩ سهم من المستثمرين.	٢٠٠٩	١١٠,٥٤٪ على المدة الزمنية للمنتج	دفعة واحدة عند إستحقاقه	–	–	–	–	–

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى

٩-١ هيكل نظام الحوكمة

يخضع البنك لقانون الشركات التجارية الصادر بمرسوم رقم ٢١ لسنة ٢٠٠١ («قانون الشركات»)، وقانون حوكمة الشركات لمملكة البحرين («قانون الحوكمة»)، والمجلد رقم ٢ من مجلد التعليمات الصادر عن مصرف البحرين المركزي (وتحديداً أنظمة الرقابة العالية HC Module)، وقانون سوق البحرين للأوراق المالية لسنة ١٩٨٧ (بشكل جماعي، "الأنظمة").

يعترف البنك بمسئوليته تجاه مساهميه وإلتزامه بتبني أعلى المعايير في حوكمة الشركات. يؤمن البنك بأن التطبيق السليم لحوكمة الشركات يعزز القيمة لمساهميه ويوفر مبادئ توجيهية مناسبة لكل من مجلس الإدارة، واللجان التابعة له، والإدارة التنفيذية للقيام بواجباتهم بما يخدم مصلحة البنك ومساهميه. لذلك يسعى البنك إلى تحقيق أعلى مستويات الشفافية، والمساءلة والإدارة الجيدة من خلال تبني ومتابعة تنفيذ الإستراتيجيات، والأهداف والسياسات الرامية إلى الإلتزام بمسئولياته التنظيمية والأخلاقية.

خلال سنة ٢٠١٤، تبنى البنك بنود قانون الحوكمة الذي تم إصداره في يناير ٢٠١١. كما حرص البنك على أن تكون سياسته المتعلقة بحوكمة الشركات متطابقة مع الفصل الخاص بالرقابة العالية HC Module ضمن مجلد التعليمات الصادر عن مصرف البحرين المركزي والذي تم تقديمه في أكتوبر ٢٠١٠ (ليتماشى مع أحكام قانون حوكمة الشركات).

٩-٢ مجلس الإدارة

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤، تألف مجلس إدارة البنك من تسعة أعضاء. تم إنتخاب أعضاء المجلس لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد خلال اجتماع الجمعية العمومية السنوي الذي عُقد في مارس ٢٠١٤. تتوافق التشكيلة الحالية للمجلس مع متطلبات الأنظمة، بإستثناء بعض المتطلبات الوارد ذكرها في الفقرة ٩-١٥ في الأسفل.

تقوم لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة بمراجعة المهارات والمؤهلات الواجب توافرها في أعضاء المجلس بصورة دورية لأي مرشح جديد. يقوم المساهمون بإنتخاب المرشح الجديد بعد حصوله على غالبية الأصوات خلال عملية الإقتراع. يتم توزيع المناصب في مجلس الإدارة وفق النظام الأساسي للبنك ووفق قانون الشركات التجارية. يتم إلغاء العضوية من مجلس الإدارة في حال، من بين أمور أخرى، إرتكب جناية أو خان الثقة أو أشهر إفلاسه.

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

٩-٢ مجلس الإدارة (يتبع)

يعتبر رئيس مجلس الإدارة مسئولاً عن الإشراف على سير عمل الإدارة التنفيذية وتقييم أدائها بصورة منتظمة إضافة إلى مسئوليته عن قيادة المجلس، والتأكد من فعاليته، ومراقبة أداء الرئيس التنفيذي والتواصل مع مساهمي البنك. قام مجلس الإدارة بتشكيل لجان معينة وبصلاحيات محددة لغرض توجيه الإدارة والإشراف على سير العمليات وإتخاذ القرارات بالبنك. يقوم مجلس الإدارة بصورة مباشرة أو عن طريق لجانه المختلفة، بالإشراف على إدارة البنك.

قام مجلس الإدارة بتحديد وفصل المسئوليات بين المجلس وبين الإدارة التنفيذية. يقوم المجلس بالإشراف على كافة أعمال البنك وذلك بالتشاور مع الإدارة التنفيذية. كما يناقش المجلس الإستراتيجية الشاملة لأعمال البنك ويوافق عليها وهو مسئول عن الأمور المتعلقة بإدارة المخاطر، وإعداد البيانات المالية، وحوكمة الشركات. أما فيما يتعلق بالمسائل التي تتطلب موافقة المجلس فتتضمن، من بين الأمور الأخرى، إعتماد البيانات المالية، وعمليات الإستحواذ والتخارج من الشركات. يحرص المجلس على التمسك بالقيم الأساسية للبنك، والمنصوص عليها في سياسات البنك الداخلية.

تقوم لجنة التدقيق وإدارة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة بمراجعة وتحديث جميع سياسات البنك بصورة سنوية. يقوم قسم إدارة المخاطر وبالتزامن مع وحدة الرقابة الداخلية بالبنك بالعمل على ضمان تحديث وتطبيق السياسات والإجراءات وذلك تحت إشراف لجان الإدارة التنفيذية المعنية. إن مجلس الإدارة مسئول أيضاً عن الموافقة على أي عمليات تتم مع أطراف ذات علاقة وذلك حسب جدول الصلاحيات بالبنك. إن العمليات مع أطراف ذات علاقة والتي يقوم بها أعضاء في مجلس الإدارة ويجب على الأقل الموافقة عليها من قِبل لجنة الإستثمار والإئتمان المنبثقة عن مجلس الإدارة. إضافة لذلك، فإن أي عملية جوهرية يحددها البنك (١٠٪ من رأس مال البنك) تتطلب موافقة مجلس الإدارة. إن مجلس الإدارة مسئول عن إعداد البيانات المالية الموحدة للبنك. تم بيان تفاصيل واجبات، ومهام، ومسئوليات مجلس الإدارة ضمن إطار حوكمة الشركات الخاص بالبنك.

بإمكان أعضاء مجلس الإدارة التواصل مع الإدارة التنفيذية للبنك في جميع الأوقات. يقوم الرئيس التنفيذي بالتعاون مع الإدارة العليا بمراقبة أداء البنك تجاه أهدافه المحددة كما يقوم بإدارة الشئون اليومية بناءاً على سياسات، وأهداف، وإستراتيجيات، والمبادئ التوجيهية التي تبناها ووافق عليها مجلس الإدارة من فترة لأخرى.

يتكون مجلس إدارة البنك من أعضاء غير تنفيذيين. يتكون المجلس من ثلاث أعضاء مستقلين (من ضمنهم رئيس المجلس) من أصل عشرة أعضاء. إن هذا التكوين جاء لضمان الإلتزام مع قانون الحوكمة والذي يشترط أن يكون على الأقل ثلث أعضاء مجلس إدارة البنك مستقلين وغير تنفيذيين.

عند بداية التعيين، يتم تقديم عرض تعريفي شامل، ورسمي، ومصمم لكل عضو جديد حيث يشتمل هذا العرض التعريفي، من بين الأمور الأخرى، على دور ومهام مجلس الإدارة بشكل عام ودور ومهام هذا العضو على وجه الخصوص، كما يتم الإجتماع بالإدارة التنفيذية للبنك، وزيارة فروع البنك ومواقعه الأخرى، وعرض وشرح خطة البنك الإستراتيجية وبيان الأمور المالية، والمحاسبية، والمخاطر، والشئون القانونية وخطط الإلتزام، وكذلك يتم الإجتماع بالمدقق الداخلي للبنك والمدقق الخارجي والمستشار القانوني. يتم تحليل وتقييم فعالية أداء مجلس الإدارة ولجانه التابعة بصورة فردية. وفقاً لنص المادة ١-٩-١ من أنظمة الرقابة العالية HC Module ضمن مجلد التعليمات الصادر عن مصرف البحرين المركزي وخلال سنة ٢٠١٤، قام مجلس الإدارة بتقييم أدائه وأداء لجانه التابعة وكذلك أداء جميع أعضائه.

يتمتع أعضاء مجلس الإدارة المستقلين بخبرات مهنية عالية في مجالات عملهم ويمتلكون خبرة في المجال المالي والمصرفي.

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

٩-٢ مجلس الإدارة (يتبع)

فيما يلي أسماء أعضاء مجلس الإدارة، ومسمياتهم الوظيفية ومراكزهم الأخرى:

د. أحمد خليل المطوع

رئيس مجلس الإدارة

الخبرة:

- عضو مجلس إدارة منذ يونيو ٢٠١٢ (غير مستقل وغير تنفيذي).
- تمتد خبرته لأكثر من ١٧ سنة في القطاع الإقتصادي والمالي.
- تم ترشيحه من قِبل بيت التمويل الخليجي ش.م.ب.
- الرئيس التنفيذي لصندوق خليفة لتطوير المشاريع – الإمارات العربية المتحدة.
- نائب رئيس مجلس إدارة بيت التمويل الخليجي ش.م.ب.
- عضو مجلس إدارة كلية دبي الجامعية – الإمارات العربية المتحدة.
- عضو مجلس إدارة شركة دنيا للتمويل – الإمارات العربية المتحدة.
- عضو مجلس إدارة بنك سمت – باكستان.

المؤهلات:

- حاصل على شهادة الدكتوراه في الإقتصاد من جامعة جورج تاون – الولايات المتحدة الأمريكية.
- حاصل على شهادة الماجستير في الإقتصاد من جامعة نورث كارولاينا – الولايات المتحدة الأمريكية.
- حاصل على شهادة البكالوريس في الإقتصاد من جامعة القاهرة – جمهورية مصر العربية.

عبدالله عبدالكريم شويطر

عضو مجلس الإدارة

الخبرة:

- عضو مجلس إدارة منذ فبراير ٢٠٠٨ (مستقل وغير تنفيذي).
- تمتد خبرته لأكثر من ٣٦ سنة في القطاع المصرفي.
- نائب الرئيس التنفيذي للعمليات المصرفية لقطاع الجملة بمصرف الإمارات الإسلامي – دبي.
- عضو مجلس إدارة مصرف الطاقة الأول – البحرين.
- عضو مجلس إدارة شركة المحراب العقارية – الكويت.

المؤهلات:

- حضر دورات عديدة في المجال المصرفي والمالي.

عبدالرحمن محمد جمشير

نائب رئيس مجلس الإدارة

الخبرة:

- عضو مجلس إدارة منذ مارس ٢٠١١ (مستقل وغير تنفيذي).
- عضو مجلس الشورى.
- تمتد خبرته لأكثر من ٤٣ سنة في القطاع المالي والتجاري.
- رئيس مجلس إدارة شركة دلمون للدواجن.
- رئيس مجلس إدارة شركة فورشونا ذ.م.م.
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة لونا العقارية ش.م.ب. (مقفلة).
- نائب رئيس مجلس إدارة الشركة المتحدة للإسمنت.
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة إستيراد الإستثمارية.
- عضو مجلس إدارة شركة مجموعة بانز.
- عضو مجلس إدارة شركة الديه للتطوير العقاري ذ.م.م.
- عضو مجلس إدارة شركة سند الإستثمارية ش.م.ب (مقفلة).

المؤهلات:

- حاصل على شهادة بكالوريوس في العلوم الزراعية من الجامعة الأمريكية في بيروت – لبنان.

السيد بشار محمد المطوع

عضو مجلس الإدارة

الخبرة:

- عضو مجلس إدارة منذ مارس ٢٠١٤ (غير مستقل وغير تنفيذي).
- تمتد خبرته لأكثر من ١٦ سنة في القطاع المالي والإستثماري.
- تم ترشيحه من قِبل بيت التمويل الخليجي ش.م.ب.
- عضو مجلس إدارة بيت التمويل الخليجي ش.م.ب.
- عضو مجلس إدارة شركة الجزيرة للسياحة.
- عضو مجلس إدارة نسيج ش.م.ب. (مقفلة).
- عضو مجلس إدارة جامعة أما.
- عضو مجلس إدارة شركة إنتاج الأفلام البحرينية ش.م.ب. مقفلة.
- عضو مجلس إدارة شركة سند الإستثمارية ش.م.ب (مقفلة).
- عضو مجلس إدارة شركة نون الإستثمارية ذ.م.م.
- عضو مجلس إدارة مركز فيدياراتنام أويروفيديك الصحي.

المؤهلات:

- حاصل على شهادة البكالوريوس في المالية والإقتصاد من كلية بابسون.
- حاصل على شهادة البكالوريا الدولية.

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

٩-٢ مجلس الإدارة (يتبع)

هشام أحمد الريس

عضو مجلس الإدارة

الخبرة:

- عضو مجلس إدارة منذ يونيو ٢٠١٢ (غير مستقل وغير تنفيذي).
- تمتد خبرته لأكثر من ١٣ سنوات في القطاع المالي والمصرفي.
- تم ترشيحه من قِبل بيت التمويل الخليجي ش.م.ب.
- الرئيس التنفيذي لبيت التمويل الخليجي ش.م.ب.
- عضو مجلس إدارة شركة سمينا القابضة (مقفلة) والشركات التابعة لها - البحرين.
- عضو مجلس إدارة شركة مدينة الطاقة ليبيا – ليبيا.
- عضو مجلس إدارة شركة جي كابيتال المحدودة – الإمارات العربية المتحدة.
- عضو مجلس إدارة شركة مرفأ تونس – تونس.
- عضو مجلس إدارة شركة الخليج للصناديق الإستثمارية (مقفلة) – البحرين.
- عضو مجلس إدارة شركة الخليج القابضة ش.م.ك.م. – الكويت.
- عضو مجلس إدارة شركة مرفأ البحرين المالي العقارية X٩ ش.ش.و. – البحرين.
- عضو مجلس إدارة نسيج ش.م.ب.م. – البحرين.

المؤهلات:

- حاصل على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة ديبول – الولايات المتحدة الأمريكية.
- حاصل على شهادة البكالوريس في الهندسة الكهربائية/ الإليكترونية من جامعة البحرين – البحرين.

محمد برّاك المطير

عضو مجلس الإدارة

الخبرة:

- عضو مجلس إدارة منذ أغسطس ٢٠١٠ (غير مستقل وغير تنفيذي).
- تمتد خبرته لأكثر من ١٦ سنة في القطاع الحكومي والتجاري.
- تم ترشيحه من قِبل شركة الإمتياز للإستثمار ش.م.ك. – الكويت.
- رئيس مجلس إدارة الشركة الكويتية العقارية القابضة – الكويت.
- عضو مجلس إدارة شركة الخليج للتطوير العقاري – المملكة العربية السعودية.

المؤهلات:

- حاصل على شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة سان دييغو – الولايات المتحدة الأمريكية.

خالد راشد آل ثاني

عضو مجلس الإدارة

الخبرة:

- عضو مجلس إدارة منذ فبراير ٢٠٠٩ (مستقل وغير تنفيذي).
- تمتد خبرته لأكثر من ٢٣ سنة في القطاع المالي والتجاري.
- نائب الأمين العام لمؤسسة الأوقاف وشئون القُصّر – دبي.
- عضو مجلس إدارة أوقاف نور ، دبي
- رئيس قسم المالية في دائرة الأراضي بدبي من سنة ١٩٩٩ إلى سنة ٢٠٠٤ – دبي.
- عضو اللجنة المنظمة لجائزة دبي الدولية للقرآن الكريم من سنة ١٩٩٧ إلى سنة ٢٠٠٤ – دبي.

المؤهلات:

- حاصل على شهادة البكالوريس في المحاسبة من جامعة الإمارات العربية المتحدة.

مصبّح سيف المطيري

عضو مجلس الإدارة

الخبرة:

- عضو مجلس إدارة منذ مارس ٢٠١١ (غير مستقل وغير تنفيذي).
- تمتد خبرته لأكثر من ١٨ سنة في القطاع المالي والإستثماري.
- تم ترشيحه من قِبل بيت التمويل الخليجي ش.م.ب.
- عضو مجلس إدارة بيت التمويل الخليجي ش.م.ب.
- مدير حسابات في الحرس السلطاني العماني.
- مدير بالوكالة لصندوق تقاعد الحرس السلطاني العماني.

المؤهلات:

- حاصل على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة لينكنشاير وهامبرساید – المملكة المتحدة.
- حاصل على مؤهل دراسات عليا في المحاسبة من جامعة ساوثبانك في لندن – المملكة المتحدة.
- حاصل على شهادة البكالوريس في المحاسبة من جامعة ساوثويست في لندن – المملكة المتحدة.
- حاصل على الدبلوما الوطنية في المال والأعمال من كلية برادفورد وإلكيلي المجتمعية – المملكة المتحدة.

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

٩-٢ مجلس الإدارة (يتبع)

طارق قاسم فخرو

عضو مجلس الإدارة

الخبرة:

- عضو مجلس إدارة منذ مارس ٢٠١١ (غير مستقل وغير تنفيذي).
- تمتد خبرته لأكثر من ١٧ سنة في قطاع الأعمال، والتجارة، والإتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- تم ترشيحه من قبل بيت التمويل الخليجي ش.م.ب.
- نائب الرئيس التنفيذي لشركة محمد فخرو وإخوانه – البحرين.
- المدير العام لشركة فخرو لخدمات تقنية المعلومات – البحرين.
- المدير العام لشركة فخرو لخدمات تقنية المعلومات – المملكة العربية السعودية.
- عضو مجلس إدارة شركة قاسم محمد فخرو ذ.م.م.
- عضو مجلس إدارة وكالات فخرو للتجارة العالمية – المملكة العربية السعودية.

المؤهلات:

- حاصل على شهادة الماجستير في الهندسة الكهربائية من جامعة سينترال فلوريدا – الولايات المتحدة الأمريكية.
- حاصل على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة البحرين.
- حاصل على شهادة البكالوريس في الهندسة الكهربائية من جامعة البحرين.

* تم إعتماد المبادئ التوجيهية لحوكمة الشركات والصادر عن مصرف البحرين المركزي لتصنيف الأعضاء كمستقلين.

لدى رئيس مجلس الإدارة، وأعضاء المجلس، واللجان التابعة للمجلس إتصال مباشر مع رؤساء أقسام التدقيق الداخلي، وإدارة المخاطر، والإلتزام الرقابي، والإلتزام الشرعي.

٩-٣ حصة أعضاء مجلس الإدارة من أسهم البنك

يمتلك أعضاء مجلس الإدارة الغير تنفيذيين في البنك وبشكل جماعي عدد ٨,٥٠٨,٢٤٩ سهماً كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ (٢٠١٣: ٨,٣٥٨,٢٥٠).

إسم العضو	عدد الأسهم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣	عدد الأسهم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤	الحركة خلال السنة	النسبة من إجمالي عدد الأسهم
د. أحمد خليل المطوع	لاشيء	لاشيء	–	–
د. فؤاد عبدالله العمر[1]	١	لاينطبق	(١)	–
عبدالرحمن محمد جمشير	لاشيء	لاشيء	–	–
عبدالله عبدالكريم شويطر	١,١٥٥,٠٠٠	١,١٥٥,٠٠٠	–	٠,١٠٪
بشّار محمد المطوع	لاشيء	لاشيء	–	–
هشام أحمد الريس	لاشيء	لاشيء	–	–
خالد راشد آل ثاني	١٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	–	٠,٠١٪
محمد برّاك المطير	٧,١٠٣,٢٤٩	٧,١٠٣,٢٤٩	–	٠,٦٢٪
مصبّح سيف المطيري	لاشيء	لاشيء	–	–
طارق قاسم فخرو	لاشيء	١٥٠,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠	٠,٠١٣٪
الإجمالي	**٨,٣٥٨,٢٥٠**	**٨,٥٠٨,٢٤٩**	**١٤٩,٩٩٩**	**٠,٧٤٪**

[1] إنتهت فترة إدارة د. فؤاد العمر في ١٨ مارس ٢٠١٤.

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

٩-٤ توزيع ملكية الأسهم حسب الجنسية

يشير سجل مساهمي البنك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ إلى وجود ٥٩١ مساهماً يمتلكون ما مجموعه ١,١٥٤,١٦١,٠٨٤ (ملياراً ومائة وأربعة وخمسون مليوناً ومائة وواحد وستون ألفاً وأربع وثمانون) سهماً بقيمه إسمية تبلغ ٠,١٠٠ دينار بحريني (مائة فلس) للسهم. فيما يلي توزيع ملكية أسهم البنك حسب الجنسية:

الجنسية	عدد الأسهم المملوكة	عدد المساهمين	نسبة الملكية (٪)
بحريني	٦٩٦,٧٧٦,٨٣٢	٥٠٢	٦٠,٣٧
غير بحريني	٤٥٧,٣٨٤,٢٥٢	٨٩	٣٩,٦٣
الإجمالي	**١,١٥٤,١٦١,٠٨٤**	**٥٩١**	**١٠٠,٠٠**

لاتمتلك حكومة مملكة البحرين أياً من أسهم البنك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤

٩-٥ لجان مجلس الإدارة

مجلس الإدارة بتشكيل أربع لجان وبمهام وصلاحيات محددة.

اللجنة	الأعضاء	المسئوليات الرئيسية
لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة	• عبد الرحمن محمد جمشير. • بشّار محمد المطوع. • محمد برّاك المطير. • خالد راشد آل ثاني.	• الموارد البشرية. • التعويضات والحوافز. • الشئون الإدارية. • حوكمة الشركات.
لجنة التدقيق وإدارة المخاطر*	• خالد راشد آل ثاني. • عبد الرحمن محمد جمشير. • طارق قاسم فخرو.	• الرقابة الداخلية. • الرقابة الخارجية. • رقابة الإلتزام. • مكافحة غسيل الأموال. • إدارة المخاطر. • وضع السياسات المتعلقة بإدارة المخاطر.
لجنة الإستثمار والإئتمان	• د. أحمد خليل المطوع • عبدالله عبدالكريم شويطر. • محمد برّاك المطير. • مصبّح سيف المطيري. • هشام أحمد الريس. • خليل إسماعيل المير	• الموافقة على معاملات الإستثمار والإئتمان. • وضع الحدود. • وضع سياسات الإستثمار. • إدارة الموجودات والمطلوبات. • العلاقات البنكية. • الإشراف على الأدوات غير المُضَمّنة في الميزانية العمومية.

* تم خلال السنة دمج لجنة التدقيق ولجنة إدارة المخاطر تحت لجنة واحدة وهي لجنة التدقيق وإدارة المخاطر.

يتم عقد إجتماعات مجلس الإدارة وإجتماعات اللجان التابعة له متى دعت الحاجة لذلك ولكن ووفق الأنظمة فإن مجلس الإدارة يجتمع مرة واحد على الأقل كل ربع سنة. إجتمع مجلس الإدارة سبع مرات خلال ٢٠١٤. تم عقد إجتماع الجمعية العمومية السنوي للبنك في ١٨ مارس ٢٠١٤. إضافة إلى الحضور الشخصي للإجتماعات، فإن قرارات عديدة خلال ٢٠١٤ قد تم الموافقة عليها عن طريق التمرير إما عن طريق البريد وعن طريق الفاكس.

إضافة لذلك، إجتمعت لجنة التدقيق ولجنة إدارة المخاطرمرة واحدة قبل دمجهما تحت لجنة واحدة – لجنة التدقيق وإدارة المخاطر. إجتمعت لجنة التدقيق وإدارة المخاطر ٣ مرات بعد الدمج، ولجنة الإستثمار والإئتمان ٤ مرات، ولجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة ٥ مرات.

يتسلّم مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه من الإدارة التنفيذية تقارير وبصورة دورية حول جوانب مختلفة من أعمال البنك كما يتسلّم تقارير من كلٍ من قسم التدقيق الداخلي، وقسم إدارة المخاطر، وقسم الرقابة المالية، وقسم العمليات.

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

٩-٦ تواريخ إجتماعات لجان مجلس الإدارة

- إجتماعات مجلس الإدارة: تم عقد ٧ إجتماعات خلال السنة.

إسم العضو	تواريخ الإجتماعات خلال سنة ٢٠١٤							نسبة حضور الإجتماعات ٪
	١٦ يناير	٣٠ يناير	١٨ مارس	٢٤ ابريل	١٦ سبتمبر	١٣ نوفمبر	٥ ديسمبر	
د. أحمد خليل المطوع	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	٪١٠٠
د. فؤاد عبدالله العمر[١]	✓	✓	لاينطبق	لاينطبق	لاينطبق	لاينطبق	لاينطبق	٪١٠٠
عبدالرحمن محمد جمشير	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	٪١٠٠
عبدالله عبدالكريم شويطر	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	٪١٠٠
بشار محمد المطوع[٢]	لاينطبق	لاينطبق	✓	✓	✓	✓	✓	٪١٠٠
محمد برّاك المطير	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	٪١٠٠
مصبّح سيف المطيري	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	٪١٠٠
طارق قاسم فخرو	✓	✓	✓	✓	✓	✓	–	أكثر من ٪٧٥
خالد راشد آل ثاني	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	٪١٠٠
هشام أحمد الريس	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	٪١٠٠

[١] إنتهت فترة إدارة د. فؤاد العمر في ١٨ مارس ٢٠١٤.

[٢] إنضم بشّار محمد المطوع لمجلس الإدارة إعتباراً من ١٨ مارس ٢٠١٤.

- إجتماعات لجنة الإستثمار والإئتمان: تم عقد ٤ إجتماعات خلال السنة (بحد أدنى ٤ إجتماعات في السنة).

إسم العضو	تواريخ الإجتماعات خلال سنة ٢٠١٤			
	٣٠ يناير	٢٤ ابريل	١٦ سبتمبر	١٣ نوفمبر
د. أحمد خليل المطوع[١]	لاينطبق	✓	✓	✓
د. فؤاد عبدالله العمر[٢]	✓	لاينطبق	لاينطبق	لاينطبق
عبدالله عبدالكريم شويطر	✓	✓	✓	✓
محمد برّاك المطير	✓	✓	✓	✓
مصبّح سيف المطيري	✓	✓	✓	✓
هشام أحمد الريس	✓	–	✓	✓
خليل إسماعيل المير[١]	لاينطبق	✓	✓	✓

[١] إنضم الدكتور أحمد خليل المطوّع والسيد خليل المير رسمياً لهذه اللجنة في مارس ٢٠١٤.

[٢] إنتهت فترة إدارة د. فؤاد العمر في ١٨ مارس ٢٠١٤

يحرص البنك كونه مصرفاً إسلامياً وفي جميع الأوقات على ضمان الإلتزام بالأنظمة الرقابية. يقوم البنك بالإفصاح عن أي حالات عدم إلتزام بالأنظمة متى تم حدوث ذلك. إن حرص البنك على الإلتزام بالأنظمة قد تم تناوله من خلال إتباع كتيب حوكمة الشركات وفقاً لقانون حوكمة الشركات وأنظمة الرقابة

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

٩-٦ تواريخ إجتماعات لجان مجلس الإدارة (يتبع)

- إجتماعات لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة: تم عقد ٥ إجتماعات خلال السنة (بحد أدنى إجتماعين في السنة).

إسم العضو	تواريخ الإجتماعات خلال سنة ٢٠١٤				
	٣٠ يناير	٢٤ إبريل	١٦ سبتمبر	٣٠ سبتمبر	١٠ ديسمبر
عبدالرحمن محمد جمشير	✓	✓	✓	✓	✓
عبدالله عبدالكريم شويطر[١]	✓	لاينطبق	لاينطبق	لاينطبق	لاينطبق
بشّار محمد المطوع[٢]	لاينطبق	✓	✓	✓	✓
خالد راشد آل ثاني	✓	✓	✓	✓	–
محمد برّاك المطير	✓	✓	✓	✓	✓

[١] إستقال السيد عبد الله عبد الكريم شويطر من اللجنة إعتباراً من ٩ إبريل ٢٠١٤.
[٢] إنضم السيد بشّار محمد المطوع رسمياً للجنة في مارس ٢٠١٤.

- إجتماعات لجنة إدارة المخاطر: تم عقد إجتماع واحد خلال السنة

إسم العضو	تواريخ الإجتماعات خلال سنة ٢٠١٤
	٢٩ يناير
عبدالرحمن محمد جمشير	✓
طارق قاسم فخرو	✓
د. أحمد خليل المطوّع	✓

- إجتماعات لجنة التدقيق: تم عقد إجتماع واحد خلال السنة

إسم العضو	تواريخ الإجتماعات خلال سنة ٢٠١٤
	٢٩ يناير
خالد راشد آل ثاني	✓
د. أحمد خليل المطوّع	✓
طارق قاسم فخرو	✓

- إجتماعات لجنة التدقيق وإدارة المخاطر: تم عقد ٣ إجتماعات خلال السنة (بحد أدنى ٤ إجتماعات في السنة).

إسم العضو	تواريخ الإجتماعات خلال سنة ٢٠١٤*		
	٢٤ إبريل	١٦ سبتمبر	١٢ نوفمبر
خالد راشد آل ثاني	✓	✓	✓
عبدالرحمن محمد جمشير	✓	✓	✓
طارق قاسم فخرو	✓	✓	✓

* تم دمج لجنة التدقيق ولجنة إدارة المخاطر تحت لجنة واحدة وهي لجنة التدقيق وإدارة المخاطر.

٩-٧ ميثاق قواعد السلوك

إعتمد مجلس الإدارة ميثاقاً لقواعد السلوك لجميع موظفي البنك إضافة إلى أعضاء مجلس الإدارة. يتضمن هذا الميثاق كيفية التعامل مع حالات تضارب المصالح. كما يلزم هذا الميثاق جميع أعضاء مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية، وكذلك الموظفين بإتباع أقصى معايير المهنية والعناية أثناء تأدية واجباتهم. لقد أقر جميع أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية في البنك بإلتزامهم بميثاق قواعد السلوك. يقوم أعضاء مجلس الإدارة قبل كل إجتماع للمجلس ببيان تأكيد كشفهم لجميع تعييناتهم الخارجية وإخطار رئيس مجلس الإدارة بأي تغيير في هذه التعيينات من تاريخ آخر إجتماع لمجلس الإدارة. يتم إستثناء أعضاء مجلس الإدارة الذين تم تعيينهم في مؤسسات خارجية من التعاملات التي تتعلق بهذه المؤسسات.

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

٩-٨ الإلتزام بالأنظمة الرقابية

يحرص البنك كونه مصرفاً إسلامياً وفي جميع الأوقات على ضمان الإلتزام بالأنظمة الرقابية. يقوم البنك بالإفصاح عن أي حالات عدم إلتزام بالأنظمة متى تم حدوث ذلك. إن حرص البنك على الإلتزام بالأنظمة قد تم تناوله من خلال إتباع كتيب حوكمة الشركات وفقاً لقانون حوكمة الشركات وأنظمة الرقابة العالمية HC Module ضمن مجلد التعليمات الصادر عن مصرف البحرين المركزي. تم تطوير كتيب حوكمة الشركات ليتضمن إدارة ميثاق مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه، ولجان الإدارة التنفيذية، وميثاق قواعد سلوك مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية،وسياسة تضارب المصالح، وسياسة التبليغ عن المخالفات، والمبادئ التوجيهية لحوكمة الشركات، والمسئولية الإجتماعية، وإتفاقية تعيين أعضاء مجلس الإدارة، وتقييم أداء مجلس الإدارة وأعضائه، وسياسة تداول الأفراد المهمّين.

يلتزم البنك بالإستمرار في مراجعة وتطوير سياسات حوكمة الشركات لضمان الإلتزام بالمتطلبات المتغيرة للمؤسسات الرقابية ولضمان الإلتزام بأفضل الممارسات الدولية المتعلقة بحوكمة الشركات. يتطلع البنك، من خلال مجلس الإدارة ولجانه التابعة، إلى تقديم أعلى معايير الحوكمة لمصلحة مساهميه.

٩-٩ هيئة الرقابة الشرعية

تتكون هيئة الرقابة الشرعية للبنك من ثلاثة علماء في الشريعة يقومون بمراجعة إلتزام البنك بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية العامة، وكذلك الفتاوى والقرارات والمبادئ التوجيهية الصادرة. وتشمل مراجعات الهيئة على فحص ومراجعة الأدلة المتعلقة بالمستندات والإجراءات التي يتبعها البنك لضمان إلتزام أنشاطته بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.

د. فريد يعقوب المفتاح

رئيس الهيئة الشرعية

الخبرة:

- عضو المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.
- وكيل وزارة العدل والشئون الإسلامية – البحرين.
- قاضي سابق في المحكمة الشرعية العليا.
- محاضر سابق بجامعة البحرين.

المؤهلات:

- حاصل على شهادة الدكتوراة من جامعة إدنبرج – المملكة المتحدة.

الشيخ نظام محمد صالح يعقوبي

عضو الهيئة الشرعية

الخبرة:

- عضو المجلس الشرعي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.
- عضو الهيئة الشرعية لمصرف البحرين المركزي.
- عضو مجلس إدارة مؤشر داوجونز الإسلامي.
- عضو هيئة الرقابة الشرعية لعدد من المصارف وشركات التكافل الإسلامية.

د. فريد محمد هادي

عضو تنفيذي بالهيئة الشرعية

الخبرة:

- أستاذ الفقه والحديث المساعد بكلية الآداب قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية بجامعة البحرين.
- مدير برنامج البكالوريس في الإقتصاد والتمويل الإسلامي – جامعة البحرين.
- نائب رئيس رابطة علماء الشريعة بدول مجلس التعاون الخليجي.
- عضو هيئة الرقابة الشرعية لعدد من المصارف الإسلامية.

المؤهلات:

- حاصل على شهادة الدكتوراة في منهج الإمام إبن حزم في الجهالة من جامعة إدنبرج – المملكة المتحدة.
- حاصل على شهادة الدكتوراة في منهج الإمام البخاري من جامعة الملك محمد الخامس – المملكة المغربية.

٩-١٠ لجان الإدارة التنفيذية

قام مجلس الإدارة بتفويض سُلُطات ومهام الإدارة اليومية للأعمال إلى الرئيس التنفيذي للبنك حيث أنه مسئول عن تنفيذ الخطة الإستراتيجية للبنك. يقوم الرئيس التنفيذي بإدارة البنك من خلال اللجان الإدارية التالية:

اللجنة	المسئوليات الرئيسية
اللجنة الإدارية	إستراتيجية البنك، مراجعة الأداء، ميزانية البنك، الموارد البشرية، الشئونالإدارية.
لجنة الموجودات والمطلوبات	إدارة الميزانية العمومية، التمويلات، السيولة، العلاقات المصرفية.
اللجنة التنفيذية للإئتمان والإستثمار	مراجعة الإستثمارات، عروض التخارج والإئتمان، متابعة الإستثمارات.
اللجنة التنفيذية لإدارة المخاطر	سياسات إدارة المخاطر، مراجعة المخاطر، الإنخفاض القيمة والمخصصات.

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

٩-١١ الإدارة التنفيذية والإدارة العليا

فيما يلي بيان بأسماء والمسميات الوظيفية لأعضاء الإدارة التنفيذية والإدارة العليا للبنك:

خليل إسماعيل المير
الرئيس التنفيذي

الخبرة:
- تمتد خبرته لأكثر من ٢٩ سنة في القطاع المصرفي في قطاع البنوك التجارية، وتمويل الشركات والتي اكتسبها من عملة في البنوك الرائدة في مملكة البحرين.
- إنضم إلى البنك في سنة ٢٠١٣.

المؤهلات:
- حاصل على شهادة البكالوريوس في إدارة الاعمال من جامعة البحرين.
- حضر برنامج الخليج التنفيذي للتطوير في مدرسة داردن للخريجين التابعة لجامعة فرجينيا- الولايات المتحدة الامريكية.
- حضر البرنامج الدولي العالي للمصرفيين في المركز الدولي للخدمات المصرفية والمالية في مدرسة مانشستر لإدارة الاعمال – المملكة المتحدة.

فؤاد على تقي
نائب المدير العام – الخدمات المصرفية التجارية

الخبرة:
- تمتد خبرته لأكثر من ٣٣ سنة في القطاع المصرفي الإسلامي والتقليدي.
- إنضم إلى البنك في سنة ٢٠٠٦.

المؤهلات:
- حاصل على دبلوم دراسات تجارية.
- حاصل على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة جلامورجان – المملكة المتحدة.

مهدي عبدالنبي محمد
نائب المدير العام – الخدمات المساندة

الخبرة:
- تمتد خبرته لأكثر من ٣٤ سنة في القطاع المصرفي.
- إنضم إلى البنك في سنة ٢٠٠٥.

المؤهلات:
- حاصل على شهادة دبلوم في المحاسبة والمالية معتمد من الجمعية القانونية للمحاسبين المعتمدين.
- حاصل على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة ستراثكلايد – المملكة المتحدة.

صلاح خليفة محمد
رئيس قسم تمويل الشركات

الخبرة:
- تمتد خبرته لأكثر من ٢٠ سنة في القطاع المصرفي الإسلامي والتقليدي لتمويل الشركات والمؤسسات، الخزينة، إدارة الأصول والتمويل المركب.
- إنضم إلى البنك في يونيو ٢٠١٤.

المؤهلات:
- حاصل على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة جلامورجان، ويلز – المملكة المتحدة.
- حاصل على شهادة الدبلوما في الدراسات التجارية – الماجستير في الإدارة التنفيذية من جامعة البحرين.
- حاصل على شهادة الدبلوما في الإدارة ونظم الأعمال من أبتك لتعليم الحاسب الآلي.

أحمد علي بوجيري
رئيس قسم التدقيق الداخلي

الخبرة:
- تمتد خبرته لأكثر من ٢٦ سنة في التدقيق الداخلي والخارجي وتحديداً في القطاع المصرفي.
- إنضم إلى البنك في فبراير ٢٠٠٧.

المؤهلات:
- مدقق داخلي معتمد من المعهد الأمريكي للمدققين الداخليين – الولايات المتحدة الأمريكية.
- حاصل على شهادة البكالوريس في المحاسبة من جامعة الملك فهد للبترول والمعادن – المملكة العربية السعودية.

حسام غانم سيف
رئيس قسم الخزينة

الخبرة:
- تمتد خبرته لأكثر من ٢٥ سنة في الخزينة والقطاع المصرفي.
- إنضم إلى البنك في فبراير ٢٠٠٧.

المؤهلات:
- حاصل على شهادة جامعية في إدارة الأعمال من جامعة ويسترن الدولية، لندن – المملكة المتحدة.

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

٩-١١ الإدارة التنفيذية والإدارة العليا (يتبع)

ياسر إسماعيل مظفر
رئيس المدراء الماليين

الخبرة:

- تمتد خبرته لأكثر من ١٧ سنة في القطاع المصرفي الإسلامي والتدقيق.
- إنضم إلى البنك في سنة ٢٠٠٦.

المؤهلات:

- محاسب قانوني معتمد من المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين.
- محاسب قانوني إسلامي معتمد من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.
- حاصل على شهادة الماجستير في الإدارة التنفيذية من جامعة البحرين.

محمد عبدالله صالح
سكرتير مجلس الإدارة، ورئيس رقابة الإلتزام وضابط مكافحة غسيل الأموال

الخبرة:

- تمتد خبرته لأكثر من ١٣ سنة في مجال الإدارة، والصيرفة الإسلامية، وحوكمة الشركات، ورقابة الإلتزام ومكافحة غسيل الأموال.
- إنضم إلى البنك في سنة ٢٠٠٩.

المؤهلات:

- حاصل على شهادة الماجستير في تقنية المعلومات ووسائل الإعلام والتجارة الإلكترونية من جامعة إسكس – المملكة المتحدة.
- حاصل على شهادة البكالوريس في القانون من كلية الشرطة في دبي – الإمارات العربية المتحدة.
- حاصل على دبلوم متقدم في التمويل الإسلامي من معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية.
- حاصل على شهادة الدبلوم في إدارة الأعمال من جامعة البحرين.
- حاصل على شهادة الدبلوم الدولي في الإلتزام من الجمعية الدولية للإلتزام.

ڤيجايان جوڤيندران
رئيس قسم إدارة المخاطر

الخبرة:

- تمتد خبرته لأكثر من ٣٤ سنة في القطاع المصرفي في الهند والبحرين، في عدة مجالات كإدارة المخاطر والإئتمان.
- إنضم إلى البنك في سنة ٢٠١٤.

المؤهلات:

- حاصل على شهادة البكالوريوس في العلوم.
- عضو معتمد في المعهد الهندي للبنوك والمالية.

فتوح يوسف المناعي
رئيسة إدارة الموارد البشرية

الخبرة:

- تمتد خبرتها لأكثر من ١٩ سنة في إدارة الموارد البشرية، والتدريب، والشئون الإدارية.
- إنضمت إلى البنك في سنة ٢٠٠٧.

المؤهلات:

- حاصلة على شهادتي الماجستير والبكالوريس (مع مرتبة الشرف) في إدارة الموارد البشرية.
- زميلة المعهد القانوني لإدارة وتنمية الموارد البشرية.
- عضوة في جمعية إدارة الموارد البشرية.
- عضوة في الجمعية البحرينية للتدريب وتنمية الموارد البشرية.

عبدالناصر عمر المحمود
رئيس قسم الرقابة الشرعية

الخبرة:

- تمتد خبرته لأكثر من ٢٤ سنة في الرقابة الشرعية والصيرفة الإسلامية.
- إنضم إلى البنك في سنة ٢٠٠٨.

المؤهلات:

- حاصل على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال وكان بحثه حول الرقابة والمراجعة الشرعية في المصارف الإسلامية.
- حاصل على شهادة البكالوريس في الدراسات الشرعية والإسلامية.
- حاصل على شهادة الدبلوم المشارك في الرقابة الشرعية.

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

٩-١٢ حصة الإدارة التنفيذية والإدارة العليا من أسهم البنك

يبين الجدول التالي حصة الإدارة التنفيذية والإدارة العليا من أسهم البنك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤:

أعضاء الإدارة والتنفيذية والإدارة العليا	عدد الأسهم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣	عدد الأسهم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤
خليل المير	لاشيء	لاشيء
سيلفان فارجيس*	٢,١٥٦,٨٨٦	لاينطبق
فؤاد علي تقي	٢,١٤١,٥٨٥	٢,١٤١,٥٨٥
مهدي عبدالنبي محمد	١,٦٣٩,٣٩٧	١,٦٣٩,٣٩٧
صلاح محمد خليفة	لاشيء	لاشيء
أحمد علي بوجيري	٤٢٤,٨٥٠	٥٠٠
حسام غانم سيف	٦٧٩,٥٦٥	٦٧٩,٥٦٥
ياسر إسماعيل مظفر	٥٢٦,٤٣٨	٥٢٦,٤٣٨
فتوح يوسف المناعي	لاشيء	لاشيء
أوزان بن أوغلو*	٦٨,٩٩٤	لاينطبق
محمد عبد الله صالح	٦٠,٠٠٠	لاشيء
عبدالناصر عمر المحمود	لاشيء	لاشيء
فيجايان جوفيندران	لاشيء	لاشيء
الإجمالي	**٧,٦٩٧,٧١٥**	**٤,٩٨٧,٤٨٥**

* إستقال خلال السنة.

يعود سبب التغير في عدد الأسهم أعلاه إلى إستحقاق أسهم ضمن برنامج خطة حوافز الموظفين. لم يقم أي من أعضاء الإدارة التنفيذية بعمليات متاجرة في أسهم البنك خلال السنة.

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

٩-١٣ الهيكل التنظيمي

فيما يلي بيان بالهيكل التنظيمي للبنك، والذي يوضح اللجان المختلفة وتبعيتها الإدارية:

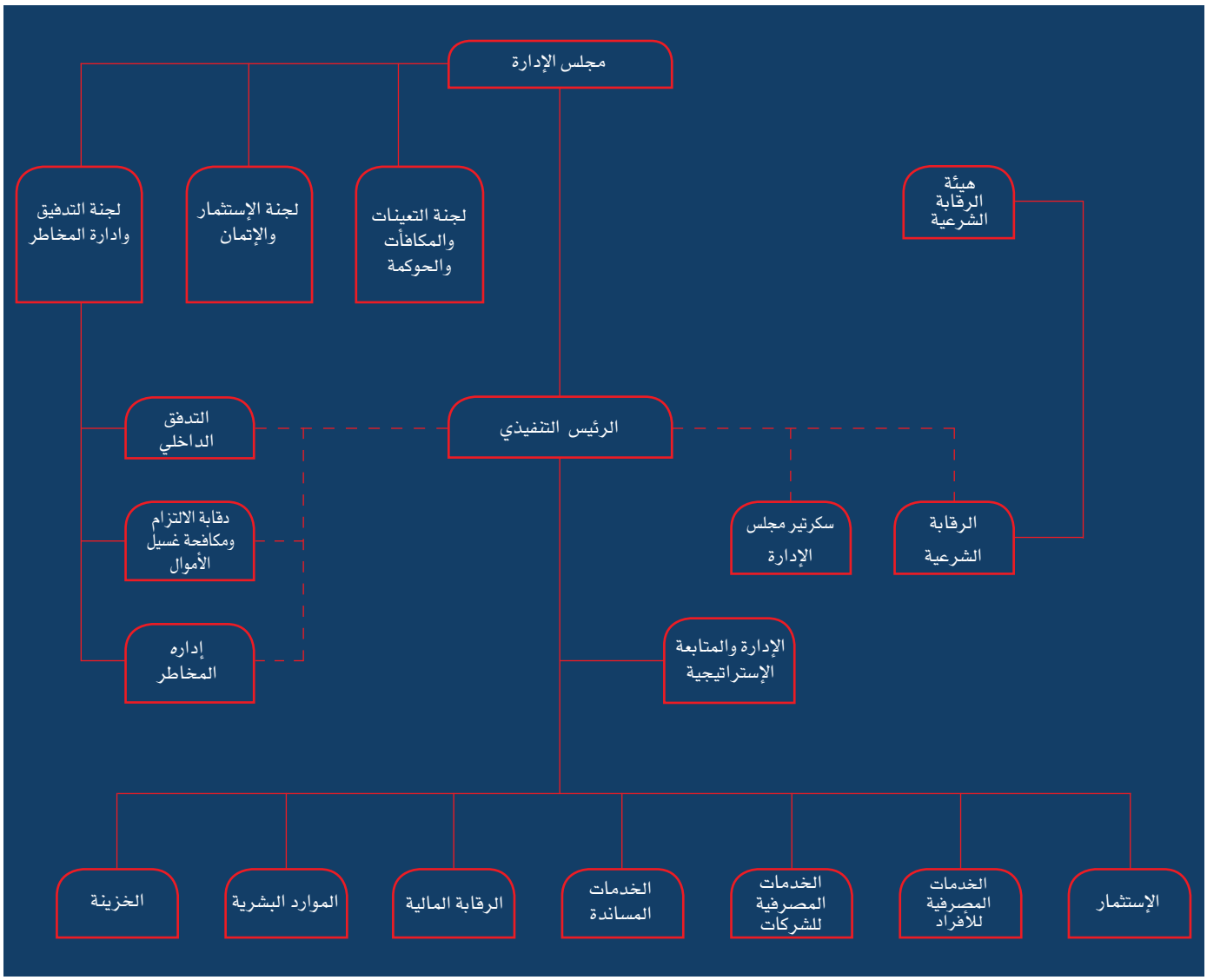

٩-١٤ مكافآت الإدارة التنفيذية

يوجد لدى البنك نظام تعويضات قصير الأجل وطويل الأجل لأعضاء الإدارة التنفيذية تم تطويره إعتماداً على دراسة الأوضاع الحالية للسوق وأعراف هذا القطاع. قام البنك أيضاً بتطبيق برنامج للحوافز تم من خلاله مكافأة الموظفين المؤهلين عن طريق منحهم أسهماً وحوافز نقدية عند تحقيقهم للأهداف التي تم تحديدها مسبقاً. لمزيد من التفاصيل، يرجى الإطلاع على الإيضاح رقم ٢٣ حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤. يحق لأعضاء مجلس الإدارة الحصول على تعويضات مقابل حضور الجلسات ويخضع تعويضهم السنوي لموافقة المساهمين نهاية كل سنة.

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

٩-١٥ الرقابة الشرعية، ورقابة الإلتزام، ومكافحة غسيل الأموال

تتم عملية إلتزام البنك بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، والمتطلبات الرقابية والقانونية بصورة متواصلة حيث يدرك البنك مسئولياته تجاه الإلتزام بجميع النصوص ذات العلاقة وتطبيق أفضل الممارسات الدولية أثناء تأديته لمهامه. لقد أنشأ البنك قسماً للرقابة الشرعية وقسماً آخر للرقابة النظامية لضمان الإلتزام بالمبادئ التوجيهية لكل من بازل ومصرف البحرين المركزي. يمثل هاذين القسمين حلقة الوصل لضمان الإلتزام بالشرعية الإسلامية والأنظمة الرقابية وكذلك تطبيق أفضلً ممارسات الإلتزام.

تشكل إجراءات مكافحة غسيل الأموال جانباً مهماً من مهام الإلتزام. لدى البنك سياسة وإجراءات خاصة بمكافحة غسيل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب تم إعتمدها من قبل مجلس الإدارة، حيث تتضمن إجراءات العناية الواجبة المتعلقة بالعملاء، وإجراءات تحديد والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة، وبرنامج لتدريب وتوعية المَوظفين بصورة دورية، وحفظ السجلات، وتعيين ضابط لمكافحة غسيل الأموال. يتم مراجعة إجراءات مكافحة غسيل الأموال في البنك من قبل مدققي الحسابات الخارجيين كل سنة حيث يتم تقديم تقريرهم إلى مصرف البحرين المركزي. يلتزم البنك بمكافحة غسيل الأموال وبتطبيق جميع أنظمة الوقاية من غسيل الأموال ومبادئها التوجيهية الصادرة عن مصرف البحرين المركزي.

يلتزم البنك بما جاء في أنظمة الرقابة العالية HC Module ضمن مجلد التعليمات الصادر عن مصرف البحرين المركزي. ولكن، ولمحدودية عدد الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة لإدارة لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة ولجنة التدقيق، لم يستطع البنك من الإلتزام كلياً بالمتطلبات التالية:

- المادة ١-٨-٢: والذي يتطلب تشكيل لجنة لحوكمة الشركات تتكون من ثلاثة أعضاء مستقلين على الأقل.
- المادة ٤-٢-٢: والذي يتطلب تشكيل لجنة للتعيينات تتضمن أعضاء مستقلين فقط أو أعضاء غير تنفيذيين معظمهم مستقلين بمن فيهم رئيس اللجنة.
- المادة ٥-٣-٢: والذي يتطلب تشكيل لجنة للمكافآت تتضمن أعضاء مستقلين فقط أو، بدلاً عن ذلك، أعضاء غير تنفيذيين فقط معظمهم مستقلين بمن فيهم رئيس اللجنة.
- المادة ٩-٢-٤: والذي يتطلب تعيين عضو مستقل ليترأس لجنة الحوكمة.

هذا ولم يلتزم البنك بالمادة ٦-٤-١ من أنظمة الرقابة العالية HC Module ضمن مجلد التعليمات الصادر عن مصرف البحرين المركزي، والتي تتطلب بأن يكون رئيس المجلس عضو مستقل.

كما لم يلتزم البنك بالمادة ٩-٢-٤ (ب) من أنظمة الرقابة العالية HC Module ضمن مجلد التعليمات الصادر عن مصرف البحرين المركزي والتي تشترط وجود أحد أعضاء الهيئة الشرعية كعضو في لجنة حوكمة الشركات.

٩-١٦ رسوم التدقيق التي يتقاضاها المدقق الخارجي وخدمات أخرى غير التدقيق يوفرها المدقق الخارجيوالرسوم التي يتقاضاها

سوف يقوم البنك بتوفير المعلومات حول رسوم التدقيق التي يتقاضاها المدقق الخارجي والخدمات الأخرى غير التدقيق التي يوفرها المدقق الخارجي لمساهميه عند قيامهم بطلبها. سيتم توفير هذه المعلومات لمساهمي البنك بناءاً على طلبهم الشخصي شريطة ألا يؤثر الإفصاح عن هذه المعلومات سلباً على مصلحة البنك ومقدرته على المنافسة في السوق.

٩-١٧ غرامات مدفوعة لمصرف البحرين المركزي

خلال سنة ٢٠١٤، لم تُفرض أي مخالفة من قبل مصرف البحرين المركزي على البنك.

١٠ الاداء المالي

فيما يلي المؤشرات الكميّة الأساسية لأداء البنك:

	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠
العائد على متوسط حقوق الملكية	٣,٠٠٪	-١٦,٠٦٪	٠,٦٤٪	٠,٤٤٪	-٥,٢٤٪
العائد على متوسط الموجودات	٠,٥٣٪	-٣,٦٩٪	٠,١٨٪	٠,١٣٪	-١,٦٧٪
العائد من التمويلات على مصروفات التمويلات	١٩٧,٠٥٪	١٤٧,٧٧٪	٢٠١,٨٩٪	٢٠٨,٠٦٪	٢٤٠,٢١٪
نسبة المصروفات إلى الإيرادات*	٧٥,٨٠٪	١٥٦,٥٦٪	٨٤,٥٤٪	٧٢,١١٪	٨٣,٧٩٪

* تم إستبعاد مخصصات الإنخفاض في القيمة من المصروفات.

للمزيد من التفاصيل حول أداء البنك، يرجى الإطلاع على تقرير رئيس مجلس الإدارة ضمن البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤.

١١ الإفصاحات المتعلقة بالمكافآت

توضّح سياسة البنك المتعلقة بالتعويضات، والتي تتضمن سياسة المكافآت المتغيرة، سياسة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا والعوامل الأساسية التي تؤخذ بعين الإعتبار في وضع السياسة.

تبنّى البنك خلال السنة سياسة مكافآت قام بإصدارها مصرف البحرين المركزي واقترح مراجعة لإطار المكافآت المتغيرة. تخضع هذه السياسة وإطار ومكوّنات الحوافز لموافقة المساهمين في إجتماع الجمعية العمومية السنوي القادم. في حين الموافقة، سيتم تفعيل السياسة على حوافز الأداء السنوي لسنة ٢٠١٤ وسيتم تطبيقها بالكامل للفترات المقبلة.

١١ الإفصاحات المتعلقة بالمكافآت (يتبع)

١١-١ استراتيجية المكافآت

يتبّع البنك فلسفة أساسية في التعويضات لتقديم مستوى تنافسي من مجموع التعويضات لاستقطاب والحفاظ على موظفين مؤهلين وذوي كفاءة. سوف يتم تحديد سياسة المكافآت بناءاً على ثقافة الأداء التي توازي بين اهتمامات الموظف ومساهمي البنك على حد سواء. تُساند هذه العناصر على تحقيق الأهداف من خلال موازنة المكافأة مع النتائج القصيرة الأجل والأداء المستقّر طويل الأجل. تمت صياغة استرًاتيجية البنك ليشارك الموظفون في صنع النجاح، ولمحاذاة حوافز الموظفين مع إطار ونتائج المخاطر.

تُعتبر الجودة والالتزام طويل الأجل لكل موظفينا عاملاً أساسياً لنجاحنا. لذلك نهدف لاستقطاب، والحفاظ على أفضل الكفاءات الطموحة لبناء مستقبلها مع البنك، والذين سيقومون بدورهم في اهتمامات المساهمين طويلة الأجل. تتضمن عروض مكافآت البنك العناصر التالية:

١. مدفوعات ثابتة؛

٢. منافع؛

٣. مكافأة الأداء السنوي؛

٤. خطة حوافز الأداء طويلة الأجل.

يضمن إطار حوكمة قوي وفعّال أن البنك يعمل ضمن معايير واضحة لاستراتيجية وسياسة التعويضات. يتم مراجعة كل شئون التعويضات، والالتزام بالمتطلبات القانونية الشاملة، من قبل لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة.

تقوم سياسة المكافآت بالبنك بالنظر في دور كل موظف وتضع إرشادات تعتمد على قيام الموظف بتحمل مخاطر جوهرية أو كونه شخصاً يتم الموافقة على تعيينه من قبل الجهات التنظيمية في مختلف الوظائف كالأقسام التجارية والرقابية والوظائف المساندة. الشخص الذي يتم الموافقة على تعيينه من قبل الجهات التنظيمية هو الموظف الذي يتعين لتوظيفه الحصول على موافقة رقابية مسبقة نظراً لمدى أهمية الدور الذي يقوم به في البنك ويعتبر الموظف قائماً بتحمل مخاطر جوهرية إذا ترأس قسم تجاري وأفراد في حدود تحكّمه والذي له تأثيرات جوهرية على محفظة مخاطر البنك.

من أجل ضمان المحاذاة بين ماندفعه لموظفينا واستراتيجية عملنا، يتم تقييم الأداء الفردي بالأهداف السنوية والأهداف المالية وغير المالية طويلة الأجل، ملخصة بالتوافق مع نظام إدارة الأداء. يأخذ هذا التقييم في الحسبان الالتزام بقيم البنك، والمخاطر ومقاييس الالتزام فوق كل اعتبار، والتصرف بنزاهة. بأخذ كل هذه الاعتبارات، يقيّم الأداء ليس بناءا فقط على ما تم تحقيقه خلال الفترات قصيرة أو طويلة الأجل، ولكن وبكل أهمية بناءاً على كيفية تحقيقه، فتعتقد لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة أن الأخير يساهم في مواصلة العمل لأجل طويل.

١١-٢ دور لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة

تُشرف لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة على كافة سياسات مكافآت موظفي البنك. تعتبر لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة الهيئة الإشرافية والإدارية او الحاكمة لسياسة التعويضات، والممارسات والخطط. من مسئولياتها تحديد، ومراجعة، واقتراح سياسة المكافآت المتغيرة للحصول على موافقة مجلس الإدارة. ومن مسئولياتها كذلك وضع مبادئ وإطار الحوكمة لكافة قرارات التعويضات. تضمن لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة أن تتم مكافأة كل الأشخاص بعدل ومسئولية. تتم مراجعة سياسة المكافآت بصورة دورية لتعكس التغييرات في ممارسات السوق وخطة العمل ومحفظة مخاطر البنك.

تتضمن مسئوليات لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة بخصوص سياسة التعويضات المتغيرة للبنك، كما هو موضّح في كتيب التعليمات الخاص بها، وليس حصراً المهام التالية:

- الموافقة على، ومراقبة ومراجعة نظام المكافآت لضمان أن النظام يعمل بالطريقة المقصودة.
- الموافقة على سياسة المكافآت والمبالغ لكل من الشخص الذي يتم الموافقة على تعيينه من قبل الجهات التنظيمية والموظف الذي يقوم بتحمل مخاطر جوهرية، وكذلك مجموع المكافآت المتغيرّة التي سيتم توزيعها ، بعد الأخذ في الحسبان مجموع المكافآت متضمّنة المعاشات، والرسوم، والمصروفات، والمكافآت، وغيرها من منافع الموظفين.
- التأكد من أن المكافآت يتم تعديلها لكل أنواع المخاطر وأن نظام المكافآت يأخذ بعين الإعتبار الموظفين الذين يحصلون على نفس الربح قصير الأجل ولكن يقومون بتحمل مقادير مختلفة من المخاطر بالنيابة عن البنك.
- التأكد من أن المكافآت المتغيرة تمثّل جزءاً كبيراً من مجمع مكافآت الموظفين الذي يقومون بتحمل مخاطر جوهرية.
- مراجعة نتائج إختبار الضغوطات والإختبار الرجعي قبل الموافقة على مجموع المكافآت المتغيرة التي سيتم توزيعها متضمّنة المعاشات، والرسوم، والمصروفات، والمكافآت، وغيرها من منافع الموظفين.
- يقيّم بعناية الممارسات التي تحدد المكافآت التي سيتم دفعها للإيرادات المتوقعة مستقبلياً والتي يبقى وقتها وإمكانية حصولها غير مؤكدة. تخضع توزيعات الربح الذي لايمكن تحقيقها أو تحصيلها أو التي تبقى إحتمالية تحقيقها أو تحصيلها غير مؤكدة في وقت الدفع لمساءلة لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة.
- التأكد من أن خليط المكافآت الثابته والمتغيرة للأشخاص الذين يتم الموافقة على تعيينهم من قبل الجهات التنظيمية في وظائف إدارة المخاطر، التدقيق الداخلي، العمليات، الرقابة المالية ورقابة الإلتزام يتم ترجيحه لصالح المكافآت الثابتة.
- إقتراح مكافآت أعضاء مجلس الإدارة بناءاً على حضورهم وأدائهم إلتزاماً بالمادة رقم ١٨٨ من قانون التجارة للشركات البحرينية.
- التأكد من توافر آليات إلتزام ملائمة لضمان أن الموظفين يُلزمون أنفسهم بعد استخدام استراتيجيات تحوط شخصية أو تأمينات متعلقة بالمكافآت والمطلوبات لتقليل محاذاة تأثيرات المخاطر المتضمنة في ترتيبات المكافآت الخاصة بهم.

١١ الإفصاحات المتعلقة بالمكافآت (يتبع)

١١-٢ دور لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة (يتبع)

كما هو موضح في إيضاح نظام الحوكمة في التقرير السنوي، يقتنع مجلس الإدارة أن كل الأعضاء غير التنفيذيين مستقلين بما فيهم أعضاء لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة. تتألف لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة من الأعضاء التاليين:

إسم عضو لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة	تاريخ التعيين	عدد الإجتماعات التي تم حضورها
عبدالرحمن محمد جمشير	مايو ٢٠١٣	٥
عبدالله عبدالكريم شويطر[١]	مارس ٢٠٠٨	١
بشّار محمد المطوع[٢]	إبريل ٢٠١٤	٤
خالد راشد آل ثاني	إبريل ٢٠١١	٤
محمد برّاك المطير	إبريل ٢٠١١	٥

[١] إستقال السيد عبد الله عبد الكريم شويطر من اللجنة إعتباراً من ٩ إبريل ٢٠١٤.
[٢] إنضم السيد بشّار محمد المطوع رسمياً للجنة في مارس ٢٠١٤.

تم دفع مجموع مكافآت لأعضاء لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة خلال السنة بلغت ٧ آلاف دينار بحريني (٢٠١٣: ٤ آلاف دينار بحريني).

١١-٣ المستشارون الخارجيون

قام البنك بتعيين مستشارين خلال السنة لمساعدته على القيام بتعديلات في سياسة المكافآت المتغيرة وذلك لضمان توافقها مع متطلبات مصرف البحرين المركزي المتعلقة بأفضل الممارسات في توزيع المكافآت وعُرف القطاع. تتضمن الإستشارة المساعدة على صياغة خطة حوافز الأسهم التابعة للبنك. قامت لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة أيضاً بتعيين مستشارين خلال السنة لعمل مقارنة المدفوعات للمساعدة على مراجعة مجموع التعويضات المعروضة من قبل البنك.

١١-٤ مجال تطبيق سياسة المكافآت

تم تطبيق سياسة المكافآت على نطاق البنك ولا يجب تطبيقه على الفروع الخارجية والشركات التابعة.

١١-٥ مكافآت مجلس الإدارة

يتم تحديد مكافآت مجلس إدارة البنك بالتوافق مع مخصصات المادة رقم ١٨٨ من قانون التجارة للشركات البحرينية لسنة ٢٠٠١. سيتم تحديد نطاق مكافآت مجلس الإدارة بصورة تقتضي ألا يتعدى مجموع المكافآت (باستثناء رسوم الجلسة) ٥٪ من صافي ربح البنك، بعد طرح كل الخصومات المطلوبة والموضحة في المادة رقم ١٨٨ من قانون التجارة للشركات، في أي سنة مالية. تخضع مكافآت مجلس الإدارة لموافقة المساهمين في إجتماع الجمعية العمومية السنوي. لاتتضمن مكافآت الأعضاء غير التنفيذيين عناصر متعلقة بالأداء مثل الأسهم، خيارات الأسهم أو خطة حوافز أخرى متعلقة بالأسهم المؤجلة، مكافآت أو منافع التقاعد.

١١-٦ المكافآت المتغيرة للموظفين

تتعلق المكافآت المتغيرة بالأداء وتتضمن أساساً مكافأة الأداء السنوي. كجزء من مكافأة الموظف المتغيرة، تعتبر مكافأة الأداء السنوي جائزة للأداء الفردي مقابل تحقيق أهداف عملية ومالية يتم تحديدها كل سنة، والأداء الفردي للموظفين من ناحية تحقيق هذه الأهداف، ومساهمتهم في تحقيق اهداف البنك الاستراتيجية.

تبنّى البنك إطار مُوافق عليه من قبل مجلس الإدارة لتطوير صلة شفافية بين المكافآت المتغيرة والأداء. تمت صياغة الإطار على أساس أن الجمع بين تحقيق كل من الأداء المالي المُرضي و تحقيق العوامل غير المالية الأخرى، إن تساوت كل الأمور، سوف يؤدي للوصول إلى وعاء مكافآت مستهدف للموظفين، قبل الأخذ بعين الاعتبار أي تخصيص لأقسام معينة في البنك أو موظفين معينين. تهدف لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة من خلال الإطار المتبّع إلى تحديد وعاء المكافآت المتغيرة لموازنة توزيع أرباح البنك بين المساهمين والموظفين.

تتضمن مقاييس الأداء الرئيسية على مستوى البنك خليط من مقاييس قصيرة وطويلة الأجل وتتضمن كذلك مؤشرات الربحية، والملاءة، والسيولة، والنمو. تضمن إجراءات إدارة الأداء أن كل الأهداف تتم بطريقة متعاقبة نزولاً لجميع الأقسام والموظفين كما ينبغي.

لتحديد مبلغ المكافآت المتغيرة، يقوم البنك أولاً بوضع أهداف معينة وغيرها من مقاييس الأداء النوعية التي سينتج عنها وعاء مكافآت تنازلي مستهدف. يتم بعدها تعديل وعاء المكافآت للأخذ في الحُسبان المخاطر بواسطة استخدام مقاييس معدّلة للمخاطر (متضمنة إعتبارات مستقبلية).

تقوم لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة بتقييم الممارسات التي تحدد مدفوعات المكافآت المبنية على الإيرادات المستقبلية المُحتملة، التي يبقى توقيتها وإحتمالية الحصول عليها غير مؤكد، بعناية. توضح لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة أن قراراتها متوافقة مع تقييم الوضع المالي للبنك والتوقعات المستقبلية.

يستخدم البنك إجراءات رسمية بكل شفافية لتعديل وعاء المكافآت لجودة الإيرادات. يهدف البنك لدفع المكافآت من الأرباح المحققة المتواصلة. إذا لم تكن الإيرادات بمستوى الجودة المطلوب، يمكن تعديل أساس الربح بناءاً على ماتراه لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة مناسباً.

١١ الإفصاحات المتعلقة بالمكافآت (يتبع)

١١-٦ المكافآت المتغيرة للموظفين (يتبع)

لتمويل توزيعات وعاء المكافآت الخاص بالبنك، يجب تحقيق الحدود الموضوعة للأهداف المالية. تضمن مقاييس الأداء تقلّص اجمالي المكافآت المتغيرة بشكل عام عند الأداء المالي السلبي للبنك. إضافة إلى ذلك، يخضع وعاء المكافآت المستهدفة لتعديلات المخاطر بالتوافق مع تعديلات المخاطر وإطار التواصل.

مكافآت الوظائف الرقابية

يسمح مستوى مكافآت الموظفين في الوظائف الرقابية والمساندة للبنك بتوظيف أشخاص ذوي مؤهلات وخبرة في هذه الوظائف. يضمن البنك أن خليط المكافآت الثابتة والمتغيرة للأشخاص العاملين في الوظائف الرقابية والمساندة يجب ترجيحه لصالح المكافآت المتغيرة. تعتمد المكافآت المتغيرة للوظائف الرقابية على أهداف محددة متعلقة بالوظيفة ولا يتم تحديدها عن طريق الأداء المالي الفردي الخاص بالنطاق التجاري الذي يقومون بمراقبته.

يلعب نظام إدارة الأداء بالبنك دوراً كبيراً في إقرار أداء الأقسام المساندة والرقابية بناءاً على أهداف موضوعة لهم. تركز هذه الأهداف على أهداف غير مالية تتضمن إعتبارات المخاطر، والإشراف، والإلتزام والأخلاقيات وكذلك بيئة السوق والرقابة بعيداً عن مهام القيمة المضافة الخاصة بكل قسم.

المكافآت المتغيرة للأقسام التجارية

يتم إقرار المكافآت المتغيرة للأقسام التجارية أساساً بناءاً على أهداف الأداء الرئيسية الموضوعة من خلال نظام إدارة الأداء للبنك. تحتوي هذه الأهداف على أهداف مالية وغير مالية، متضمنة إعتبارات التحكم في المخاطر ، والإلتزام، والأخلاقيات وكذلك بيئة السوق والرقابة. إن الأخذ بعين الاعتبار تقييم المخاطر في تقييم الأداء الفردي يضمن أن أي موظفين ينتجان نفس الربح قصير الأجل ولكن يتحملان مبالغ مختلفة من المخاطر بالنيابة عن البنك، تتم معاملتهما بطريقة مختلفة في نظام المكافآت.

١١-٧ إطار تقييم المخاطر

إن الغرض من ربط هذه المخاطر هو محاذاة المكافآت المتغيرة مع المخاطر التي يتعرض لها البنك. في إطار سعيه للقيام بذلك، قام البنك باعتبار الخصائص الكمية والنوعية ضمن عملية تقييم المخاطر. تقوم الخصائص الكمية وكذلك الإجتهاد الفردي بلعب دور أساسي في تحديد تعديلات المخاطر. تتضمن عملية تقييم المخاطر الحاجة إلى ضمان القيام بتصميم سياسة مكافآت لاتسمح للموظفين بقبول تعرضات مفرطة أو قد تكون غير ضرورية بحيث تتناسق مع النتائج المتوقعة لمثل هذه المخاطر وبحيث تتكون من مزيج مكافآت متناسق مع مثل هذه المخاطر.

تقوم لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة بالنظر فيما إذا كانت سياسة المكافآت متماشية مع المخاطر التي قد يتعرض لها البنك وضمان القيام بعملية تقييم حذرة للمخاطر سواءاً قبل أو بعد وقوعها ضمن إطار وعمليات تقييم المخاطر وممارسات توزيع المكافآت المبنية على إيرادات مستقبلية متوقعة تكون غير محددة التوقيت أو غير محتملة.

تأخذ تعديلات المخاطر بعين الإعتبار جميع أنواع المخاطر، وتشمل مخاطر غير ملموسة ومخاطر أخرى مثل مخاطر السمعة، ومخاطر السيولة وتكاليف رأس المال. يتولى البنك مهمة تقييم المخاطر لمراجعة الأداء المالي وأداء العمليات مقابل إستراتيجية عمل البنك وأداء المخاطر قبل توزيع المكافآت السنوية. يتكفل البنك بضمان عدم تقييد هذه المكافآت المتغيرة لمقدرته على تقوية قاعدة رأس ماله. تعتمد الحاجة إلى زيادة رأس المال على قاعدة رأس المال الحالية و على الإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال.

يأخذ تجميع المكافآت في عين الإعتبار أداء البنك وذلك ضمن سياق إطار إدارة المخاطر. ويتم ذلك لضمان تجميع المكافآت المتغيرة بناءاً على اعتبارات المخاطر والأحداث البارزة.

يعتمد حجم وطريقة توزيع المكافآت المتغيرة على مجموعة مخاطر حالية ومتوقعة، وتشمل:

أ. تكلفة وكمية رأس المال المطلوب لدعم هذه المخاطر.

ب. تكلفة وكمية مخاطر السيولة المفترضة في تسيير الأعمال.

ج. الإتساق مع توقيت واحتمالية احتساب أرباح مستقبلية يتم إدراجها ضمن الأرباح الحالية.

تطّلع لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة على أداء البنك مقابل إطار إدارة المخاطر. وتأخذ اللجنة هذه المعلومات بعين الإعتبار عند توزيع المكافآت لضمان محاذاتها مع العوائد، والمخاطر والمكافآت.

تعديلات المخاطر

لدى البنك إطار تقييم مخاطر لاحقة مبنية على تقييمات نوعية لإختبار الأداء الفعلي مقابل مخاطر مفترضة.

في السنوات التي يتعرض لها البنك لخسائر مؤثرة في الأداء المالي، يعمل إطار تعديلات المخاطر على النحو التالي:

- سيتقلّص إجمالي المكافآت المتغيرة بصورة مؤثرة.
- على الصعيد الفردي، إن الأداء الضعيف من قبل البنك يعني عدم تحقيق الأفراد لمؤشرات الأداء الخاصة بهم وبالتالي حصولهم على تقييم أقل.

١١ الإفصاحات المتعلقة بالمكافآت (يتبع)

١١-٧ إطار تقييم المخاطر (يتبع)

تعديلات المخاطر (يتبع)

- تقليل قيمة الأسهم المؤجلة أو المكافآت.
- إحتمالية تغيير فترات الإستحقاق وبالتالي القيام بتأجيل إضافي للأسهم الغير مستحقة.
- وأخيراً، إذا كان الأثر النوعي والكمّي للخسارة يعتبر مؤثراً، سينظر البنك في إمكانية استرجاع المكافآت التي سبق توزيعها.

تقوم لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة، بعد أخذ موافقة مجلس الإدارة، وبعد التأني باتخاذ القرارات التالية:

- زيادة أو تقليل التعديلات اللاحقة.
- النظر في تأجيلات إضافية أو زيادة حصة الأسهم المخصصة مقابل المكافآت النقدية.
- إسترجاع الأموال التي تم صرفها فعلياً.

إطار عمل إسترجاع الأموال التي تم صرفها فعلياً

تقوم بنود إطار عمل البنك في استرجاع الأموال التي تم صرفها فعلياً على السماح لمجلس الإدارة في اتخاذ الإجراءات المناسبة في مصادرة أو تعديل الجزء الغير مستحق من المكافآت المؤجلة أو استعادة الجزء المتغير والمستلم من هذه المكافآت في حالات معينة. والهدف من ذلك تمكين البنك من الإستجابة وبشكل مناسب لأي تغيرات في عوامل الأداء، التي و بناءاً عليها تم اتخاذ قرارات توزيع المكافآت، التي أصبحت لاتتماشى مع عوامل الأداء على المدى الطويل. تشتمل جميع التعويضات المؤجلة على بنود تسمح للبنك بتقليل أو إلغاء مكافآت الموظفين الذين قاموا بتصرفات فردية تسببت بأضرار مؤثرة على البنك خلال الفترة.

مجلس الإدارة هو الجهة الوحيدة المخولة بإسترجاع مكافآت الموظفين.

تقوم بنود إطار عمل البنك في استرجاع الأموال التي تم صرفها فعلياً على السماح لمجلس الإدارة في اتخاذ إجراءات مناسبة وفي حالات معينة بتعديل أو إلغاء مكافآت مستحقة أو غير مستحقة ضمن خطة المكافآت المؤجلة. وتشتمل هذه الحالات على:

- وجود أدلة واضحة على القيام بسلوك سيء ومتعمد، خطأ مؤثر، إهمال أو عدم أهلية الموظف بحيث يؤدي ذلك إلى تحمل البنك أو القسم الذي يعمل فيه الموظف لخسارة مؤثرة في أدائها المالي، أو قد تؤدي لأخطاء جوهرية في بياناتها المالية، أو فشل جوهري في إدارة المخاطر أو خسارة السمعة التي قد تنجم بسبب مثل هذه التصرفات أو الإهمال أو السلوكيات الخاطئة أو عدم الأهلية وذلك خلال السنة.
- قيام الموظف عمداً بتضليل السوق أو المساهمين فيما يتعلق بالأداء المالي للبنك خلال السنة.
- يطبّق الاسترجاع إذا كانت التعديلات على الجزء الغير مستحق غير كافية تبعاً لطبيعة وحجم الحدث.

١١-٨ مكونات التعويضات المتغيرة

تشتمل التعويضات المتغيرة على المكونات التالية:

نقد مدفوع مقدماً	وهو الجزء المتغير من المكافأة التي تم منحها والذي تم دفعه نقداً عند الإنتهاء من عملية التقييم السنوي للأداء.
نقد مؤجل	وهو الجزء المتغير من المكافأة التي تم منحها والذي سيتم دفعه نقداً وبطريقة تناسبية خلال ٣ سنوات.
مكافآت أسهم مقدمة	وهو الجزء المتغير من المكافأة التي تم منحها والذي تم دفعه على هيئة أسهم عند الإنتهاء من عملية التقييم السنوي للأداء.
مكافآت أسهم مأجلة	وهو الجزء المتغير من المكافأة التي تم منحها والذي تم دفعه على هيئة أسهم وبطريقة تناسبية خلال ٣ سنوات.

يتم الإحتفاظ بالأسهم الممنوحة للموظفين لفترة ستة أشهر تبدأ من تاريخ الإستحقاق يستطيع الموظفون بعدها الإستفادة من هذه الأسهم. يتم ربط عدد أسهم الملكية الممنوحة بسعر سهم البنك وذلك وفقاً لبرنامج خطة الحوافز. في حالة دفع أي أرباح على هذه الأسهم، سيحصل الموظف عليها بعد انقضاء فترة الإحتفاظ.

١١الإفصاحات المتعلقة بالمكافآت (يتبع)

١١-٩ إطار تقييم المخاطر

خضع الموظفون من رتبة مدير تنفيذي أول فما فوق لنظام المكافآت المؤجلة ، وعلى النحو التالي:

عناصر المكافآت المؤجلة	مدير عام فما فوق	مدير تنفيذي أول فما فوق	فترة التأجيل	فترة الإحتفاظ	التعديل	الاسترجاع
نقد مدفوع مقدماً	٤٠٪	٥٠٪	فوراً	–	–	نعم
مكافآت أسهم مقدمة	–	١٠٪	فوراً	٦ شهور	نعم	نعم
نقد مؤجل	١٠٪	–	خلال ٣ سنوات	–	نعم	نعم
مكافآت أسهم مؤجلة	٥٠٪	٤٠٪	خلال ٣ سنوات	٦ شهور	نعم	نعم

تقوم لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة وبعد تقييم أدوار الموظفين بزيادة عدد أولئك الذين يخضعون لهذا النظام.

١١-١٠ تفاصيل المكافآت المدفوعة

(أ) مجلس الإدارة

	٢٠١٤	٢٠١٣
• رسوم الجلسات	٢٠١	٣٢٩
• المكافآت	لاشيء	لاشيء
• مدفوعات أخرى *	١٥	٢٣

* تتضمن المدفوعات الأخرى مصاريف التذاكر، والإقامة، والمواصلات، والمأكولات والمشروبات المدفوعة بالنيابة عن أعضاء مجلس الإدارة.

(ب) مكافآت الموظفين

٢٠١٤

	عدد الموظفين	المكافآت الثابتة		المكافآت المتغيرة				الإجمالي
				مدفوعة مقدما		مؤجلة		
		نقد	أخرى	نقد	أسهم	نقد	أسهم	أخرى	
الأشخاص الذين تتم الموافقة عليهم من الجهات التنظيمية									
– الأقسام التجارية	٧	٦٥٤	٤٢٣	٤٢	–	٩	٤٤	–	١,١٧٢
– الإشراف والمساندة	١٢	٦٠٢	٢٦٩	٤٢	٦	٢	٣٤	–	٩٥٥
الموظفون الآخرون الذين يقومون بتحمل مخاطر جوهرية	٦	٢٧١	١٦٩	٣١	–	٢	١١	–	٤٨٤
الموظفون الآخرون	١٧٨	٢,٢٣٤	١,١٢٠	٢٨٣	–	–	–	–	٣,٦٣٧
الإجمالي	**٢٠٣**	**٣,٧٦١**	**١,٩٨١**	**٣٩٨**	**٦**	**١٣**	**٨٩**	**-**	**٦,٢٤٨**

بلغت المكافآت الثابتة ٤,٧١٦ ألف دينار بحريني والمكافآت المتغيرة ٤٩٩ ألف دينار بحريني لسنة ٢٠١٣

١١ الإفصاحات المتعلقة بالمكافآت (يتبع)

١١-١٠ تفاصيل المكافآت المدفوعة (يتبع)

(ج) المكافآت المؤجلة

	٢٠١٤				
	نقد	**أسهم**		**أخرى**	**الإجمالي**
	(المبلغ)	(العدد)	(المبلغ)	(المبلغ)	(المبلغ)
الرصيد الإفتتاحي	–	–	–	–	–
الممنوح خلال الفترة	١٣	١,٩٦٦,٣٧٥	٩٤	–	١٠٧
المدفوع خلال الفترة	–	–	–	–	–
تعديلات الخدمة، والأداء، والمخاطر	–	–	–	–	–
التغيرات في الرصيد الإفتتاحي للمكافآت غير المستحقة	–	–	–	–	–
الرصيد الختامي	**١٣**	**١,٩٦٦,٣٧٥**	**٩٤**	**-**	**١٠٧**

(د) مكافآت نهاية الخدمة

قام البنك خلال السنة بدفع ٦٥٢ ألف دينار بحريني كمكافآت نهاية الخدمة لعشرة موظفين وبلغت أعلى مكافأة مدفوعة لشخص واحد ١٦١ ألف دينار بحريني.